الخلاف بين

البلاط الملكي ونوري السعيد

١٩٢١ ـ ١٩٥٨

مع أهم الرسائل التي كان يكتبها نوري السعيد

من القاهرة إلى الوزراء في أعقاب انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦م



الملك فيصل الأول



الملك غازي



الملك فيصل الثاني



الوصي عبدالإله



نوري السعيد

تأليف

خيري أمين العمري

الدار العربية للموسوعات

الخلاف بين
البلاط الملكي ونوري السعيد
١٩٢١ ـ ١٩٥٨

الخلاف بين
البلاط الملكي ونوري السعيد
١٩٢١ ـ ١٩٥٨

مع أهم الرسائل التي كان يكتبها نوري السعيد
من القاهرة إلى الوزراء في أعقاب انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦م

تأليف

خيري أمين العمري

الدار العربية للموسوعات

الطبعة الأولى

٢٠٠٨م - ١٤٢٩هـ



الدار العربية للموسوعات

الحازمية - مفرق جسر الباشا - سنتر عكاوي - ط1 - بيروت - لبنان
ص.ب: 511 الحازمية - هاتف: 00961 5 952594 - فاكس: 00961 5 459982
هاتف نقال: 00961 3 388363 - 00961 3 525066 - بيروت - لبنان
الموقع الإلكتروني: www.arabenchouse.com البريد الإلكتروني: info@arabenchouse.com

مؤسسها ومديرها العام: خالد العاني



الملك فيصل الأول مع نوري السعيد
بمدينة دوفر في بريطانيا



المقدّمة

عندما تلقيت دعوة جامعة البصرة بإلقاء محاضرات عن تاريخ العراق الحديث في كانون أول ١٩٧٧ جالت في فكري موضوعات متعددة، ولكني بعد أن قلبت وجوه النظر، رجحت أن أتحدث عن علاقة نوري السعيد مع البلاط الملكي في العراق، **لأسباب مختلفة أهمها سببان:**

الأول: أن هذا الموضوع بكر لم يسبق أن طرقه مؤرخ أو مسَّه أحد ممن تصدَّى لدراسة هذه الحقبة من تاريخ العراق الحديث اللهمَّ إلا محاولة موجزة قام بها الدكتور فاروق العمر، وذلك بنشر مقالة عن الخلاف الأخير بين الملك فيصل الأول ونوري السعيد في مجلة آفاق العدد (٢) تشرين أول ١٩٧٦، فبقي هذا الموضوع يكاد يكون مجهولاً، لا يعرف عنه إلا شذرات متفرقة وميعثرة هنا وهناك تحتاج إلى جهد لجمعها وتنسيق يربطها، برباط تستخرج منها بعض الحقائق التي تلقي الأضواء على نواحٍ ما زالت خفية من تاريخ العراق الحديث، وتكشف النقاب عن الصلةٍ التي كانت تربط بين البلاط الملكي ونوري السعيد.

الثاني: أن دراسة هذه الصلة عبر تاريخ العراق الحديث، وما كانت تتعرض إليه تلك الصلة من قوة تارة ومن ضعف تارة أخرى إلى صراع

يشتد في بعض الظروف فيبدو علناً، ويضعف في ظروف أخرى فيكون خفيًّا، بفعل عوامل مختلفة تلعب دورها في تقوية تلك الصلة أو إضعافها. أقول إن مثل هذه الدراسة لا تخلو من فائدة، لأنها تكشفُ النقاب عن خلفية كثير من الأحداث السياسية التي كانت صورها الظاهرة للعيان تختلف عن خلفياتها أو صورها الحقيقية التي كانت تختفي وراء الستار.

* * *

وسوف أحاول في هذه المحاضرات أن أتابع صلة نوري السعيد بالنظام الملكي في العراق منذ أول تأسيسه عام ١٩٢١ إلى انهياره عام ١٩٥٨، وأستعرض خلال ذلك صلاته مع الملك فيصل الأول ثم مع الملك غازي وأخيراً مع الوصي والملك فيصل الثاني.

وقد يرد على البال سؤال لماذا اخترت نوري السعيد بالذات دون غيره من الساسة ممن برزوا في الميدان ولعبوا أدواراً لا تقل أهميةً عن دوره؟ وجوابي على ذلك أن نوري السعيد يتميز عن هؤلاء بأنه كان أكثرهم بروزاً في الميدان وتأثيراً في مجرى الأحداث السياسية الداخلية، وقد رافق أو عاصر جميع الملوك الذين تعاقبوا على عرش العراق من (فيصل) إلى (غازي) إلى (عبدالإله) إلى (فيصل الثاني)، بل وساهم في وصول بعضهم إلى العرش، لذلك فهو أحد مراكز القوى المهمة في سياسة العراق لا يجوز تجاهله إذا ما أريد معرفة هذا الجانب من تاريخ العراق.

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على بعض الوثائق البريطانية والعراقية، وبعض مذكرات الساسة العراقيين سواء المطبوع منها أو المخطوط التي أتيح لي الوقوف على بعضها، وعلى أحاديث بعض الرجال الذين كانت لهم أدوار ببعض الحوادث ذات الصلة بموضوع الدراسة، وعلى رسائل بخط نوري السعيد.

فمن المذكرات المطبوعة اعتمدت على مذكرات طه الهاشمي ومذكرات توفيق السويدي ومذكرات ناجي شوكة ومذكرات صلاح الدين الصباغ التي صدرت باسم (فرسان العروبة) وغيرها، ومن المذكرات المخطوطة (يوميات مصطفى العمري) و(وجوه عراقية) لتوفيق السويدي وهي تختلف عن مذكراته المطبوعة وتتضمن آراءه وانطباعاته عن الشخصيات السياسية التي تداولت الحكم في العراق.

ولعلي استطعت أن أعطي فكرة واضحة عن علاقة نوري السعيد بالبلاط الملكي في العراق عبر تاريخ العراق الحديث وخلال قيام النظام الملكي، ولا سيما عن الجانب السلبي الذي يمس الخلافات التي كانت تقوم بينهما، فتلوح خفيفة في عهد الملك فيصل الأول وتشتد في زمن الملك غازي بحيث تبلغ حدّ التآمر، وتفتر تارة وتثور طوراً في فترة تولي عبدالإله الوصاية على عرش العراق.

وهذه الجوانب أعني الخلافات بين البلاط ونوري السعيد ما زالت مجهولة وغير معروفة لدى أكثر الناس، بل حتى الذين حاموا حول دراسة تأريخ العراق الحديث استقر في وهمهم أن نوري السعيد كان في مختلف حياته السياسية دعامة قوية للبلاط الهاشمي يصدع بأوامره وينفذ تعليماته ويطبق توجيهاته، وليست هذه النظرة دقيقة، ولعلها لا تصدق في كل الظروف التي تعاقبت على تاريخ العراق في ظل النظام الملكي، فقد قامت بين نوري السعيد والبلاط خلافات سياسية بلغت في بعض الفترات حد التفكير في تحديد سلطات الملك الدستورية وتجاوزت ذلك في ظروف أخرى بحيث بلغت حد التآمر وإزاحة الملك بالقوة، لأسباب مختلفة تختلف باختلاف الظروف المحيطة بها وباختلاف الشخصية التي كانت تمثل البلاط ملكاً أو وصيًّا، وبطبيعة الحال ليس معنى ذلك أن نوري السعيد كان يصدر آراءه التي تعارض البلاط أو تناهض سياسته عن إيمان بالنظام الديمقراطي يضع الملك في مكانه الطبيعي في مثل تلك

الأنظمة بحيث يسود ولا يحكم، أو دفاعاً عن حق دستوري للشعب يؤمن به، أو عن رغبة في معارضة النظام الملكي واستبداله بنظام جمهوري يحل محله، إنما كان ذلك الخلاف لا يخرج في جوهره عن صراع حول النفوذ بين البلاط الذي يشعر أنه يجب أن ينفرد بسلطاته ونفوذه في حكم العراق وبين نوري السعيد الذي كان يسعى ويتشبث إلى أن يقاسم البلاط في ذلك النفوذ، وإذا كان ذلك الصراع قد تخللته في بعض الظروف مظاهر خلاف في وجهات النظر والاجتهاد في الرأي، كما بدا مثلاً في الخلاف الذي نشب بين فيصل الأول ونوري السعيد في كيفية التعامل مع الإنكليز وأسلوب التفاهم معهم، فإن ذلك لا يجرد الخلاف من حقيقة بواعثه التي تكمن في الصراع حول النفوذ والسلطة.

* * *

وقبل أن أختم هذه المقدمة لا بد لي من أن أتوجه بالشكر إلى جامعة البصرة لتفضلها بتوجيه الدعوة إليّ للمحاضرة في هذا الموضوع وتوفير الفرصة للبحث فيه على قاعة كليتي الآداب والتربية والمركز الثقافي، راجياً أن تسنح لي الفرصة في وقت قريب لإعادة طبعه بعد توسيع بعض جوانبه وتفصيل بعض نواحيه التي لم يتسع إليها وقت المحاضرة، ولا يفوتني أيضاً أن أخص بالشكر الأخ الأستاذ نجدة فتحي صفوة الذي مكنني من الاطّلاع على بعض الوثائق البريطانية ذات العلاقة وترجمة ما يمسُّ الموضوع منها، فله جزيل الشكر.

خيري العمري

الفصل الأول

الخلاف بين الملك فيصل الأوّل ونوري السعيد

١٩٢١ - ١٩٣٣



الملك فيصل الأول الذي حكم العراق
من ١٩٢١ إلى ١٩٣٣م

الفصل الأول

الخلاف بين الملك فيصل الأوّل ونوري السعيد
١٩٢١ - ١٩٣٣

بدأت علاقة نوري السعيد بفيصل الأول منذ قيام الثورة العربية في عام ١٩١٦ والتحاقه بها كضابط في الجيش العربي، وتوثقت تلك الصلة بعد أن انتقل إلى الجيش الشمالي وعمل تحت قيادة فيصل، ولا ريب أن هذه الفرصة زادت من تلك الصلة قوة، فكان من الطبيعي بعد أن تألف حكم عربي جديد على أنقاض الحكم العثماني الذي انهار إثر دخول الجيش العربي إلى دمشق برئاسة فيصل بن الحسين، أن يبرز نوري السعيد كواحد من مقدمة رجال الأمير فيصل يتمتع بثقته ويحظى بتقديره ويسعى إلى توطيد ملكه. حتى إذا تعرض ذلك الحكم - الحكم الفيصلي - إلى هزة عنيفة أدت إلى انهياره في ٢٥ - تموز - ١٩٢٠ إثر دخول الجيوش الفرنسية إلى دمشق، مما اضطر الملك فيصل الأول إلى مغادرة دمشق والاتجاه إلى أوروبا في محاولة تستهدف معالجة مشكلته يصحبه مجموعة من مستشاريه وأركانه، كان نوري السعيد في مقدمتهم.

وحتى إذا أسفرت تلك الاتصالات عن قيام تطورات سياسية جديدة تمخَّضت عن اتجاه يميل إلى ترشيح فيصل إلى عرش العراق وثبت ذلك الاتجاه فيما بعد في مؤتمر القاهرة الذي انعقد في آذار ١٩٢١، أسرع نوري السعيد إلى بغداد ليقوم بدوره كواحد من أنصار (فيصل) ودعاته في تمهيد الجو وإعداد الرأي العام لتقبُّل ترشيحه، لا سيما وقد كانت هناك

صعوبات تواجه ترشيح فيصل تمثلت في وجود مرشحين آخرين لهم كتلهم ولهم أنصارهم ولهم شعاراتهم في الدعوة إلى العراق للعراقيين.

ولعل السيد طالب باشا النقيب كان أكثر أولئك المرشحين في الميدان يثير قلق نوري السعيد ويشغل باله، لشدة بأسه في مواجهة خصومه ولكثرة نشاطه ولإسناد بعض المستشارين البريطانيين له أمثال فيلبي ولصلة سابقة تربطه به منذ أيام العهد العثماني، حيث التجأ إليه نوري السعيد بعد هروبه محتمياً بالنفوذ الذي كان يتمتع به السيد طالب باشا النقيب في البصرة من بطش الاتحاديين ومطاردتهم له.

وفي وسط هذا الجو الذي تتنازعه تيارات مختلفة، بعضها يدعو إلى مرشح عربي هاشمي، وبعضها يروِّج لمرشح عراقي، وبعضها ينادي لمرشح عثماني، أخذ نوري السعيد يسند في حذر الاتجاه الهاشمي الذي يرشح فيصل لعرش العراق ويستعين بالضباط العراقيين الذين ساهموا في الثورة العربية وعملوا في حكومة فيصل في سوريا، والذين تدفقت صفوفهم إلى بغداد بعد انهيار حكومة فيصل بقصد الاستعانة بهم في تأسيس جيش عراقي جديد[١].

وقد وصفت المس بيل نوري السعيد عندما وقع عليه نظرها لأول مرة بعد وصوله إلى بغداد قائلة (. . . إننا نقف وجهاً لوجه أمام قوة قهارة مطواعة ينبغي علينا إما أن نعمل يداً بيد معها أو نشتبك وإياها في صراع عنيف يصعب إحراز النصر فيه[٢].

ومضت المس بيل تصف الموقف الذي التزمه نوري السعيد في ذلك الوقت قائلة: (في اجتماع ضمَّ جعفر باشا العسكري

---

(١) راجع تفصيل الصراع على العرش العراقي في الصفحة ٤٠ من كتابنا حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث.

(٢) Lady Bell (op. cit) p476.

والكابتن كلايتون والميجر موري، تشجع نوري السعيد فلخص منهاجه للمستقبل، فنوقشت نقاطه بالتفصيل، وكانت أهمها قضية انتخاب عاهل للبلاد، وقد سألوه على من يقع اختياره في هذا الشأن؟؟ فتردد في إعطاء الجواب، وقال: إنه لا يريد أن يبدي رأياً في الموضوع لئلا تستثار القوى المعارضة ضده (ملمحاً بذلك إلى طالب النقيب)، وكان يرى أن الأمر يجب أن يترك إلى المجلس للبتّ فيه، فقلت له أنت تعلم جيداً بأننا أنت وأنا الذين سنقرر كيفية تشكيل المجلس، وأنا مستعدة لأن أبدي رأيي فما هو رأيك؟؟ عند ذاك قال بإحجام إنه ليس هناك غير فيصل يستطيع أن يكون عاهلاً في العراق. فقلت له أن فيصلاً سيجابه بمعارضة غير قليلة، وبكثير من الشك والريبة من الشعور الموالي للأتراك أو الميل إلى تنصيب أمير تركي يخضع لانتداب بريطاني، وفوق ذلك كله عدم الثقة بالحكومة العربية ولو كانت مدعمة بالانتداب البريطاني. وقد سألني عن أحسن طريقة للتغلب على هذه المصاعب، فأجبته بأن الطريقة الوحيدة هي المضيّ في تشكيل حكومة عربية يرأسها أمير عربي. أما بالنسبة للأمير فيجب أن يكون أحد أنجال الشريف في رأيي. ثم بعثناه بعد ذلك إلى السر برسي كوكس، فتحدث إليه بصراحة وانفتاح وطمّنه بأن رغبته الوحيدة هي التأكد من تشكيل حكومة مستقرة، وأنه إلى أن يعقد (مؤتمر القاهرة) لا يستطيع أن يصادق على أي مشروع في هذا الشأن.

ورجا نوري بأن يكفَّ عن المضي في أي نوع من أنواع الدعاية حتى يعود هو من القاهرة، فوافق نوري على هذا الحال، وتعهد علاوة على ذلك بأن يبقي حزب الشباب العربي محافظاً على الهدوء، ويطمن الرجال الذين قد يعودون من سوريا في غيابنا عما يريدون، بحيث يجمد جميع النشاط السياسي»[١].

---

(١) المصدر السابق.

وما إن انتهى مؤتمر القاهرة وأسفر عن اتجاه بريطانيا في إسناد ترشيح فيصل، وأبعد طالب النقيب من الميدان، حتى اندفع نوري السعيد في العمل ومضى يزيل العقبات ويرفع العثرات التي تعترض طريقه، ويلاحق من بقي من أنصار طالب النقيب[1] أو يبعد من يرتاب بولائه للأمير فيصل، مستعيناً بالضباط الذين تدفقت سيولهم إلى بغداد بأمل الخدمة في الجيش العراقي الجديد الذي يراد تكوينه، بعد أن فقدوا وظائفهم إثر انهيار حكومة فيصل في الشام وانهيار الوضع السياسي في استانبول بعد احتلالها من الحلفاء وتشتت الجيوش العثمانية التي كانت تضم عدداً غير قليل من الضباط العراقيين.

وليس من المستبعد وقد تولى نوري السعيد بعد وصوله إلى بغداد رئاسة أركان الجيش وعهد إليه وإلى وزير الدفاع جعفر العسكري في حكومة عبد الرحمن النقيب الأولى، مهمة البدء بتأسيس الجيش العراقي، أن يستغلَّ مركزه ويلوح من باب الإغراء للضباط العائدين الذين ازدحمت بهم مقاهي بغداد بمراكز مهمة في الجيش الجديد إذا ما تعاونوا معه في إسناد فيصل وترشيحه إلى عرش العراق.

حتى إذا تمَّ تنصيب الأمير فيصل ملكاً على العراق في ٢٣/آب ١٩٢١ شعر نوري السعيد بأنه اجتاز عقبة وأنجز خطوة ضمن فيها مستقبله السياسي في ظل نظام جديد يرأسه الملك فيصل.

* * *

وفي السنوات الخمس الأولى من تنصيب الأمير فيصل ملكاً ١٩٢١ إلى صدور الدستور ١٩٢٥، شهد العراق أحداثاً سياسية خطيرة لا تخلو من العنف، من هجمات الوهابيين على حدوده التي استفزّت الرأي العام

---

(١) مذكرات صلاح الصباغ (فرسان العروبة) في هامش صفحة ١٦٩.

وأثارت نقمته، إلى قيام معارضة شعبية ضد إعلان الانتداب البريطاني على العراق عبرت عنها اجتماعات عقدت في جامع الحيدرخانة، إلى تهديد تركي يستهدف المطالبة بالموصل تعززه عصابات تهاجم الحدود الشمالية من وقت إلى آخر وتدعمه العناصر المشبعة بالميول التركية في الداخل، إلى دعوة شعبية واسعة يتصدرها علماء الدين في الجنوب تطالب بمقاطعة انتخابات الملجس التأسيسي، جعلت عرش العراق لهذه الأسباب في مهب الريح، تتقاذفه موجات من الجزر والمدّ، وضعت الملك فيصل في موقف صعب أمام ضغوط متعددة انهالت عليه من مختلف مراكز القوى، ودفعته إلى أن يخاطب أعضاء المجلس التأسيسي بعد أن اشتدت المعارضة فيه ضد المعاهدة العراقية - البريطانية وبدا الأمل ضعيفاً في المصادقة عليها ما لم تعدل، **قائلاً بلهجة المتوسل** (. . .أنا لا أقول لكم اقبلوا المعاهدة أو ارفضوها، إنما أقول لكم اعملوا ما ترونه الأنفع لمصلحة البلاد، فإن أردتم رفضها، فلا تتركوا فيصلاً معلّقاً بين السماء والأرض، بل أوجدوا لنا طريقة غير المعاهدة، فلا تضيعوا ما في يدكم من وسيلة للمحافظة على كيانكم وتتحينوا الفرص لتحصلوا على ما هو أكثر مما في يدكم)[١].

ولعل تلك الأيام كانت من أصعب الأيام التي مرّ بها نوري السعيد، ودفعته إلى الاستماتة في سبيل إبقاء فيصل على العرش، وذلك بسلوك أساليب شتى، تارة بالتنسيق بين سياسة البلاط وسياسة دار الاعتماد البريطاني اعتقاداً منه أن هذا التنسيق هو الذي يضمن للبلاط مركزه، وطوراً بإضعاف العناصر التي لا تدين بالولاء للملك فيصل والتي سبق لها أن تكتلت ضد ترشيحه للعرش لا سيما بعد أن أصبح وجودها مصدر قلق شديد لمحاولتها التقرب إلى دار الاعتماد البريطاني والإعراب عن

---

(١) جريدة العالم العربي في ١٠/٦/١٩٢٤.

استعدادها للتعاون معها، وقد نجح نوري السعيد في أن يتخلص من أبرز شخصية تمثل تلك الكتلة وهو (توفيق الخالدي) الذي اغتيل في شباط ١٩٢٤ في ظروف غامضة أثارت الشبهات في بعض الأوساط، من أن هذه العملية تمت بتدبير من نوري السعيد خدمة للملك فيصل، وطوراً آخر بمحاولة إبعاد العناصر الوطنية التي تسللت إلى البلاط والسعي على قطع صلاتها به تطميناً لدار الاعتماد البريطاني، وتضييقاً للفرص أمام فيصل التي كان يستغلها ليلعب دور الموازنة بين دار الاعتماد البريطاني والقوى الوطنية، وذلك بالتظاهر أمامها بإسنادها في المطالبة بالأهداف الوطنية بغية الاستناد على هذه المطالبة والضغط على دار الاعتماد البريطاني وحملها على القيام ببعض التنازلات أو التراجع عنها والتنصل منها إذا جاء صدى تلك المحاولة عنيفاً يهدد مركزه أو يعرضه إلى هزة عنيفة تضعف من مكانته، كتلك التجربة التي مرت به في سوريا وأفقدته عرشه، ولعل هذا الاتجاه الذي كان يغلب على تفكير نوري السعيد السياسي، ويدفع به إلى الاعتماد على النفوذ البريطاني في أغلب خطواته وأكثر تحركاته في الميدان السياسي ومحاولة التنسيق بين البلاط والإنكليز، كان في حقيقته امتداداً للخط السياسي الذي انتهجه نوري السعيد في زمن حكومة الشام فقد حاول أن يعتمد على النفوذ الفرنسي ويكسب ثقتهم ليقوم بدور المنسق بين الملك فيصل الأول وبينهم، بحيث أصبح من أقرب الساسة المحيطين بفيصل إلى الفرنسيين حتى أن الجنرال غورو رشحه عندما اشتد الموقف تأزماً بينه وبين حكومة الشام لتولي رئاسة حكومة جديدة لأنه لم يجد أحداً غيره من رجال الملك فيصل يستطيع التفاهم معه، ولكن تطورات الأوضاع التي تعاقبت فيما بعد والتي أسفرت عن طرد الملك فيصل، لم توفر الفرصة الكافية لنوري السعيد ليقوم بالدور الذي كان يسعى إليه.

لذلك حاول بعد أن تولى فيصل الأول عرش العراق أن يلعب نفس الدور الذي لعبه في حكومة الشام، وذلك بانتهاج سياسة التنسيق بين دار

الاعتماد البريطاني وبين البلاط، اعتقاداً منه أن التجربة التي مرت بهم في سوريا قد زادته قناعة بصحة خطته وسلامة رأيه وأن الدرس القاسي الذي تلقاه الملك فيصل في الابتعاد عن هذه الخطة ومجاراة المتطرفين التي انتهت به إلى فقدان عرشه وانهيار الحكومة العربية التي تأسست، هو ما يجب أن يتحاشاه في ظل الحكومة الجديدة التي تأسست في العراق.

ومع أن نوري السعيد كان ينظر إليه في ذلك الوقت كواحد من رجال الملك فيصل يتمتع بثقته وينفذ أوامره ويعمل وفق توجيهه، إلا أنه سرعان ما كان ينزوي بعيداً عندما يتصاعد الخلاف بين البلاط ودار الاعتماد البريطاني في محاولة منه تستهدف عدم توريط نفسه في ذلك الخلاف حرصاً على الاحتفاظ بثقة الطرفين، وتعبيراً عن قلقه الشديد من قيام الملك فيصل بلعبة الموازنة بين دار الاعتماد البريطاني والقوى الوطنية، التي كان يمارسها في بعض الأوقات، اعتقاداً منه أن هذه اللعبة غير مأمونة ولا تخلو من مغامرة قد تقوده إلى الاصطدام بدار الاعتماد البريطاني، وتتيح له في نفس الوقت (أي لنوري السعيد) فرصة المبادرة للقيام بتنسيق العلاقة بين البلاد ودار الاعتماد وربط الخيوط بنيهما كلما تعقدت أو انقطعت أو ضعفت.

ومن هنا كان حرص الملك فيصل على التمسك بنوري السعيد واعتماده عليه في تحسين العلاقة مع دار الاعتماد البريطاني كلما تعرضت تلك العلاقة إلى هزة، وحرص دار الاعتماد البريطاني عليه لنفس السبب كلما اتسعت الهوة بينها وبين البلاط، ولعل نوري السعيد كان يتميز عن الساسة البارزين في الميدان ذلك الوقت بأنه كان يحظى بثقة دار الاعتماد البريطاني والبلاط مما يؤهله للقيام بهذا الدور.

وكان من سياسة فيصل التي يتشبث بها ويحرص عليها ويروج لها في مجالسه الخاصة، أن يرتبط الساسة به شخصيًا بحيث يعملون بتوجيهه كما يعمل الجندي بإمرة قائده ينفذ أوامره ويطبق تعليماته، دون الارتباط

بمراكز أخرى تمارس نفوذاً سياسيًا، وحتى إذا كان لا بد من الارتباط بها فيكون ذلك عن طريقه.

ولم تلق هذه الفكرة قبولاً عند بعض الساسة ومنهم عبد المحسن السعدون وناجي السويدي وربما كان الأخير أكثر قدرة في التعبير عن آراء هؤلاء الساسة بشأن العلاقة التي يجب أن تكون عليه بينهم وبين الملك.

وقد ناقش السويدي فيصلاً قائلاً له (إذا كان جلالته قائداً فإن ساسته هم أركان حربه وليسوا جنوده، لأن الجنود ليس لهم أن يعلقوا بشيء من الأوامر التي ترد إليهم من القائد في حين أن هيئة أركان الحرب تناقشها في ضوء المصلحة العامة[1].

وأغلب الظن أن الملك فيصل عندما كان يروج لهذه الفكرة كان يستهدف من ورائها الحرص على أن يكون نفوذُ الساسة محدوداً لا يستمدّ قوته مباشرة من دار الاعتماد البريطاني ولا يرتفع ذلك النفوذ عن طريق ثقة دار الاعتماد البريطاني إلى حد يناقش مركزه كملك بحيث يقف أمامه في مستوى متقارب كما يقف الند للند، ومن هنا كان فيصل يقلق أشد القلق من عبد المحسن السعدون الذي كان يتمتع بثقة دار الاعتماد البريطاني ويستمد نفوذه منها مباشرة، ولعل هذا الشعور الذي كان يستولي على فيصل إزاء السعدون لا يختلف عن شعوره إزاء عبد الرحمن النقيب وتوفيق الخالدي، ومن هنا أيضاً كانت محاولات الملك فيصل في تفريق صفوف حزب التقدم الذي يتزعمه عبد المحسن السعدون ويحظى بالأكثرية في المجلس النيابي، وقد استعان فيصل بنوري السعيد ليقوم بهذا الدور، وقد لعب نوري السعيد بصفته عضواً في حزب التقدم بالتفاهم مع الملك فيصل هذا الدور إيماناً منه بأن تخريب الحزب من

---

(١) وجوه عراقية مذكرات مخطوطة لتوفيق السويدي تضمنت دراسة عن بعض الساسة ومنهم أخوه ناجي السويدي.

الداخل أسهل من تخريبه من الخارج، وقد استطاع أن يفرز من صفوف الحزب المذكور جناحاً يتلقى توجيهاته من الملك فيصل بدلاً من أن يتلقاها من عبد المحسن السعدون، وقد تمكن هذا الجناح في بعض المواقف أن يدفع بـ(جعفر العسكري) وهو رجل الملك فيصل إلى رئاسة الحزب فترة من الزمن، بحيث عدل نظام الحزب الداخلي على الوجه الذي يمكن جعفر العسكري من الانضمام إليه والتسلل إلى رئاسته، حتى **قال جعفر العسكري قولته المشهورة يخاطب أعضاء الحزب** عندما طرح اقتراح دخوله إلى الحزب (...أنا منكم فإن أخرجتموني من الباب، دخلت إليكم من الشباك)[1].

وقد بلغ من قوة هذا الجناح حدًّا استطاع به أن يفوِّت على (السعدون) رئيس حزب التقدم فرصة انتخاب مرشح الحزب حكمة سليمان لرئاسة المجلس النيابي ويخذله في التصويت بحيث يمكن منافسة رشيد عالي الكيلاني مرشح فيصل الأول من الفوز به، مما يضطر السعدون إلى الاستقالة والاصرار على حل المجلس النيابي كشرط لتولي الوزارة التي كلف بها بعد وزارة جعفر العسكري وذلك في وزارة السعدون الثالثة التي ألفها في ١٤/١/١٩٢٨.

ولا شك أن النشاط الذي بذله نوري السعيد في خدمة الملك فيصل قد جعله موضع ثقته ومحل اعتماده، فسعى فيصل بكل قواه ليمهد الطريق إليه في تولي رئاسة الوزارة، ولكن عبد المحسن السعدون كان يقف عقبة أمام تحقيق هذه الرغبة باعتباره رئيس حزب التقدم الذي يملك الأكثرية في البرلمان، وبوصفه السياسي الذي يحظى بثقة دار الاعتماد البريطاني التامة ذلك الوقت، ولم يكن السعدون ليثقَ بنوري السعيد وهو يعرف الدور الذي لعبه في شق صفوف الحزب وتكوين جناح خاص يعمل

---

(١) جريدة العالم العربي في ٢٧ - تشرين الثاني - ١٩٢٦ العدد ١٩٩٨.

لحساب البلاط ضمن حزب التقدم، فكان من الطبيعي أن يسعى السعدون إلى إحباط هذه المحاولات التي يتشبث بها الملك فيصل.

وقد كشف الملك فيصل عن رغبته في إسناد رئاسة الوزارة إلى نوري السعيد في أعقاب استقالة عبد المحسن السعدون في ٢٠ - كانون الثاني - ١٩٢٩ بسبب فشل المفاوضات العراقية - البريطانية في التوصل إلى تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية واتجاه التفكير إلى تأليف وزارة جديدة تعقب وزارة السعدون التي مضى على استقالتها ثلاثة أشهر دون أن تخلفها وزارة أخرى تتولى المسؤولية.

وكان السعدون يميل إلى ترشيح توفيق السويدي أحد أقطاب حزب التقدم إلى رئاسة الوزارة، في حين كان الملك فيصل يرغب في إسناد الوزارة إلى نوري السعيد، وقد لجأ الملك فيصل إلى مناورة تستهدف عرقلة ترشيح السويدي ومحاولة صرفه عن تأليفها لتسنح الفرصة إلى نوري السعيد.

وقد أشار توفيق السويدي إلى هذه المحاولة في مذكراته قائلاً (. . .دخلت على جلالته فوجدت عنده السيد نوري السعيد، فوضعنا في صف واحد وصار يوجه الكلام إلى كلينا، قائلاً إنه يعتمد علينا ويقدر خدمتنا ويريد منا أن نتكاتف ونشتغل سويةً في الوزارة الجديدة ويكلفنا نحن الاثنين بتأليف الوزارة. .

وقد كان التكليف غريباً في بابه إلا أنني كنت على علم سابق به من قبل المرحوم عبد المحسن السعدون وكنت أعرف ما يريده جلالة الملك فأسرعت في الجواب قائلاً:

أني أشكر جلالة الملك على عنايته بي وتقديره لخدمتي الضئيلة ولطفه السامي بتكليفه إياي بتأليف الوزارة مع الأخ نوري، أسارع فأقدم لجلالته رغبة شخصية هي أن يكتفي بتكليف نوري بالوزارة وأنا أقبل أن

أتعاون معه ولا حاجة لتكليف الاثنين في أمر لا يمكن أن ينقسم إلى قسمين، وسكت..

ولما بدأ نوري السعيد يتكلم قال بعد الشكر لجلالته على لطفه أنه يوصي من جهته أيضاً أن يكلفني بالوزارة ولكنه بالنظر لشعوره بالتعب رجا بأن يعفى من أن يشترك في هذه المرة في وزارتي. وبعد حديث طويل أمام جلالة الملك قبل أن يشترك بوزارتي إذا كلفت وانصرفنا بدون نتيجة[١].

ولما فشلت محاولة فيصل في إحباط تأليف الوزارة من قبل توفيق السويدي أخذ يشجع من طرف خفي المعارضة ضدها ويتحين الفرص لحملها على الاستقالة متذرعاً بحجج مختلفة منها تسرب خبر إقدام الحكومة على تعديل التعريفة الكمركية وتغير نسبتها على الشاي والسكر إلى السوق، مما دفع كثيراً من التجار إلى شراء السكر والشاي بكميات كبيرة بأمل الاستفادة وتحقيق الأرباح مما عرض وزارة السويدي إلى حملة شديدة في البرلمان والصحافة أساءت إلى سمعتها ومست نزاهتها، ولا ريب أن هذا الصراع الذي كان يبدو على المسرح السياسي وكأنه في ظاهره خلاف بين توفيق السويدي والملك فيصل، كان في حقيقته صراعاً خفيًّا بين عبد المحسن السعدون رئيس حزب التقدم الذي يملك الأكثرية في المجلس النيابي وبين الملك فيصل الأول، يدور حول رغبة الملك والاستئثار بكسب ثقة دار الاعتماد البريطاني، بغية التوصل معها عن طريقه إلى صيغة معاهدة تحدد العلاقات العراقية - البريطانية على أسس محددة.

وإذا كان السعدون قد اختار لنفسه أسلوباً للتعاون مع دار الاعتماد البريطاني يقوم على الصراحة ويبتعد عن المناورة اعتقاداً منه أن الظروف

(١) مذكراتي - توفيق السويدي ص١٣٩.

التي كانت تسود العراق وتحيط به ذلك الوقت تقضي عليه بانتهاج هذه السياسة، فإن الملك فيصل آثر صيغة أخرى للتعاون مع دار الاعتماد البريطاني تقوم على أساس المناورة وما تقتضيه من (أخذ) و(عطاء) و(تقدم) و(تراجع) و(لف) و(دوران) ومحاولة اللعب على مختلف المراكز السياسية والقوى المؤثرة بحيث يبدو الملك فيصل بوجوه مختلفة مرة مع المعارضة وطوراً مع الإنكليز.

ولم تلق هذه السياسة بطبيعة الحال ارتياحاً لدى دار الاعتماد البريطاني لما تنطوي عليه من غموض تسبب لها المتاعب، بقدر ما تلقى سياسة السعدون التي كانت تقوم على الصراحة من ارتياح، ومن هنا وضعت دار الاعتماد البريطاني ثقتها به ومنحته دعماً كان يثير قلق الملك فيصل ويدفعه إلى التشبث بمختلف الوسائل لإضعاف مركز السعدون.

وكان نوري السعيد في هذا الصراع يقف إلى جانب الملك، بل إنه كان أحد الأدوات المهمة التي يستعين بها فيصل في صراعه مع السعدون وقد أتيحت للملك فيصل فرصة استغلها لإضعاف مركز السعدون لدى دار الاعتماد البريطاني وذلك عندما انتهج السعدون بعد يأسه من سياسة التعاون مع بريطانيا، سياسةً جديدةً تميل إلى التجاوب مع الأهداف الوطنية التي تدعو إليها الأحزاب المعارضة ومضى يسير في المفاوضات وفق أسلوب ينطوي على الصلابة، حتى إذا وصل إلى طريق مسدود انتهى به إلى اليأس ودفعه وسط ظروف معقدة متشابكة أحاطت به إلى (الانتحار) وجد الملك فيصل في هذه السياسة الجديدة التي مال السعدون إليها، فرصة سانحة لإضعاف مركزه وتقليل ثقة دار الاعتماد البريطاني به، لاسيما بعد البيانات العنيفة التي فلتت من لسان عبد المحسن السعدون في المجلس النيابي عندما ضايقته المعارضة وانهالت عليه بحملات شديدة تشكك بالوعد البريطاني بإدخال العراق إلى عصبة الأمم فبادر إلى القول (. . .إن هذا التصريح أعطى من قبل

الحكومة البريطانية فإذا أسقطت وزارة العمال فلا ينقض سقوطها ما نص عليه التصريح، أما إذا حصل خلاف ذلك فاعتقد أن نوال الاستقلال راجع إلى جرأة الأمة، والأمة التي تريد الاستقلال يجب أن تتهيأ له ولا يكون ذلك بالكلام والأقوال الفارغة فالاستقلال يؤخذ بالقوة والتضحية. .)[1].

وانطلقت الشائعات تتردد هنا وهناك بأن رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون يدعو إلى الثورة ويحرض الجماهير على القيام بوجه الإنكليز، وليس من المستبعد أن يكون الملك فيصل ونوري السعيد وراء ترويج تلك الشائعات.

وفي وسط هذا الجو المشبع بالشائعات اتجه فيصل ببصره إلى دار الاعتماد البريطاني **وكأنه يتساءل**: أهذا هو الرجل الذي وضعتم ثقتكم به؟؟

ومن هنا لم تتكرر بعد وفاة السعدون واختفاءه من الميدان ظاهرة بروز وجه سياسي يتمتع بثقة دار الاعتماد البريطاني إلى الحد الذي يجعله ينافس الملك فيصل ويقف أمامه الند للند، ولعل نوري السعيد بعد أن نجح في عقد معاهدة ١٩٣٠ وسط أجواء عنيفة من المعارضة الشعبية واجهها باللجوء إلى سياسة القمع وكسب ثقة دار الاعتماد، حاول أن يلعب الدور الذي لعبه السعدون أو هكذا بدا للملك فيصل وخيل إليه عندما لمح بوادر تشير إلى محاولات من نوري السعيد تستهدف استثمار النصر الذي حققه لحساب دار الاعتماد بما ضمنته المعاهدة من مصالح لها واستغلاله مركز من مراكز النفوذ يرث به نفوذ السعدون، ويتيح له فرصة التحرك في الميدان السياسي بصورة مستقلة عن الملك فيصل. ولم يقف الملك فيصل مكتوف اليدين، فسارع إلى إزاحة نوري السعيد عن

---

(١) ص١٥ من محضر الدورة الثانية لمجلس النواب لعام ١٩٢٩، يراجع للتوسع في ظروف انتحار السعدون كتاب حكايات سياسية لخيري العمري (المؤلف).

الحكم بعد أن تزعزعت ثقته به، وبادر إلى إبلاغه برغبته في الاستقالة وهو خارج العراق في طريقه إلى بغداد، حيث طلب إليه ذلك بواسطة ممثل العراق في الإسكندرية، والتجأ نوري السعيد إلى دار الاعتماد البريطاني يستعين بها في الضغط على فيصل في محاولة صرفه عن هذه العملية شاكياً لها من أن ثقة الملك به قد زالت، وبالفعل بادرت دار الاعتماد البريطاني في القيام بإقناع فيصل لصرف النظر عن هذه المحاولة وتأجيل التغيير الوزاري ولكن فيصل تملص من ذلك وتمكن من إرجاء مقابلة المندوب السامي إلى يوم لاحق قبل خلاله استقالة نوري السعيد وكلف ناجي شوكت بتأليف وزارة انتقالية تقوم بحل البرلمان الذي كانت أكثريته من حزب العهد الذي يتولى نوري السعيد رئاسته.

وقد أشارت تقارير المندوب السامي إلى ذلك، فجاء في البرقية الرمزية المرقمة ٥٦٩٢ الصادرة من السر هيوبرت يونغ المؤرخة في ١٩ - تشرين الأول - ١٩٣٢ إلى وزارة الخارجية ما يلي (. . . وصل نوري باشا إلى بغداد يوم الأربعاء وكان قد أخبره في الإسكندرية قنصل العراق العام، بأن الملك قد قرر أن يطلب إليه الاستقالة وأن يدعو ياسين باشا لتأليف حكومة يكون هو فيها وزيراً للخارجية. مساء الأربعاء حينما واجه نوري باشا فيصل بهذا أبدى الملك أنه طلب استقالته فعلاً ولكنه أنكر أنه قرر تكليف ياسين باشا. صباح الخميس استدعاني الملك فيصل وأخبرني أن نوري أعلن استقالته مبيناً أسبابها وأنه شعر أنه مضطر إلى قبولها وكذلك حل البرلمان لأن أي رئيس وزراء جديد سيطلب انتخابات جديدة. . . ذكرته بوعده إلى السر همفريز بألا يقوم بأي تغيير قبل عودته فأجاب أن وعده كان قد أعطي حينما كان يظن أن همفريز ونوري سيعودان معاً قبل افتتاح المجلس سألني أن أتأكد له من الناحية الدستورية وأن أراه في اليوم التالي وخلال ذلك استقال نوري السعيد ووزارته، وفي تلك الليلة زارني نوري وأخبرني بالحقائق المتعلقة باستقالته مبيناً أنه كان من

الواضح قد فقد ثقة الملك لذلك لا يستطيع الموافقة على التكليف الرسمي الذي أعقبه ذلك بتأليف وزارة جديدة. الملك فيصل أجَّل مقابلتي من الجمعة إلى هذا اليوم بحجة أن الجمعة يوم عطلة، وفي هذه الأثناء قبل استقالة نوري في وقت متأخر من ذلك المساء. وفي المقابلة التي تمّت صباح اليوم حذرته بكل جد من أي عمل متسرع وعرضت عليه أن أتوسط بينه وبين نوري مرة أخرى، فأخبرني بما قام به ولكنه وافق على أن يستدعي نوري مرة أخرى. اليوم كله انقضى في محاولات مثمرة قمنا بها أنا وكورنواليس ويبدو من الواضح أن الملك فيصل كان قد قرر الانفصال عن نوري، وأن نوري يشعر أنه لا فائدة من تظاهرهما بالوئام وقد غادرت الملك فيصل الآن بعد مقابلة ثانية أخبرني فيها أنه سيكلف ناجي شوكت بتأليف الوزارة. . . .).

ويؤكد توفيق السويدي في مخطوط له باسم (وجوه عراقية) عندما يتحدث عن نوري السعيد، على تدهور العلاقة بين الملك فيصل ونوري السعيد فيقول (كان اتجاه فيصل إلى نوري السعيد قبل عام ١٩٣٠ أمر واضح، ولكن ما حصل لدى نوري السعيد من غرور ومركز بارز دفعه إلى التمرد على الملك أدى إلى تأخير تكليفه كرئيس وزراء لمدة سنتين. . وأول بادرة حصلت لدى فيصل بتكليفه هو عقب استقالة السعدون من وزارته الثالثة، ثم تكرر هذا الأمر بعد وفاة السعدون، ولكن الظروف لم تساعده فاضطر إلى تكليف ناجي السويدي ولكنه بقي ملازماً لنوري السعيد في تدابيره حتى زعزع وزارته التي ألفها عام ١٩٣٠).

ويواصل السويدي في موضع آخر من تلك المخطوطة فيكشف النقاب عن أسباب ميله إلى اختيار ناجي شوكت لرئاسة الوزارة وذلك عندما دخل في صراع مع نوري السعيد فيقول في معرض الحديث عن شخصية ناجي شوكت (. .إن اشتغالته في السياسة تتميز بالمناكفات وترتيب المقالب والظهور بعكس الخفاء الذي كان يبيته لمن يعمل معه

لذلك سمي (**بالثعلب الأخرس**) لأن ضعفه الجسمي وعدم مقدرته على الكلام يبرران هذه التسمية... وكان نوري يخشى منه ويسايره أو يبعده عن مركز السياسة، فكان دائماً يرتب ما يمكن ترتيبه لإشغاله عن السياسة وقد صحت مخاوفه من مقالبه، عندما اصطدم نوري مع فيصل وأعلن نوعاً من التمرد والغضب وهدده بالعزل أو بالاستقالة، فعلى أثر ذلك تولى ناجي شوكت الحكم من عناصر إدارية وأخذ يزيد العداء بين الملك ونوري وفسخ المجلس وشرد الفئة التي كانت تحيط بنوري...).

وروى لي ناجي شوكت في ١٩٦٩/٥/٩ جانباً من الملابسات التي رافقت تأليف وزارته بعد استقالة وزارة نوري السعيد التي دخلها هو فيما بعد كوزير للداخلية فقال (... شعر الملك فيصل بعد أن تم تصديق المعاهدة بأن نوري السعيد أخذ يستولي عليه الغرور، لاعتباره هذا العمل - تصديق المعاهدة - نجاحاً شخصيًّا له يعطيه مكانة بارزة وأهمية كبيرة، وقد خشي أن يبادر الإنكليز إلى إعطاء نوري بعد هذا النصر الذي حققه أهمية كبرى بحيث تؤثر عليه باعتباره ملك، فأخذ يفكر في إزاحته من الحكم.

وقد أدركت لأول مرة ما يجول في ذهن الملك فيصل من ضرورة تنحية نوري عندما رافقته في جولة إلى شمال العراق أثر قضائنا على تمرد البرزاني، حيث قام الملك بسفرة إلى الموصل استهدف من ورائها الاطلاع على منطقة كردستان وإنشاء بعض المخافر وبناء بعض المستوصفات وزيارة بعض رؤساء العشائر الكردية الذين وقفوا ضد البارزاني إلى جانب الحكومة، وقد حملنا معنا عدداً من الهدايا إلى رؤساء العشائر وخلال تجولنا في تلك المنطقة وفي منطقة (جنديان) بالذات وأثناء جلسة منفردة أخذ الملك فيصل يتجاذب معي أطراف الحديث عن الوضع السياسي، فإذا به يقول فجأة يا ناجي أريد أن أفضي لك بأمر يبقى بيني وبينك، إن نوري لا يجوز بقاؤه في الحكم مدة أكثر

مما بقي، خشية أن يتولد شعور في ذهن المعارضة من أن نوري بعد أن سار هذه السيرة وسلخ هذه المدة الطويلة في الحكم التي حقق فيها مكاسب سياسية من تصديق المعاهدة وغيرها، أصبح هو الكل في الكل وأنا لست أكثر من ملك لا يملك من أمره إلا مظاهر من السلطة، وهو أمر لا بد لي من تبديده من الأذهان وكان فيصل على حق في هذا فقد استولى على البعض شعور من هذا القبيل، ولما رجعنا إلى بغداد بادر فيصل إلى إقامة حفلة تكريم كبرى إلى نوري السعيد قلده فيها وسام الرافدين، وقد أدركت أن هذه الحفلة هي بداية إزاحة نوري السعيد من الحكم، وكنت حين أسمع شكوى المعارضين من أن هذه الحفلة تعطي مزيداً من الأدلة على أن نوري السعيد أصبح هو الرجل القوي الذي يبقى في الحكم مدة طويلة أضحك في سري لعلمي أن وراء هذه الحفلة ما وراءها، وصحَّ حدسي فبعد مرور يومين أو ثلاثة تلفن لي الملك علي يدعوني لتناول العشاء على مائدته مع أخيه الملك فيصل، ولما حضرت إلى داره لم يكن فيصل قد حضر بعد، فكاشفني الملك علي قائلاً إن هذه الدعوة قد تسفر عن تكليف شخص بتأليف وزارة جديدة وإن فيصل يفكر، بثلاثة أشخاص وهم رشيد عالي الكيلاني وجميل المدفعي وأنت وسوف أسعى إلى إقناعه بترجيحك، وبعد قليل حضر فيصل وقمنا إلى المائدة لتناول العشاء، وأخذ الحديث يدور حول الوضع السياسي، فقال فيصل إنني سبق أن فاتحتك بأنه لا بد من استقالة نوري السعيد وهو في طريقه إلى ذلك فمن تراه جديراً بتأليف الوزارة؟ فقلت: إن تطور الأوضاع السياسية يقتضي أن تتولى الحكم شخصية مجربة مطلعة ذات خبرة وربما توفرت هذه الصفات في ناجي السويدي الذي قد يفلح في أن يحسن الجو بين المعارضة والبلاط بعد أن اتسعت الشقة بينهما.

وقد لمست أن فيصل لا يميل إلى ناجي السويدي ولا يفكر في الاتجاه إليه، فتجاهل اسمه وقال لي: في ذهني ثلاثة أشخاص هم رشيد

عالي الكيلاني وجميل المدفعي وأنت. . . وسكتُّ مبتسماً دون أن أعلق بشيء وانتهت الجلسة، وبعد يومين دعيت إلى البلاط فلما واجهت فيصلاً قال لي أن نوري السعيد قد استقال وقد استقر الرأي على تكليفك فاذهب واستعدَّ لتشكيل الوزارة وقدِّم لي كشفاً بأسماء زملائك.

وفي اليوم الثاني اجتمعت به وتداولت في طبيعة الوزارة واللون الذي يسودها وكانت هناك فكرتان تدوران في الأذهان، الأولى وزارة ائتلافية يشترك فيها حزب الإخاء وحزب العهد وعناصر مستقلة، والثانية وزارة حيادية تضم موظفين من ذوي التجربة تقوم بإجراء انتخابات، وبعد أن قلبت النظر في نفسي رجحت أن أؤلف وزارة حيادية حتى إذا تم تأليف المجلس الجديد بعد إتمام الانتخابات عدلت الوزارة برئاستي على نحو يجعلها ائتلافية تضم مختلف الكتل والاحزاب المتمثلة فيه.

وقد تم الاتفاق بيني وبين الملك فيصل على هذا الشكل، حتى أنه قال لي كلمة ما زلت أذكرها له وهي أنه **خاطبني قائلاً**: يا ناجي إنك بالنسبة لي كعصمة اينونو بالنسبة إلى مصطفى كمال. .

ولم أجد صعوبة في تأليف الوزارة حيث اخترت أعضاءها من كبار موظفي الدولة المعروفين بالتجرد من الحزبية ولم يكن لفيصل مرشح معين لذلك ترك لي حرية اختيار الوزراء، وأذكر أنني سألت فيصلاً هل لديه مرشح معين يريد ضمَّه إلى الوزارة على شرط ألا يكون ذلك المرشح (معگلا)، لأني حريص على أن أبعد هذا الصنف من الوزارة لأعطيها شكلاً عصريًّا **فضحك فيصل وقال ليس عندي مرشح لامعگل ولا أفندي..**

والحقيقة التي لا بد من ذكرها أن الملك فيصل كان يهدف من وراء الانتخابات إلى إخراج مجلس تكون له أكثرية طوع يده لذلك حرص على أن تأخذ الحكومة تعهدات من المرشحين والنواب، وبالفعل أخذنا منهم تعهداً يقضي بتأييد الحكومة وإسنادها قدمه جميع النواب، وأذكر أن

السيد عبد المهدي وقع تعهداً ينطوي على عبارة لاستيكية وقدم جميع النواب التعهد المذكور وأنا أحتفظ بأصول هذه التعهدات..)[1].

وبطبيعة الحال أدرك نوري السعيد ما تنطوي عليه هذه اللعبة من غرض يستهدف الملك فيصل الأول من ورائها تقليم أضافره والحد من نفوذه، فحاول نوري السعيد أن يتشبث بإبقاء المجلس النيابي وعدم اللجوء إلى حله وعرض على ناجي شوكت أن تكون أكثرية المجلس المذكور تحت إمرته ورهن إشارته[2]، ولما وجد أن محاولاته لم تصب نجاحاً حاول عرقلة تنفيذ الإرادة الملكية التي صدرت بحل المجلس النيابي وذلك عن طريق الايعاز إلى أعضاء حزبه (حزب العهد) بعدم الحضور إلى جلسة المجلس النيابي لكي لا يتم النصاب القانوني لاجتماع البرلمان الذي كان من المقرر أن تتلى الإرادة الملكية بحل المجلس، وبالفعل أضرب أعضاء الحزب عن حضور الجلسة وهم الأكثرية بحيث لم يحضر في تلك الجلسة سوى (١٤) نائباً فقط، ولكن لم يمنع وزارة ناجي شوكت من تلاوة الإرادة الملكية والسير في اتخاذ الاجراءات الأصولية في حل البرلمان، مما أثار غضب حزب العهد فانبرت جريدة (صدى العهد) الناطقة في لسانه تقول في عددها المصادر في ١٠ - تشرين الثاني - ١٩٣٢ (... كان المجلس النيابي الذي حل يوم أمس متسانداً ولا نكشف حقيقة مستورة إذا قلنا أن البلاد لم تشهد في حياتها الدستورية مجلساً متراص الصفوف كالمجلس الذي حلّوه يوم أمس... وإذا كانوا يقولون أن نوري السعيد رئيس حزب العهد الذي له الأكثرية المطلقة في البرلماني قد استقال، فإن هذه الاستقالة لا تعني خلق هذا الجو السياسي المتلبد بالغيوم...).

---

(١) من حديث مع ناجي شوكت في ١٩٦٩/٥/٩.

(٢) ناجي شوكت سيرة وذكريات صفحة ٢١٩ و٢٢ الطبعة الأولى.

وقد أثارت هذه المبادرة ردود فعل مضادة في أوساط أخرى فبادرت جريدة (العالم العربي) إلى شنّ هجوم على حزب العهد في مقالة صدرت في ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٢ جاء فيه (أن حركة الأكثرية الحزبية في إضرابها عن الحضور كانت غريبة في بابها فإن المجالس النيابية السابقة لم يخطر لأحد منها أن يقضي الدورات الأربعة أو بأن يدوم ما شاء له أن يدوم ومع هذا كله، فقد كان أعضاؤها يحضرون الجلسة مراعاة للقوانين والأصول وقواعد الجرأة الأدبية والسياسية فضلاً عن الاحترام الواجب للإرادة الملكية. . . .).

وقد ضاق الملك فيصل الأول بمحاولات نوري السعيد وما كان يثيره أمام وزارة ناجي شوكت من مصاعب فدبر أمر إرساله إلى جنيف لحضور اجتماع مجلس عصبة الأمم الذي انعقد لبحث مشاكل قضية الحدود بين سوريا والعراق في محاولة لتوفير الجو الهادئ أمام وزارة ناجي شوكت[١].

وقد كان واضحاً من نتائج الانتخابات التي تمَّ إجراؤها على يد ناجي شوكت والملابسات التي رافقتها أن الملك فيصل كان يقف وراءها، بحيث أخذ يشرف على اختيار المرشحين وتغيير أسمائهم على الوجه الذي يتيح له القيام بلعبة الموازنة بين مختلف القوى السياسية وقد كشفت مذكرات ناجي شوكت عن هذه الحقيقة.

وبطبيعة الحال إن ذلك لا يعني أن الملك فيصل لم يتدخل في انتخابات المجلس السابق الذي أبرم معاهدة ١٩٣٠، ولكن الذي نريد أن نقوله أن الضرورة التي اقتضت تأليف مجلس نيابي يضم أكثرية تؤيد معاهدة ١٩٣٠ واستوجبت الابتعاد عن مبدأ الموازنة بين مختلف القوى السياسية فترة من الزمن عن طريق تقوية نوري السعيد وإضعاف القوى

(١) المصدر السابق.

المناوئة له، قد انتفت بعد أن أبرمت تلك المعاهدة وأصبحت وثيقة دولية فأصبح من الضروري العودة إلى سياسة الموازنة بين القوى السياسية.

ولا شك أن الانتخابات التي قام بها ناجي شوكت قد أسفرت عن نوع من الموازنة بين مختلف الأحزاب السياسية التي كانت تمارس نشاطها في الميدان السياسي، فتوزعت المقاعد البرلمانية بين (حزب الإخاء) بزعامة ياسين الهاشمي و(حزب العهد) برئاسة نوري السعيد وبين العناصر المستقلة التي يرتبط ولاؤها بالبلاط والتي تؤلف أكثرية نسبية يستعين بها الملك فيصل في ترجيح كفة هذه القوة أو تلك، واختفت بذلك الأكثرية المطلقة التي تؤلف أكثرية المجلس النيابي السابق والتي كانت من أعضاء (حزب العهد) نتيجة الصراع بين نوري السعيد وفيصل الأول ذلك الصراع الذي وإن أسفر عن فوز فيصل إلا أنه لم يقض على مكانة نوري السعيد، ولكنه حدَ من نفوذه السياسي بعد أن كان يسير حسب الظاهر إلى حجم غير طبيعي يجعل من مركزه أكثر من مركز رئيس الوزراء فأصبح بعد هذا لا يختلف عن مركز أقرانه من الساسة أمثال ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني.

ولعل هذه التجربة قد دفعت نوري السعيد إلى الاتجاه في بناء مستقبله السياسي اتجاهاً يبتعد فيه عن البلاط بعض الفترات ويعتمد على السفارة البريطانية في نشاطه السياسي بعد أن كان يعتمد على القوتين المذكورتين في العمل السياسي الذي يمارسه في الميدان، **وقد نسب إلى نوري السعيد قول رواه صديقه أسعد داغر، من أنه قال له ذات مرة: (إذا كان دجلة لا يزال يجري في العراق، فما ذلك إلا بفضل الإنكليز)**[1].

وأغلب الظن أن الملك فيصل عندما كلف رشيد عالي الكيلاني رئيس الديوان بتأليف وزارة عام ١٩٣٣ ضم فيها نوري السعيد وهو الذي

---

(١) مذكراتي على هامش القضية العربية - أسعد داغر ص١١٢.

عقد معاهدة ١٩٣٠ إلى جانب معارضي تلك المعاهدة أمثال ياسين الهاشمي وحكمة سليمان ومحمد زكي، استهدفت تطمين الإنكليز بأن المعاهدة باقية وأن الساسة الذين يمارسون أدوارهم على المسرح السياسي سواء منهم من وقف يؤيد المعاهدة أو يعارضها، يعملون على تنفيذ أحكامها والالتزام بنصوصها بعد أن أبرمت وأصبحت صكًا دوليًا وذلك بتوجيه منه، ولعل فيصلاً أراد من وراء ذلك تعزيز مركزه أمام دار الاعتماد بالإشارة إلى أن الساسة يلتفون حوله ويرتبطون بشخصه ولا يخرجون عن توجيهاته.

ولا ريب أن هذه المحاولة من جهة أخرى أضعفت مركز الملك فيصل في الأوساط الشعبية وقوّت الشعور بأنه ممثل مسرحي يصطنع معارضة يتولى إخراجها ويوزع الأدوار على رجالها ويعهد لكل واحد منهم بدور معين ويرقب المسرحية وهو جالس على عرشه حتى إذا انتهت تلك المسرحية وحقق أغراضه منها، أنزل الستارة وقام بمسرحية جديدة، ومن هنا لم يبعد عن الحقيقة عندما قال أحد النواب: إن الملك فيصل الأول كان الرئيس الحقيقي لحزب الإخاء الوطني يوجهه ويسيره من وراء الستار، لعل الملك فيصل عندما قال في إحدى خطبه إن فضل المعارضة في المركز السياسي الذي وصل إليه العراق لا يقل عن فضل الحكومة، كان يقصد بذلك المعارضة التي تعمل بتوجيهه، وبإشارة منه[١].

ولا شك أن اللعبة التي كان يمارسها الملك فيصل اقتصرت على عدد من الساسة الذين كانوا يتداولون الكراسي الوزارية، ولم تمتد إلى القطعات الشعبية التي كانت تقوم بالمعارضة بعيداً عن مناورات الملك فيصل وأساليبه، وربما كان الحزب الوطني هو الوجه الذي يعبر عن أغلب تلك الجماهير.

---

(١) راجع خطاب رفائيل بطي في محضر الجلسة الثانية والثلاثين من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب المنعقدة في ١٩٤٩/٥/٣.

وما من ريب أن الأسلوب الذي انتهجه فيصل الأول لم يسفر عن نتائج ترضي كل طموحات الشعب وتطمن كل تطلعاته في تحقيق السيادة الوطنية وإزالة كل أثر من آثار النفوذ الأجنبي، لأنه لم يعتمد على الرأي العام والجماهير الشعبية بقدر ما اعتمد على المناورة السياسية يمارسها بالتعاون مع بعض الساسة كلما سنحت الفرصة وجدت ظروف ملائمة في حذر شديد وقلق بالغ، لذلك كان من الطبيعي أن تأتي النتائج متواضعة لا تغطي كل رغبات الشعب ولا تطمن كل طموحاته. وقد يكون من المفيد قبل أن نختم هذا الفصل، الإشارة إلى رأي الملك فيصل الأول بنوري السعيد كما ورد في إحدى الوثائق البريطانية، وقد عبر عنه في إحدى المناسبات إلى المندوب السامي، وكان ذلك عندما فوجئت بغداد بحدوث تغيير وزاري في لندن إثر الانتخابات أسفرت عن تولي حزب العمال مقاعد الحكم، مما أثار الشكوك بشأن الوعد البريطاني الذي كانت حكومة حزب المحافظين قد قطعته إلى حكومة بغداد وتعهدت بموجبه بإدخال العراق إلى عصبة الأمم، وقد استقر الرأي بادئ الأمر على إرسال وفد إلى لندن للتأكد من ذلك، وعندما جرت مداولات مع المندوب السامي ومجلس الوزراء حول تسمية أعضاء الوفد وطرح اسم نوري السعيد، اعترض الملك فيصل وأعرب للمندوب السامي عن سبب اعتراضه بقوله: إن نوري السعيد تنقصه الشخصية الصلبة التي تمكنه من تولي هذه المهمة!![١].

كما أشار أسعد داغر في صفحة ١٩٦ من مذكراته إلى رأي الملك فيصل الأول بنوري السعيد حيث نعته بالميوعة ووصف أعماله بالصبيانية، وقال عنه يخاطب أسعد داغر (ماذا تريد أن أفعل؟ لقد اضطررت أثناء زيارتي لأنقرة زيارة رسمية إلى إكراه نوري على العودة

---

(١) FO. 371/34992 (E6440).

بقطار الشحن إلى بغداد لمعالجة الفتنة التي كانت على وشك الوقوع فيها. . إنه رجل لا يبالي بشيء ولا يهتم إلا بنفسه يعتمد على الوحي الذي يأتي من الخارج أكثر من اعتماده على رأيه ورأي إخوانه التي تكون عادة نتيجة البحث والاستقراء والاستنتاج».

* * *

بوفاة الملك فيصل في أيلول ١٩٣٣ اختفى ذلك الأسلوب السياسي من الميدان أسلوب الموازنة بين القوى السياسية، ولم يعد يظهر له أثر في الأحداث التي تعاقبت في عهد الملك غازي، وسوف نحاول في الفصل الثاني أن نتتبع العلاقة بين نوري السعيد والملك غازي عبر تلك الأحداث.

الفصل الثاني

الخلاف بين الملك غازي ونوري السعيد

١٩٣٣ - ١٩٣٩





الملك غازي الذي حكم العراق
من عام ١٩٣٣ إلى عام ١٩٣٩
يحمل بيده ابنه الملك فيصل الثاني



الفصل الثاني

الخلاف بين الملك غازي ونوري السعيد
١٩٣٣ - ١٩٣٩

تولى الأمير غازي عرش العراق بعد وفاة الملك فيصل في أيلول/ ١٩٣٣ وفي أعقاب حوادث آب من عام ١٩٣٣ وما رافقها من ملابسات أثارت استفزاز الرأي العام، ودفعته إلى متابعة تطوراتها وإحاطته بتقدير لموقفه الحازم في تلك الفترة التي تولى فيها العرش نيابة عن والده، وسند خلالها الإجراءات الشديدة التي كانت وزارة رشيد عالي الكيلاني قد بادرت إلى اتخاذها رغم معارضة الملك فيصل وبعض الوزراء الذين رافقوه إلى لندن في تلك الفترة بحجة تذمر الرأي العام العالمي في أوروبا.

وقد انعكست تلك المشاعر بصفة خاصة في المظاهرات الشعبية التي خرجت في استقبال الملك فيصل عند عودته إلى بغداد، وانطلقت الجماهير تردد الهتاف بحياة الأمير غازي إشارة إلى إسنادها للسياسة الحازمة التي انتهجها في مواجهة ذلك التمرد، وتعبيراً عن استنكارها لسياسة التساهل والاعتدال التي كان الملك فيصل يميل إليها بضغط من الإنكليز.

لذلك كان من الطبيعي بعد أن توّج غازي ملكاً في ٨/ أيلول ١٩٣٣ أن تتجدد آمال الشعب في أن يكون عهده بداية جديدة لسياسة تطمن

تطلعات الشعب في إزالة كل معالم النفوذ الأجنبي ومواصلة السير بخطوات أكثر سرعة لتحقيق الأهداف الوطنية، ولكن هذا الشعور ما لبث بسبب قلة تجربة الملك غازي وحداثة عهده بشؤون الحكم، أن تبددت وحل محله شعور قوي بالفراغ في الميدان السياسي وإحساس شديد بضرورة إملاء ذلك الفراغ الذي تركه الملك فيصل، لاسيما وقد كانت المؤسسات الديمقراطية في بداية تكوينها لا تملك النفوذ الذي يمكنها من ممارسة دورها الديمقراطي في سد ذلك الفراغ.

لذلك كان من الطبيعي أن يعمد الساسة إلى أساليب شتى، يحاولون التشبث بها تحقيقاً لطموحهم السياسي في الوصول إلى الحكم بسبل غير ديمقراطية، وكان من الطبيعي نتيجة لذلك أن تبرز مؤسسات أخرى على المسرح تحاول أن تلعب دورها في الميدان السياسي، وقد انعكس ذلك في صراع سياسي عنيف أخذ شكلاً عشائريًّا بادئ الأمر ثم تطور فيما بعد إلى انقلابات عسكرية، فقد بدأت العشائر تلعب دورها واتجه الساسة بكل ما يملكونه من طموح، إلى شيوخ العشائر يستعينون بهم في تنفيذ مآربهم السياسية عن طريق تحريضهم على إعلان العصيان على السلطة والامتناع عن أداء الضرائب وعن تسديد الديون الحكومية والقيام برفع السلاح وتخريب الممتلكات الرسمية، من مهاجمة المخافر أو قلع قضبان السكك وغيره، وإغرائهم بمنح شيوخهم الامتيازات وتوسيع أراضيهم، فكانت لكل شلة سياسية مجموعة من شيوخ القبائل تسندها وتستعين بها في صراعها السياسي، فإذا كان لقادة حزب الإخاء رشيد عالي الكيلاني وحكمة سليمان شيوخ يقفون وراءهم أمثال عبد الواحد الحاج سكر رئيس قبيلة آل فتلة وشعلان العطية رئيس عشيرة الأكرع وحبيب الخيزران رئيس قبيلة العزة، فإن لجميل المدفعي وعلي جودة الأيوبي شيوخاً غيرهم أمثال رايح العطية رئيس الحميدات والشيخ خوام العبد العباس رئيس الأزيرج وعلوان الحاج سعدون رئيس بني حسن،

ولعل رشيد عالي الكيلاني كان أسبق من مارس هذه اللعبة، فقد دفعه طموحه الشديد ونقمته على علي جودة الأيوبي الذي كان سبباً لاستقالة وزارته عندما رفض الملك غازي بسبب نصيحته أي نصيحة جودة حل البرلمان الذي طلب رشيد عالي الكيلاني حله، دفعه ذلك إلى تجربة هذا الأسلوب وشجعه على ذلك صلاته القوية بشيوخ العشائر بحكم عمله مدة طويلة كوزير للداخلية، وقد استعان برفيقه حكمة سليمان في تكوين جبهة عشائرية تسند المعارضة التي رفع لواءها رشيد عالي الكيلاني في مجلس الأعيان ضد وزارة علي جودة احتجاجاً على سير الانتخابات التي قامت بها تلك الوزارة، وبتأثير من رشيد عالي وحكمة سليمان قدم عدد من رؤساء العشائر مذكرة إلى الملك غازي في تلك الفترة يطالبون فيها بإقالة الوزارة المذكورة، مما اضطرها إلى الاستعانة بأنصارها من شيوخ العشائر والإيعاز إليهم بإرسال برقيات تعلن فيها إسنادها لعلي جودة، وازداد الجو العشائري توتراً، وانقسمت العشائر قسمين: قسم يؤيد الوزارة أي وزارة علي جودة وقسم يعارضها ويرفع كل منها سلاحه بوجه الآخر استعداداً للقتال مما اضطر الأيوبي إلى الاستقالة، ولم يكن نصيب وزارة جميل المدفعي التي جاءت امتداداً لوزارة علي جودة خيراً منها، فقد شجعت استقالة تلك الوزارة المعارضة على المضي في هذا الأسلوب بعد أن لمست أثره الفعال فلما اشتد تحدي العشائر للوزارة المدفعية وحاول رئيسها أن يستعين بالجيش في ضرب العشائر وخذله رئيس أركان الجيش طه الهاشمي بحجة وجود محاذير تدعو إلى التريث، بادر المدفعي إلى الاستقالة بعد أن لمس لدى بعض أعضاء وزارته ميلاً إلى التردد في استخدام القوة[1].

---

(١) مذكراتي - توفيق السويدي صفحة ٢٦١ وذكرياتي لعبد العزيز القصاب ص٣٠٤ و٣٠٥ و٣٠٦.

وقد حاول المدفعي عندما انتقل إلى صفوف المعارضة للوزارة الهاشمية التي جاءت خلفاً لوزارته بالانقلاب العشائري الذي قاده عبد الواحد سكر، أن يمارس نفس اللعبة التي مارسها الكيلاني باللجوء إلى أعوانه من شيوخ العشائر، إلا أن وزارة ياسين الهاشمي بادرت إلى قمع الحركة العشائرية التي حاول الشيخ خوام العبد العباس القيام بها لحساب المدفعي بعنف شديد قضت فيه على النفوذ العشائري كوسيلة قد تفكر المعارضة باللجوء إليها فاختفى بعد هذه الفترة دور العشائر من ميدان الصراع السياسي ليحلّ محله دور الجيش كقوة جديدة أخذت تلعب دورها على المسرح السياسي، وأصبح ضباط الجيش هم النجوم اللامعة في الميدان بعد أن أفل نجم الشيوخ واتجه اهتمام الساسة من ذوي الطموح إليهم فأخذوا يحومون حول ثكناتهم، وتعاقبت الانقلابات العسكرية لتسقط وزارة وتصعد أخرى ولم يظهر لنوري السعيد دور واضح في تلك الانقلابات العشائرية وما تخللها من صراع، ولكن دوره برز بعد الانقلاب العسكري الذي قام به بكر صدقي وأسفر عن إقالة وزارة ياسين الهاشمي ومصرع صهره جعفر العسكري وإبعاده خارج العراق.

وربما كان سبب ابتعاد نوري السعيد عن المساهمة في الصراع العشائري يرجع إلى شعوره نحو الملك غازي الذي كان ينطوي على عدم الارتياح له، وقد سبق له أن عبر عن ذلك الشعور عندما اشتد الخلاف بينه وبين الملك فيصل الأول فشكا إلى الإنكليز عن عدم استعداده لتحمل مسؤولية الوزارة مرة ثانية ما لم يطرأ تغيير على نفسية الملك فيصل، بل وأصرّ على أنه سوف لا يأتي إلى الحكم ما دام فيصل متربعاً على العرش، لأن العمل معه أصبح صعباً بعد تقدمه في السن ولضعف الأمل في أن يغير أسلوبه الذي يدفعه إلى التنصل من وعوده، وأضاف نوري أنه لا يميل إلى الاعتقاد بأن العراق سيتحسن إذا تولى غازي العرش

بعد فيصل، لذلك لا بد من التفكير في إعادة النظر في قانون وراثة العرش - أي الدستور - بحيث يتولى الأمير زيد العرش[1].

ومن هنا اكتفى نوري السعيد بمراقبة الصراع الذي احتدم بين الساسة عن كثب ومتابعة تطوراته دون الانحياز إلى أحد أطرافه بشكل واضح، وأغلب الظن أن عينيه تعلقت بياسين الهاشمي الذي كان من المتوقع أن يغطي بطموحه على بقية الساسة ويسد بشخصيته القوية الفراغ الذي خلفه الملك فيصل، وقد اشتد به الفزع وطار صوابه عندما تردد في الأندية أن الملك غازي قد يقترن بإحدى بنات ياسين الهاشمي فأسرع يوحد مساعيه مع جعفر العسكري في محاولة لإحباط تلك الرغبة اعتقاداً منه، أنها إذا تمت فسوف تتيح لياسين الهاشمي مركزاً خاصًّا يقضي به على طموحه ويضع العراقيل أمام مستقبله السياسي.

ويروي مصطفى العمري وكان يومها مديراً عامًّا للداخلية في يومياته ما يؤيد هذه الرواية، فقال في يوم ٢٦/أيلول ١٩٣٣ «زارني محمود چلبي الشابندر ومصطفى عاصم، وقد روى لي الأخير أن ياسين باشا كان يسعى إلى تزويج ابنته من الملك غازي إلا أن نوري السعيد وناجي شوكت وجعفر العسكري قد تدخلوا في الأمر ووسطوا الأمير عبدالله والملك علي فحالا دون ذلك وعقد الزواج على بنت الملك علي على الرغم من عدم وجودها في العراق».

ويصف ناجي شوكت موقف نوري السعيد في مجلس الوزراء من هذه القضية قائلاً (.. تلقيت إشارة تلفونية من ديوان الرئاسة لحضور جلسة مستعجلة فوق العادة يعقدها مجلس الوزراء ذلك اليوم، فلما حضرت ووجدت نوري السعيد في حالة هياج شديد وهو يقول هاي

---

(١) F.O. 371/16903 Minutes وآفاق عربية العدد ٢ سنة ١٩٧٦ خلاف الأيام الأخيرة بين فيصل الأول ونوري السعيد - الدكتور فاروق العمر.

عايزه، يصبح ياسين عم الملك، ثم اتضح أن الملك يرجح أن يكون اقترانه بإحدى كريمات ياسين الهاشمي على اقترانه بكريمة عمه، وقد ظهر بعد ذلك أنه كانت هنالك صداقة بين بنات الهاشمي وبنات الملك فيصل الأول أي بين شقيقات الملك غازي. وقد تكون أخوات الملك قد حبذن لأخيهن الاقتران بإحدى كريمات ياسين.

وعلى هذا دعي مجلس الوزراء إلى عقد جلسة خاصة وسرية لمعالجة هذه المشكلة وبعد أخذ وردّ ارتئي إقناع الملك غازي بضرورة العدول عن ترجيحه الاقتران بكريمة الهاشمي على الاقتران بكريمة عمه، وكان غازي سهل الانقياد لمثل هذه النصائح ولا يستبعد أن يكون نوري السعيد وبقية أفراد العائلة المالكة والمقربين منهما قد أقنعوا الملك بالتخلي عن فكرته وقد اتخذت التدابير المستعجلة لإنجاز القرار في ٢٥/ كانون الثاني ١٩٣٤[١].

ولعل الأيام التي أعقبت انقلاب بكر صدقي كشفت عن حقيقة موقف نوري السعيد من البلاط الملكي أو على وجه الدقة من الملك غازي بالذات وهو موقف يكشف النقاب عن رغبة محمومة اجتاحت نوري السعيد في السعي وراء إزاحة الملك غازي عن العرش بسبب قناعة استولت عليه بأن غازي كان متواطئاً مع بكر صدقي في القيام بالانقلاب العسكري الذي أسفر عن مقتل جعفر العسكري صهره.

ومنذ أن وطئت أقدامه أرض مصر، أخذ نوري يرقب تطور الموقف في بغداد بيقظة وانتباه ويتحين الفرص الملائمة للقيام بعمل يستهدف من وراءه التطويح بحكومة حكمة سليمان والتخلص من (بكر صدقي) و(الملك غازي)، وذلك بالتحري عن الجهات التي يمكن الاستعانة بها في سبيل الوصول إلى هذا الهدف، وتشير الوثائق البريطانية إلى أن نوري

---

(١) ناجي شوكت - سيرة وذكريات ص٢٦٦ الطبعة الأولى.

السعيد حاول عن طريق السفارة البريطانية في القاهرة إقناع الإنكليز بخطورة ذلك النظام على المصالح البريطانية وأعرب عن استعداده للتسلل إلى العراق بصورة خفية للقيام بالحد من ميول حكومة العراق المعادية لبريطانيا والتشبث بإثارة بعض المصاعب أمام النظام الجديد، ويبدو أن تلك المساعي التي تشبث بها نوري السعيد لم تصادف قبولاً من السلطات البريطانية بل لقيت منها تحفظاً وميلاً إلى التريث، فقد أشارت الوثائق البريطانية إلى أن (عودة نوري السابقة لأوانها ستكون موضع إساءة التفسير، ومن الواضح أنها ستكون عملاً غير حكيم. أما اقتراحه بالمجيء متخفياً فهو عمل صبياني.. والوضع لا يزال هادئاً ويبدو من الأفضل ترك المبادرة في قضية كهذه للحكومة العراقية[١]. وفي برقية من السفارة البريطانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية حول استفسار نوري السعيد عما إذا كان دخوله بصورة سرية إلى العراق لغرض الحد من ميول الحكومة العراقية المعادية لبريطانيا بشأن فلسطين ومنع وقوع الاعتداء على اليهود سيسبب حرجاً للحكومة البريطانية؟ أجابت الوزارة عن رفضها لهذه الفكرة وعدم استعدادها لتحمل مسؤولية عودته إلى العراق[٢]، وهذا يرجح أن موقف الدوائر البريطانية لم يكن يميل ذلك الوقت إلى التدخل في شؤون العراق بهذا الشكل، وأغلب الظن أن سبب ذلك يكمن في أن سياسة حكومة حكمة سليمان لم تستقر بعد على وجه واضح يمس المصالح البريطانية أو يعرضها إلى خطر جدي، لاسيما وأن منهج الوزارة الجديدة تجاهل الإشارة إلى مسّ المعاهدة العراقية - البريطانية رغم أنها تضم عناصر عرفت بمعارضتها الشديدة لمعاهدة ١٩٣٠ أمثال أبو التمن وكامل الچادرچي وغيره.

---

(١) FO. 371/20745 E 47.30.

(٢) FO. 371/20745 E 14726.

ويبدو أن صبر نوري السعيد قد نفد بسبب تردد السفارة البريطانية في الاندفاع معه وميلها إلى التريث ريثما ينجلي الموقف، فاتجه إلى المملكة العربية السعودية وهو يعرف العداء التقليدي القديم بين الأسرتين الهاشمية والسعودية فحاول أن ينفذ من خلاله للوصول إلى غرضه.

ويكشف أسعد داغر في مذكراته عن هذا الجانب من حياة نوري السعيد ويقول (... لما جاء نوري السعيد إلى مصر بعد انقلاب بكر صدقي، طلب إليَّ أن أسعى لكي يشمله الملك عبد العزيز آل سعود بعطفه، فيدعو أسرة جعفر العسكري إلى بلاده، أو يعهد إليه بأي عمل سياسي: وراقني هذا الطلب فكتبت إلى فؤاد حمزة بذلك.

وتلقيت الرد بعد قليل وفيه أن جلالة الملك سره اقتراحي كثيراً لأنه يعرف نوري باشا، وهو يريد الآن أن يعرف شيئاً عن أحواله الشخصية وقد طلب إلى فؤاد حمزة أن أذكر له ما أعرفه في هذا الصدد.

وأطلعت نوري السعيد على كتاب فؤاد حمزة بعد أن اعتذرت له عن إثارة هذا الموضوع بدون علم منه كما أطلعته على ردي عليه وقد كان ذلك من أهم الأسباب التي قربت نوري السعيد من الملك عبد العزيز آل سعود فترة من الزمن. وجاءني نوري بعد أيام طالباً أن أجمعه بأحد المقربين من الملك عبد العزيز آل سعود كالشيخ كامل القصاب مثلاً، ففعلت ودعوتهما لتناول الغداء في اليوم التالي في منزلي واختلينا نحن الثلاثة بعد الغداء، فتكلم نوري السعيد عن فظاعة الحكم في العراق وكيف أنه يعمل على هدم الفكرة العربية والقضاء على القائلين بها في الشبيبة والجيش، ثم قال: إن هذا الحكم سينهار حتماً إذا أرسل الملك عبد العزيز آل سعود إلى بغداد مدفع متراليوز بالبريد السياسي وأمر بتسليمه إلى شخص أختاره أنا.

وابتسم الشيخ كامل القصاب وأصبت أنا بذهول شديد لأني لم أكن أعلم أن نوري السعيد أضاع صوابه إلى هذا الحد، فنهضت حينئذ وقلت

أن هذا الاقتراح يا باشا لا يمكن عرضه على الملك عبد العزيز فنعتبره إذن كأنه لم يكن.

وأفظع مما تقدم اقتراح نوري على أحد زعماء العراق، فإن جميل المدفعي سافر مرة على رأس وفد عراقي إلى اليمن ومر بالقاهرة في طريقه إليها واجتمعنا به فيها، ولم يكن ينوي المرور بها في طريق العودة ولكن طلب إليّ أن أدعوه بإلحاح وإصرار لمسألة خطيرة وفعلت وجاء جميل المدفعي وسألني عن سبب البرقية فأخبرته وذهبنا إلى (الذهبية) حيث كان يقيم نوري السعيد، وما كان أشد دهشتي حينما طلب نوري السعيد إلى جميل المدفعي أن يحمل أبناء شقيقته على اغتيال بكر صدقي وقد أجيب على هذا الطلب بأن لك أبناء شقيقة من الشبان الأشداء الذين قتل هذا الرجل والدهم اغتيالاً فلماذا تريد أن ينتقم غيرهم لك ولهم وأين المنطق في ذلك)[1].

ويصف حافظ وهبة في صفحة ١٢٠ و١٢١ من كتابه (خمسون عاماً في جزيرة العرب) - الطبعة الأولى ١٩٦٠ - تشبثات نوري السعيد في حمل السعودية على التدخل ضد الهاشميين في العراق عن طريق مشاريع سياسية قائلاً (..لقد كان مقتل جعفر العسكري صدمة عنيفة لنوري السعيد، وكان يتهم الملك غازي وبكر صدقي بقتله، وكان يقسم أغلظ الأيمان أنه لن تنام له عين حتى يأخذ بثأر جعفر منهما، وقد كتب للملك عبد العزيز يعرض عليه الاتحاد بين العراق ونجد على أن تكون الإدارة في العراق مستقلة عن إدارة نجد، ولكن الملك عبد العزيز لم يقبل بأمثال هذه المقترحات لأنه يعلم علم اليقين أن وراء العراق الإنكليز فما داموا لم يفاتحوه بأمر خطير كهذا فإنه لا يشغل باله في التفكير بموضوع خطير مثله، وفي الوقت نفسه لا يرى من الحكمة أن تسوء علاقته بالحكومة العراقية بسبب مشروع خيالي.

---

(١) مذكراتي على هامش القضية العربية - أسعد داغر صفحة (٢٠٤).

ويجدر بالذكر أن الملك عبد العزيز كان يغمر نوري بعطفه ومساعدته في محنته.

ولم يكتف نوري السعيد بالاتصال عن طريق الشيخ كامل القصاب وابن معمر بالسعودية، بل اتجه إلى موفق الألوسي وهو أحد الشخصيات العراقية التي كانت تتمتع بثقة الأمراء السعوديين وتحظى بتقديرهم واستغل مشاعره (أي مشاعر موفق الألوسي) التي كانت تفيض بالسخط على حكومة حكمة سليمان لقيامها بفصله عن وظيفته بسبب استضافته لياسين الهاشمي بعد إبعاده عن بغداد في القنصلية العراقية في بيروت، واستطاع نوري السعيد عن طريق (معزز برتو) وهي سيدة تنحدر من أصل تركي وثيقة الصلة بنوري السعيد كانت ترتبط بعلاقة قوية مع موفق الألوسي، أن يدفع بـ موفق إلى الضغط على السعودية وإقناعها بمدهم بالمساعدات اللازمة للقيام بعمل يقضي على النظام الهاشمي ويعزز النفوذ السعودي ويمهد السبيل إليه في العراق.

وفي صالون أنيق يقع في محطة (غراهام) في بيروت قامت السيدة معزز برتو في الدور الذي عهده إليها نوري السعيد.

وراحت تستقبل زوارها وأصدقاءها من الساسة والصحفيين، ومضت تعقد الاجتماعات السياسية في ذلك الصالون، حيث يتوافد الناقمون على حكومة حكمة سليمان ويرسمون الخطط ويعدون العدة ويهيئون الأسباب التي تحقق أغراضهم السياسي، فشنت حملات صحفية شديدة اللهجة ضد حكومة العراق تنعي عليها تنكرها لقضية فلسطين وتراجعها عن السياسة العربية التي كانت وزارة ياسين الهاشمي تنتهجها، وانطلقت الأقلام بعد أن تدفقت الأموال تحبر المقالات بهذا المعنى وتشدد الحملة على العراق وتدس الأخبار في الصحف اللبنانية على حكمة سليمان وبكر صدقي، وكان نوري السعيد هو الذي يقف وراء هذه

الحملات (يوجه) و(يخطط) ويوزع الأدوار من وراء الستار وينتقل من (القاهرة) إلى (بيروت) لمواصلة نشاطه المحموم.

وكشفت الرسائل التي كان نوري السعيد يبعثها من القاهرة إلى (معزز برتو) أو إلى أصحابها عن الدور الذي كان نوري السعيد يقوم به في سبيل التطويح بالنظام الجديد الذي أقامه بكر صدقي، وقد جاء في معرض تحليله للوضع السياسي السائد في العراق بإحدى تلك الرسائل ما يلي (. . .أن حكمة يستند إلى الإنكليز ولكن الصعوبة الكبيرة التي سيجابهها هي صداقته لبكر فإما أن تستمر هذه الصداقة إلى زمن ما، وإما أن يفترق عن بكر إذا كان عاقلاً، لا أعلم، وفي الحقيقة إن بكر يجب أن ينحى. . والظن الغالب أن المدفعي سيبقى معارضاً وسيسعى مع السويدي للقيام ببعض التكتلات أو أنه سيمد يده إلى الجيش هل سيتمكن من القيام بذلك لا أعلم؟ فلنأت إلى الملك. إن زواله محتمل جدًّا وفي هذه الحال إما أن يستولوا على ولده مع مجلس وصايته وإما أن يسيروا نحو الجمهورية ولكن الاحتمال الأول هو أقرب إلى الواقع وصعوباته أقل وسكوت الإنكليز هو من الاحتمالات القوية أي من هذه الأعمال ستقع قبلاً لا يعرف أحد، والقضية تتوقف على تصميم الإنكليز أكثر مما تتوقف على الحوادث الداخلية وأهم شيء بالنسبة للإنكليز هو إزالة بكر صدقي من الوجود. . .).

وفي رسالة أخرى أشار نوري السعيد قائلاً (وقد أتتنا بعض الأخبار عن العراق قد لا أتمكن من تحقيق صحتها، وخلاصتها النفرة العامة من الحكم والميل إلى الملك عبد العزيز آل سعود أو إلى أحد أنجاله، وهذه الدعوة يقال إنها رائجة بين قبائل الفرات ويحرك فيها ابن معمر ويستغلها، والاتصال مستمر بينه وبين البعض سرًّا، وقد هتفت أصوات البعض بحياة عبد العزيز آل سعود وتدخل الشرطة وتوقف البعض، وقد لا أستطيع فهم الاتصال لهذه الحركة مع نجد وميل الملك عبد العزيز لاستغلال هذا

الشعور الذي يؤيد آراء أصحاب الوحدة وازدياد النفور من الأشراف. وقد يكون في استطاعتك فهم هذا الميل وإذا يحتاج إلى تفاهم مع لندن بتذليل العقبات له ولأني مدرك ميزات فكرة نجد وابتعادها عن القيام بأي عمل لا ترتضيه لندن، وقد حاول البعض الاتصال بي فلم أشأ إظهار رأيي في الأمر ولست راغباً أن يكون أحد وسيطاً بيني وبين نجد من السوريين فأكتب إليك هذه التفاصيل لتتصرفي بها كما ترين وبكتمان...).

وقد اقترح نوري السعيد في رسالة أخرى وسيلة أخرى تثير المشاكل أمام حكومة حكمة سليمان فقال في تلك الرسالة: (..إذا كان لا بد من عمل سريع فهو أن يضرب المحامون والحكام عن العمل، لأنهم بحكم وظائفهم أصحاب علاقة مباشرة بتمشية أحكام القوانين، وإن الوضع الحاضر ليس له مثيل فلا هو بالدكتاتوري ولا هو بالدستوري ولا بالعرفي، فما هو إلا إدارة كيفية وشخصية... إن إضراب الحكام والمحامين مهم للغاية ويجب على رشيد عالي الكيلاني وعلي ممتاز والبصام أن يعتنوا بالأمور أكثر من الغير ولترسل توصيات إلى بغداد بكل الوسائط الممكنة ولتبذل المساعي لتوحيد الجهود بين السويديين واليابانيين وغيرهم جميعاً...).

وقال نوري السعيد في رسالة أخرى (...لم يأتني رد من الرياض حتى ولا إشارة من ابن معمر وأعتقد أنهم انشغلوا بأمر فلسطين... تأكدت أخبار سفر بكر إلى تركية لحضور المناورات وبعدها إما لكارلسباد أو لبادن لمدة ثلاثة أسابيع والشائع أن جماعتنا في الجبل يفكرون بعمل ما، وأرسلنا أحمد[1] ليتصل بهم، فإذا وجد فرصة ملائمة ليقوم معهم بعمل ما أثناء الطريق، وإما بالذهاب جميعاً لبغداد وأخذ الأمور باليد لإصلاحها...).

---

(١) أحمد المناصفي من أصحاب نوري السعيد.

وقد تكهن نوري السعيد في رسالة أخرى جاء فيها (.. الذي أراه أن الوضع في الوقت الحاضر يرتكز على نقطتين مهمتين بكر صدقي والملك، فإذا زال أحدهما فمن المحقق أنه سوف تتجه جميع الأمور اتجاهاً آخر. وإذا ذهب الملك فإن عبدالإله الذي سيتولى الوصاية ليس من المحتمل أن يسير مع بكر في وقت من الأوقات، وسوف تنتهي أعمال هذه العصابة...). ولا شك أن هذه الرسائل تدل على أن نوري السعيد لم يكن بعيداً عن المؤامرات التي تدبر في الخفاء للقضاء على (بكر صدقي)، بل كان على صلة وثيقة بها، وتدل على أن فكرة التخلص من الملك غازي كانت تساور ذهنه وتراود خياله، وأغلب الظن أنه استطاع إقناع بعض الساسة الناقمين على الانقلاب العسكري الذي قام به بكر صدقي بضرورة التحري على حل يؤدي إلى التخلص من الملك غازي باعتباره هو الأساس في المشاكل، وتشير الرسائل المتبادلة بين رشيد عالي الكيلاني وناجي شوكت في هذه الفترة إلى وجود تفاهم بينهم حول هذا الموضوع وقد جاء في رسالة من رشيد عالي الكيلاني مؤرخة في ٢١/ أيلول ١٩٣٧ أرسلها من عالية إلى ناجي شوكت (وإني قد واجهت نوري باشا مراراً، وفاتحته عما جرى بيننا عن أساس التفاهم وهو ارتاح لذلك ولم ندخل في التفصيل لأني أحب أولاً أن يستقر باله فهو يرى أن أول عمل نعمله هو تمهيد السبيل (الأساس) للتمكن من خدمة البلاد وحسب ما فهمته من ناجي باشا السويدي أنه هو وأخوه والمدفعي حصل التفاهم بينهم على ذلك..)[1] وجاء في رسالة أخرى من رشيد عالي مؤرخة ٢٣/ ١٠/ ١٩٣٧ وموجهة إلى ناجي شوكت (.. اجتمعت اليوم مع الأخ نوري باشا السعيد وبعد أن جرى البحث بيننا عنك وعن وضعيتك، فقال لي أرجو تبليغ سلامي إليه.. وأجابني أن أكتب إليك ما

---

(١) أوراق ناجي شوكت ص٢٠٢.

يأتي (أنه أي الباشا على عهده معك وهو لا يزال على تلك الآراء التي اتفقتم معه عليها هكذا في البسفور ولم يطرأ عليها أي شيء.. وازداد قائلاً إذا كان ناجي بك يريد مني رأياً الآن عن الوضع ووضعه فهو يرى أنه قد حان الوقت المناسب الذي تذهبون فيه إلى بغداد ولو بإجازة أولاً، وتسعون إلى تعيينكم وتبقوا في بغداد وتشتغلوا لحل قضية الأساس لأنه يعتقد أن لا مجال الآن لعمل أي شيء مثمر للبلاد قبل أن تحل هذه العقدة ويطمئن من إيجاد (أساس) يركن إليه...)[1].

وقد كشف ناجي شوكت في أوراقه ومذكراته على أن المقصود بعبارة (الأساس) التي كانت تتردد في تلك الرسائل هو الملك غازي وهو اصطلاح اتفقوا عليه من باب الحذر والاحتياط.

وقد بقي نوري السعيد يواصل نشاطه بدون كلل ويرقب تطورات الموقف في بغداد باهتمام بالغ ويرحب بأية معارضة تقوم بوجه حكومة حكمة سليمان ولو كان أصحابها يختلفون عنه في أهدافهم السياسية وقد قيل إنه تلقى استقالة الوزراء الأربعة (أبو التمن وكامل الچادرچي وصالح جبر ويوسف إبراهيم) من وزارة حكمة سليمان بترحيب حارّ ووصفها بأنها أول مسمار يدق في نعش بكر صدقي..[2].

ولعل آمال نوري السعيد في التخلص من نظام الحكم في العراق قد تضاعفت بعد أن تبلور اتجاه بكر صدقي في الميل إلى عقد صفقات لشراء الأسلحة من إيطاليا، اعتقاداً منه أن هذا الاتجاه كافٍ لإثارة قلق الإنكليز والقضاء على التردد الذي يسود موقفهم والترحيب بكل محاولة تستهدف التخلص من بكر صدقي وإزاحته من الميدان.

وبطبيعة الحال عندما نجحت المؤامرة، وتم القضاء على بكر

(١) أوراق ناجي شوكت ص٢٠٦ - الطبعة الأولى.

(٢) من رواية لمحمود صبحي الدفتري وقد قال نوري السعيد هذا الكلام له.

صدقي في آب ١٩٣٧ تنفس نوري السعيد الصعداء وشعر بأن كابوساً ثقيلاً أزيح عن كاهله، ولاح له أن فرصته في تحقيق مآربه والانتقام من خصومه قد قربت، ولكنه ما لبث أن اصطدم بشعار (إسدال الستار) الذي رفعه جميل المدفعي بعد تأليف وزارته وحاول أن ينتهج سياسة تتماشى مع هذا الشعار، ولم تكن هذه السياسة تطمن مشاعر الحقد والانتقام التي كانت تتأجج في صدره أو تشبع مشاعر الضباط الذين ساهموا في اغتيال بكر صدقي وتلوثت يدهم بدمه وشعروا أن الخطوة التي يجب الإقدام عليها لحماية مؤخرتهم وضمان مستقبلهم، هي المضي في سياسة تطهير الجيش من كل العناصر الموالية لبكر صدقي ومحاسبة الساسة الذين تعاونوا معه اعتقاداً منهم أن بقاء تلك العناصر يؤلف خطراً عليهم يهدد وجودهم ويبعث فيهم شعور القلق.

وقد أدرك نوري السعيد حقيقة المشاعر التي كانت تساور الضباط وتقضّ مضاجعهم وتلوح لهم بشبح بكر صدقي، فبادر بعد أن استأذنهم في العودة إلى بغداد عن طريق ابنه صباح من باب كسب ثقتهم ووطد صلاته بهم مستعيناً بطه الهاشمي، إلى معارضة سياسية إسدال الستار وتبني سياسة محاسبة أنصار بكر صدقي تلك السياسة التي تطمن مشاعر الضباط وتحظى بتأييدهم.

وقد دار بين السياستين سياسة إسدال الستار وسياسة المحاسبة والتطهير صراع تردد في الصحف وامتد إلى البرلمان وتعرضت خلاله وزارة جميل المدفعي إلى حملات شديدة قامت بها (معزز برتو) في بيروت خدمة لنوري السعيد فهربت المنشورات التي تحمل صور كاريكاتورية لبعض أعضاء حكومة جميل المدفعي، وبلغت تلك الحملة ذروتها عندما صدقت حكومة المدفعي معاهدة شط العرب وأثارت تذمر الأوساط القومية ذلك الوقت.

وبطبيعة الحال كان الملك غازي شديد القلق من عودة نوري

السعيد وظهوره مرة ثانية في الميدان، ولعل ذلك ناشئ من اعتقاده أن السياسة التي يروج لها نوري السعيد في معارضة إسدال الستار والتوسع في سياسة الانتقام وتطهير الجيش والبلاط من العناصر التي كانت مؤيدة لبكر صدقي ستجرده من عدد من أنصاره من الضباط وستضعف مركزه كملك لا سيما وقد كانت هناك شبهات تحوم حوله من أن انقلاب بكر صدقي تمّ بتفاهم منه، ومن هنا اتجه الملك غازي إلى إسناد سياسة إسدال الستار التي حاول المدفعي التمسك بها بقصد إقامة نوع من التوازن بين العناصر المناوئة لجماعة بكر صدقي من العسكريين والمدنيين والعناصر التي كانت تساند بكر صدقي، بحيث لا تطغى كتلة على أخرى، وربما بقصد التستر على نفسه وعدم الكشف عن دوره في الانقلاب المذكور، وفي إطار هذه السياسة التي تحاول الموازنة بين تلك القوتين تمسكت وزارة المدفعي بقانون العفو العام عن القائمين بانقلاب بكر صدقي[1] تطبيقاً لسياستها في إسدال الستار في محاولة منها لإيقاف التيار الذي كانت الكتلة القومية بما تضمه من عناصر عسكرية ومدنية تسنده بكل قواها، لمحاسبة خصومها من جماعة بكر صدقي وحكمة سليمان، وفي إطار هذه السياسة حاول المدفعي أن يتحرى عن عناصر عسكرية معتدلة غير مرتبطة بطه الهاشمي ونوري السعيد من أمثال نظيف الشاوي ويوسف العزاوي وسعيد التكريتي ليؤلف منها كتلة ثانية يستند إليها في الصمود أمام الضغوط التي يتعرض لها من قبل الكتلة العسكرية الأولى.

وقد كانت تلك الضغوط تصدر من جهات متعددة، تارة من كتلة الضباط القوميين التي تتعاون مع طه الهاشمي ونوري السعيد والتي تضم

---

(١) صدر هذا القانون بعد تأليف وزارة حكمة سليمان برقم ١٩ وبعنوان العفو العام عن الأشخاص الذين قاموا بالحركة الوطنية ونشر في الوقائع العراقية بعدد ١٥٦٩ في ٢٤/٥/١٩٣٧.

ذلك الوقت حسين فوزي وأمين العمري وصلاح الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان وكامل شبيب وتريد دفع وزارة المدفعي إلى سياسة محاسبة أنصار بكر صدقي وحكمة سليمان، وطوراً من البلاط الذي كان يتشبث بسياسة إسدال الستار وحماية بعض الضباط والساسة ممن لهم سابق صلة بحكومة حكمة سليمان، مما جعل المدفعي في حيرة من التوفيق بين مطالب الكتلة القومية من الضباط وبين مطالب الملك غازي، وقد حاول المدفعي بعد أن تبلورت لديه فكرة إضعاف الكتلة العسكرية القومية عن طريق تكوين كتلة عسكرية أخرى تقف أمامها وتحدّ من نفوذها، أن يعهد إلى صبيح نجيب وزير الدفاع الذي ضمه إلى وزارته في ٣١/ ١٠/ ١٩٣٨ بتنفيذ هذه السياسة. إلا أن الكتلة العسكرية القومية أدركت دلالة هذا التغير وما ينطوي عليه من محاولة القضاء على تجمعهم وإضعاف نفوذهم، فبادرت بعد أن وجدت الجو ملائماً والفرصة سانحة لتسديد ضربتها، من حيث تسرب الخلاف إلى صفوف الوزارة تسرباً اضطر رئيس الوزراء إلى إجراء تغييرات في الحقائب الوزارية، ومن حيث تصاعد التذمر في الأوساط القومية بسبب إبرام معاهدة شط العرب وامتداده إلى قطاعات أخرى غير قطاعات الجيش كقطاع الطلبة والمحامين مما حمل وزارة المدفعي إلى استصدار مرسوم منع الدعاية المضرّة رقم (٢٠) لسنة ١٩٣٨ أبعدت بموجبه عدداً من رجال المعارضة وفرضت الإقامة الجبرية عليهم في مناطق نائية، الأمر الذي شجع الكتلة العسكرية القومية لاسيما بعد أن سرى إليهم نبأ مفاده أن قائمة المبعدين الأخرى قد تمتد إليهم وإلى أصدقائهم ما دامت قد شملت القائمة الأولى رشيد عالي الكيلاني، على وضع قطعات الجيش تحت الإنذار وأبلغ رئيس الوزراء بأن الجيش فقد ثقته به وعليه أن يستقيل فأسرع المدفعي إلى تقديم استقالته.

وعبثاً حاول الملك غازي بعد أن استقال المدفعي أن يصرّ على

استبعاد نوري السعيد كمرشح يخلف المدفعي في رئاسة الوزارة، فقد أصر الضباط على ترشيحه والتمسك به.

وقد وصف صلاح الدين الصباغ الحوار التلفوني الذي دار بينه وبين الملك غازي في الليلة التي أرغم فيها المدفعي على الاستقالة فقال:

- يا صلاح الدين لقد استدعيتم جميلاً على متن طيارة من لبنان، بعد مقتل بكر صدقي ليرأس هذه الوزارة، وكان ذلك خلاف رغبتي فماذا تريدون الآن؟

- نريد الوفاء بالعهد، وقد حنث جميل بعهوده، وقسمت وزارته الجيش إلى معسكرين ونحن يا سيدي طوع أمرك ونبذل أرواحنا في سبيلك.

- سأقبل الاستقالة يا صلاح الدين بشرط ألا يأتي نوري، وأنا أوافق على إسناد الوزارة لأي رئيس باستثناء نوري.

- لكن نوري هو المطلوب يا سيدي بعد أن رفض طه رئاسة الوزارة.. ولكن غازي لم يتراجع وبقي على رأيه، فلما انبثق الفجر كان لنوري ما يتمنى ولطه ما أراد[١].

ولا ريب أن هذا الحوار ينطوي على دلالة بالغة من حيث إنه يكشف عن قلق الملك غازي الشديد من أن يتولى نوري السعيد الحكم، ولعل سبب هذا القلق يكمن في أن الملك غازي يعرف حق المعرفة أن نوري السعيد يعتبره مسؤولاً عن دم جعفر العسكري وليس من المستبعد أن يدفعه ذلك إلى الانتقام منه بطريقة وبأسلوب من الأساليب، لاسيما وأن تاريخ نوري السعيد لا يخلو من سوابق تنسب إليه طرقاً غامضة في الانتقام من خصومه، ومن هنا كان قلق الملك غازي وتطيره من صعود نوري السعيد إلى الحكم، لعلمه أن ذلك ينطوي على إنذار له يجعل حياته

---

(١) فرسان العروبة - صلاح الدين الصباغ ص٩٥.

في خطر ما دام نوري يتولى الحكم، وهذا ما دفعه إلى معارضة تولي نوري السعيد الوزارة، بل حاول غازي أن يقترح على وزارة المدفعي الانتقال إلى كركوك والاستعانة بقطعات الجيش لإحباط الانقلاب الذي قام به ضباط الكتلة القومية[1] ولكن هذه المحاولة فشلت بسبب عدم قبولها من قبل المدفعي.

وقد وسع هذا الموقف الذي وقفه الملك غازي من شقة الخلاف بينه وبين ضباط الكتلة القومية، بحيث أحرج موقفهم بعد أن تورطوا بإقالة المدفعي.

وروى لي (صبحي العمري)[2] أن تفكير بعض الضباط انصرف إلى خلع الملك غازي أو تهديده بذلك إذا أصر على موقفه برفض تكليف نوري السعيد بتأليف الوزارة، وقد اتجه بعضهم إلى الاستعانة بالأمير زيد في محاولة لإقناعه (أي إقناع غازي) بالتخلي عن عناده وقام صبحي العمري بالتوسط لدى الأمير زيد وحمله على التدخل خشية تطور الموقف تطوراً قد يعرض العرش إلى هزة عنيفة، ويبدو أن محاولة زيد نجحت في إذعان الملك إلى رغبات ضباط الكتلة القومية وإسناد الوزارة إلى نوري السعيد.

وقد وصف طه الهاشمي في الجزء الأول من مذكراته القلق الذي استولى على نوري السعيد عندما اعترض الملك غازي على إسناد الوزارة إليه بعد أن رشحه الضباط رئيساً للوزارة التي تخلف وزارة المدفعي فقال (. . . اجتمعت بنوري في داره فكان قلقاً جدًّا بحسب عادته، وعاد سامي شوكت وتحسين العسكري من «الهنيدي» فذكروا أن الضباط متحمسون

---

(١) مذكراتي - توفيق السويدي ص٣٠٧.

(٢) ضابط سوري الأصل خدم في الجيش العراقي وكان من أصدقاء الأمير زيد وله مذكرات مخطوطة.

جدًا وأن مولود مخلص ذهب إليهم وأراد أن يتدخل فمنعوه، والذي علمناه أن حسين فوزي ذهب للملك وطلب إليه باسم الجيش استقالة الوزارة لأن وزير الدفاع أخذ يتدخل في الأمور ويشجع على الاخلال بالضبط. . . واشتد قلق نوري للغاية حتى أنه راح يفكر في سعي الحكومة لجلب القطعات من الخارج، وأن يتوقع قيامها بتوقيفنا وحجته لماذا لم تستقل الوزارة حتى الآن. . .)[١].

* * *

(١) مذكرات طه الهاشمي ص٢٩٥ - الجزء الأول.

حكومة نوري السعيد
سنة ١٩٣٨

وما إن تولى نوري السعيد الوزارة في ٢٥/ ١٢/ ١٩٣٨ حتى انتهت سياسة إسدال الستار لتبدأ سياسة الإرهاب، وقد شرع نوري السعيد يسير سريعاً في تصفية خصومه من الميدان بتهم متعددة يلصقها بهم ويلفقها عليهم مستعيناً بمجالس عرفية تقوم بمحاكمات صورية.

وقد بدأ نوري السعيد بتصفية جماعة بكر صدقي وحكمة سليمان، وكانت العقبة التي تواجهه، هو قانون العفو العام الذي شمل أغلب خصومه ممن كان يريد تصفيتهم، فكان لا بد له من اصطناع تهم جديدة ينسبها إليهم، ولم يمض على توليه الحكم ثلاثة أشهر حتى فاجأ الرأي العام باكتشاف مؤامرة زعم فيها أنها كانت تستهدف قتل فريق من رجال الحكم وزج بها حكمة سليمان وعدد من الضباط الذين كانوا محسوبين على بكر صدقي، وأحالهم إلى المجالس العرفية التي أصدرت عليهم أحكاماً متعددة بعضها كان بالإعدام، وقد بلغت تلك المفاجآت قمتها في ٤/ نيسان ١٩٣٩ عندما أعلن نوري السعيد عن مصرع الملك غازي في بيان رسمي أشار فيه إلى أن الحادثة وقعت قضاءً وقدراً، واستولت الدهشة على الرأي العام وهو يرى خصوم نوري يتساقطون الواحد بعد الآخر ولم يصدق أن هذه الأحداث وقعت بالصدفة وساورته الشكوك في

حقيقة المزاعم التي أذاعها نوري السعيد سواء فيما نسب إلى حكمة سليمان أو فيما زعمه بشأن الظروف التي رافقت وفاة الملك غازي.

وما من ريب في أن إزاحة الملك غازي من الميدان قد خدم التحالف الذي كان قائماً ذلك الوقت بين كتلة الضباط القوميين ونوري السعيد وطه الهاشمي والذي كان يستهدف انتهاج سياسة العنف والشدة التي قاومها الملك غازي بحجة إسدال الستار على الماضي ودفع المدفعي إلى التشبث بها، وأبعد عن طريق تلك الكتلة عقبة كانت تقف بوجه طموحها لاسيما بعد أن تعرضت العلاقات بين الضباط والملك إلى فتور اشتد مع الأيام وتطور إلى حد فقد فيه الضباط ثقتهم به، وأغلب الظن أن نوري السعيد لعب دوره في توسيع الهوة بينهم وبين الملك غازي وهيأ أذهانهم في اجتماعاته بهم إلى تقبل فكرة تحديد تصرفات الملك وإخضاعها إلى ضوابط تحدد من نزواته عن طريق تشكيل مجلس للعرش، لاسيما وقد كانت سيرة غازي الشخصية وانهماكه في الملذات وإفراطه في الشراب وإصراره على مصاحبة عناصر تحوم حولها الشبهات، وقيامه بحماية بعض صغار الضباط المقربين إليه من الاجراءات التي حاول بعض القادة اتخاذها ضدهم لارتكابهم مخالفات عسكرية، تشجع على طرح هذه الفكرة أو التلويح بحل مناسب أبعد مدى وأكثر خطورة، وأغلب الظن أن هذه الأفكار التي كانت تدور حول مصير الملك غازي وهل يحدد تصرفه أم يبعد عن المسرح السياسي بصورة نهائية كانت تختفي تارة وتظهر أخرى حسب تطور العلاقات بين الضباط ونوري السعيد من جهة والملك غازي من جهة أخرى، وما تتعرض إليه تلك الصلة من فتور تارة أو تردي في فترة أخرى وربما بدأت الفكرة: فكرة تطهير البلاط من العناصر العسكرية المعروفة بتأييدها لبكر صدقي وهي الفكرة التي روج لها الضباط في سياق المطالبة بتطهير الجيش من أنصار بكر صدقي، ثم تطورت الفكرة بعد أن أخذ الملك غازي يعارضها

ويعرقل تنفيذها إلى فكرة سن قانون ينظم مجلساً للعرض يحدد من تصرفات الملك، وهي الفكرة التي حاول جميل المدفعي التلويح بها في عهد وزارته التي تألفت بعد مصرع بكر صدقي وذلك من باب تطمين نوري السعيد والضباط المؤيدين له، باعتبارها حلًا يعالج مشكلة الملك غازي ويخلص الضباط من المتاعب التي كان يخلقها لهم والعقبات التي يضعها أمام طموحهم وقد أشار إليها طه الهاشمي في الصفحة ٢٢٧ و٢٣٢ من الجزء الأول من مذكراته.

ويبدو أن نوري السعيد حاول بصورة غير مباشرة بادئ الأمر أن يجسّ نبض الضباط ويعرف مدى استعدادهم للتخلص منه، فتساءل ابنه صباح في إحدى الاجتماعات مع الضباط الأربعة عن رأيهم في التخلص من غازي وإلحاقه ببكر صدقي وإنقاذ البلد من عبثه، فرد عليه فهمي سعيد **(لا يا صباح لن يحدث هذا أبداً)**، وأجابه صلاح الصباغ **(نحن أبعد الناس عن ذلك)**، وأسرع صباح يستدرك قائلاً إن ما قلته من بنات أفكاري وليس من رأي والدي وهو مجرد سؤال طرحته!![1].

ولا ريب أن هذا السؤال الذي طرحه صباح موعز به إليه من قبل أبيه نوري السعيد استهدف منه جسّ نبض الضباط الأربعة، ولا ريب أن هذه الرواية التي نقلها صلاح الدين الصباغ صحيحة، ولكن يجب ألا يغيب عن بالنا أنها وقعت في الأيام الأولى التي أعقبت تأليف وزارة المدفعي ولم يكن الموقف ذلك الوقت قد تطور إلى الشكل الذي اتجهت إليه الأحداث بعد ذلك وتبلورت في ظهور الخلافات بين كتلة الضباط القوميين والملك غازي حول السياسة التي يجب انتهاجها إزاء أنصار بكر صدقي وما رافق ذلك من ملابسات خلقت شكوكاً متبادلة بينهم وبين الملك غازي.

---

(١) فرسان العروبة - صلاح الدين الصباغ ص٩٠.

وأغلب الظن أن نوري السعيد كان يتابع بصورة دقيقة مشاعر الضباط الأربعة وما ينتابها من تطورات تتطور بتغير الموقف السياسي قرباً وبعداً من الملك غازي، حتى إذا اندفع نوري بعد توليه الحكم خلافاً لرغبة الملك بسياسة تصفية الجيش من العناصر المعادية للضباط الأربعة وأشبع رغباتهم في القضاء على خصومهم، قدر أن هذا الوقت أحسن فرصة ينتهزها لتسديد ضربته إلى الملك غازي ومفاجأة الضباط بها وهم مشغولون بملاحقة أعدائهم وتطهير الجيش منهم وإحالتهم إلى المحاكم العرفية.

ومن الغريب أن المشاعر الشعبية التي انفجرت بكل طاقاتها إثر إعلان مصرع الملك غازي، قد دفعت الجماهير إلى القيام بمظاهرات عنيفة خلقت جوًّا متوتراً، أسفر عن مقتل القنصل البريطاني في الموصل، وعن حالة من حالات الهستيريا استولت على الجماهير في بغداد، بحيث راحت تعبر في هتافاتها بما يتهم نوري السعيد والإنكليز بتدبير هذه المؤامرة، **وتردد في أهازيجها قائلة (آه من الوزارة أشلون غداره لو ابنه چبير. چان أخذ ثاره)**، لم تثر اهتماماً لدى كتلة الضباط، بل إن صلاح الدين الصباغ أسرع يخطب في طلبة الكلية العسكرية مبدداً الشكوك التي راجت حول وجود مؤامرة دبرت لمقتل الملك غازي، ومؤكداً لهم أن الحادث وقع قضاءً وقدراً[1]، وأغلب الظن أن الصباغ استهدف من وراء ذلك تهدئة مشاعر الطلبة التي تهيجت وعزل المشاعر الشعبية الثائرة من أن تتسرب إلى صفوف القوات المسلحة.

وإذا صح ما يرويه صلاح الدين الصباغ من أن فهمي السعيد تلقى مصرع الملك غازي عندما نقله إليه لأول مرة بعدم الاكتراث، بحيث لم يثر عنده اهتماماً رغم خطورته واكتفى بالقول (الخير فيما اختاره الله)،

---

(١) آفاق عربية - العدد السابع - السنة الثانية آذار/١٩٧٧ تعقيب عبد الرحمن التكريتي.

فإن معنى ذلك أن بعض الضباط الأربعة لم يكن مفاجأ بمصرع الملك غازي[١] وبصرف النظر عن الجهات التي دبرت هذه الحادثة والتفاصيل التي رافقتها، وعما إذا وقع قضاء وقدراً أم بتدبير منظم، فإن اختفاء الملك غازي من الساحة أثار أصداء مختلفة.

فالدوائر البريطانية تلقته بشعور لا يخلو من الارتياح لأن مصدراً من المصادر التي كان يثير قلقها بما يذيعه من إذاعة قصر الزهور من بيانات سياسية تنطوي على هجوم شديد على السياسة البريطانية وتهديد باحتلال الكويت وضمها إلى العراق وعطف على الحركة الوطنية في سوريا وفلسطين قد انتهى، وقد عبر السفير البريطاني موريس بيترسن عن ذلك القلق فقال لعبدالإله (لقد أصبح من الواضح أن الملك غازي يجب أن يسيطر عليه أو يخلع)[٢].

والأرجح أن نوري السعيد تلقاه بشعور يمتزج فيه التشفي والحذر، التشفي لأن أشبع غليله في الانتقام والثأر لدم صهره جعفر العسكري ولكل من سبب مصرعه، والحذر من الانفجار الشعبي الهائل الذي اجتاح الجماهير واضطره إلى الاختفاء من موكب تشييع الجنازة والتسلل خفية من الموكب المذكور والعبور بقارب تهري إلى جانب الكرخ خشية أن تلمحه الجماهير وتفتك به تاركاً ناجي شوكت وزير الداخلية يتلقى تعازي السفراء والقناصل بدلاً منه.

ولعل شعور بعض ضباط الكتلة القومية لم يخل من ذلك الإحساس الذي يطغى على الانسان عندما ينزاح عن صدره عبء ثقيل ظل فترة من الزمن يقلق فكره ويشغل باله.

* * *

---

(١) فرسان العروبة - صلاح الدين الصباغ ص٨١.

(٢) العراق في مذكرات الديبلوماسيين الأجانب - نجدة فتحي صفوة ص٢٠٩.

وكان من الطبيعي بعد أن تم التخلص من الملك غازي أن يخطو نوري السعيد خطوته التالية في اختيار الشخص المناسب ليتولى الوصاية عن خلف الملك غازي باعتباره طفلاً، وقد بادر نوري السعيد بعد أن تولى مجلس الوزراء وفق المادة (٢٢)[١] من الدستور حقوق الملك إلى عقد اجتماع خاص في البلاط حضره رئيسا مجلس الأعيان والنواب (محمد الصدر ومولود مخلص) ورؤساء الوزارات السابقين ونوري السعيد ورستم حيدر وناجي شوكت بحث فيه اختيار الوصي، وطرحت ثلاثة أسماء عبدالله وزيد وعبدالإله، ورجح نوري السعيد (عبدالإله) واستبعد عبدالله لانشغاله في إمارة شرق الأردن، كما استبعد (زيد) بزعم أنه متزوج من سيدة تركية، ويبدو أن المدفعي وعلي جودة ومحمد الصدر وإبراهيم كامل كانوا يميلون إلى ترشيح الأمير زيد، وكان هناك اتجاه ثالث عبر عنه توفيق السويدي ببرقية أرسلها بعد أن أقلعت به باخرة (ماريت باشا) من مرسليا نحو مصر وبلغته أنباء مصرع الملك غازي واجتماع مجلس الأمة لانتخاب وصي جديد تضمنت (. . . أرجح بقوة أن يكون مجلس وصاية لا وصيّ واحد)[٢].

وأسرع نوري السعيد وطه الهاشمي إلى الاستعانة بالجيش فلمح بتهديد الساسة الذين كانوا يفكرون بالأمير زيد بأن قادة الجيش لا يقبلون بغير عبدالإله وصيًّا وسوف يقاومون كل محاولة تقف بوجه هذا الترشيح، وقد أعرب حسين فوزي رئيس أركان الجيش عن استعداده لسفك الدماء إلى الركبة إذا ما حاول الساسة مقاومة هذا الترشيح[٣]، كما حذر طه الهاشمي بوصفه وزيراً للدفاع السيد محمد الصدر من معارضة هذا

(١) تنص المادة ٢٢ من الدستور العراقي لعام ١٩٢٥ على ما يلي:

(٢) مذكرات توفيق السويدي ص٣٢٧.

(٣) مذكرات طه الهاشمي ٣٠٤ و٣٠٥ – الجزء الأول.

الاتجاه باللجوء إلى القوة[١]. ولعب محمود سلمان دوره في الدعاية إلى (عبدالإله) في صفوف الجيش[٢]، فكان من الطبيعي أن تختفي الأصوات المؤيدة لترشيح الأمر زيد في جلسة مجلس الأمة المشتركة من مجلس الأعيان والنواب التي أسفرت عن انتخاب عبدالإله وصيًّا على العرش بالإجماع في ٦/ نيسان ١٩٣٩ بعد أن كان مجلس الوزراء قد قرر في ٤/ نيسان ١٩٣٩ إعلان فيصل ملكاً على العراق وتسمية عبدالإله وصيًّا عليه نزولاً عند وصية الملك غازي المستندة إلى شهادة الملكة عالية زوجته والأميرة راجحة شقيقة الملك غازي أمام مجلس الوزراء.

وأغلب الظن أن ترشيح الأمير عبدالإله للوصاية من تفكير نوري السعيد بالذات، ولعله هو الذي أقنع الضباط بأن سيرة الأمير زيد وإقباله على الشراب وما يحيط بزوجته التركية من أقاويل لا تشجع على قبوله كمرشح، ولعل السبب الأهم الذي كان يدفع نوري السعيد ويحفزه إلى ترجيح كفة (عبدالإله) على (زيد)، هو ما يعرف عن زيد من ميول سياسية تميل به إلى العطف على دول المحور، بسبب اشتغاله فترة طويلة سفيراً في برلين مما لا يجعله مرشحاً مقبولاً لدى الإنكليز بقدر تقبل ترشيح عبدالإله.

وهناك عوامل أخرى لعبت دورها في ميل نوري السعيد وطه الهاشمي والضباط إلى عبدالإله منها الصلة القديمة الموجودة بين نوري السعيد وعبدالإله، والتي توثقت بعد انقلاب بكر صدقي العسكري عندما كان نوري السعيد مبعداً في مصر بسبب نقمة عبدالإله على حكومة بكر صدقي وتذمره من الموقف الذي وقفته معه في ممارسة أساليب شتى من المضايقة استهدفت الضغط عليه لتزويج أخته من محمد علي جواد[٣]،

---

(١) مذكرات طه الهاشمي ٣٠٥ - الجزء الأول.

(٢) فرسان العروبة - صلاح الدين الصباغ ص٨٣.

(٣) مذكرات طه الهاشمي ص٣١١ الجزء الأول، ويشير صلاح الصباغ في هامش صفحة =

فكان عبدالإله يشكو إلى نوري السعيد من تلك المعاملة ويجتمع به تارة في الإسكندرية حيث كان عبدالإله يدرس في كلية فكتوريا، وحيث كان نوري السعيد يقيم في دار البرت باسيلي رقم (٥) شارع المأمون محرم بك، طوراً، وطوراً في القاهرة.

ولعل نوري السعيد أدرك خلال اجتماعه بعبدالإله ما يجول في ذهن هذا الفتى من طموح بعيد وما يتأجج في أعماقه من حقد دفين على ابن عمه الملك غازي وشعور بالغيرة منه، بسبب ما يتمتع به غازي من عرش يوفر له كل مظاهر الملك والنفوذ وما حرم هو من فرص تولي العرش في الحجاز بسبب ظروف سياسية جعلته يعيش عالة على ابن عمه.

وليس من المستبعد أن يلعب نوري السعيد دوره في تحريك طموح هذا الشاب بالتلويح له بفرصة تولي الوصاية ليقوم عن طريقها بما يشبع طموحه في ممارسة سلطات الملك، ومن هنا كانت رسائل نوري السعيد التي بعثها إلى (معزز برتو) أو إلى زوجها تلمح أو تشير إلى عبدالإله مما يدل على أنه كان قريباً إلى ذهنه.

ولا شك أن الدور الذي لعبه عبدالإله في المؤامرات التي دبرت في عهد وزارة نوري السعيد التي أعقبت وزارة المدفعي وما قدمه من شهادات زج بها أنصار بكر صدقي وحكمة سليمان، قد خدمت سياسة نوري السعيد في تصفية خصومه من الميدان، وعززت مركز عبدالإله لدى ضباط الكتلة القومية ودفعتهم إلى إسناده وترجيحه على (زيد)، رغم أنه لم يكن معروفاً لدى الرأي العام، وقد تم ذلك في اجتماع مجلس الأمة الذي انعقد في نيسان ١٩٣٩.

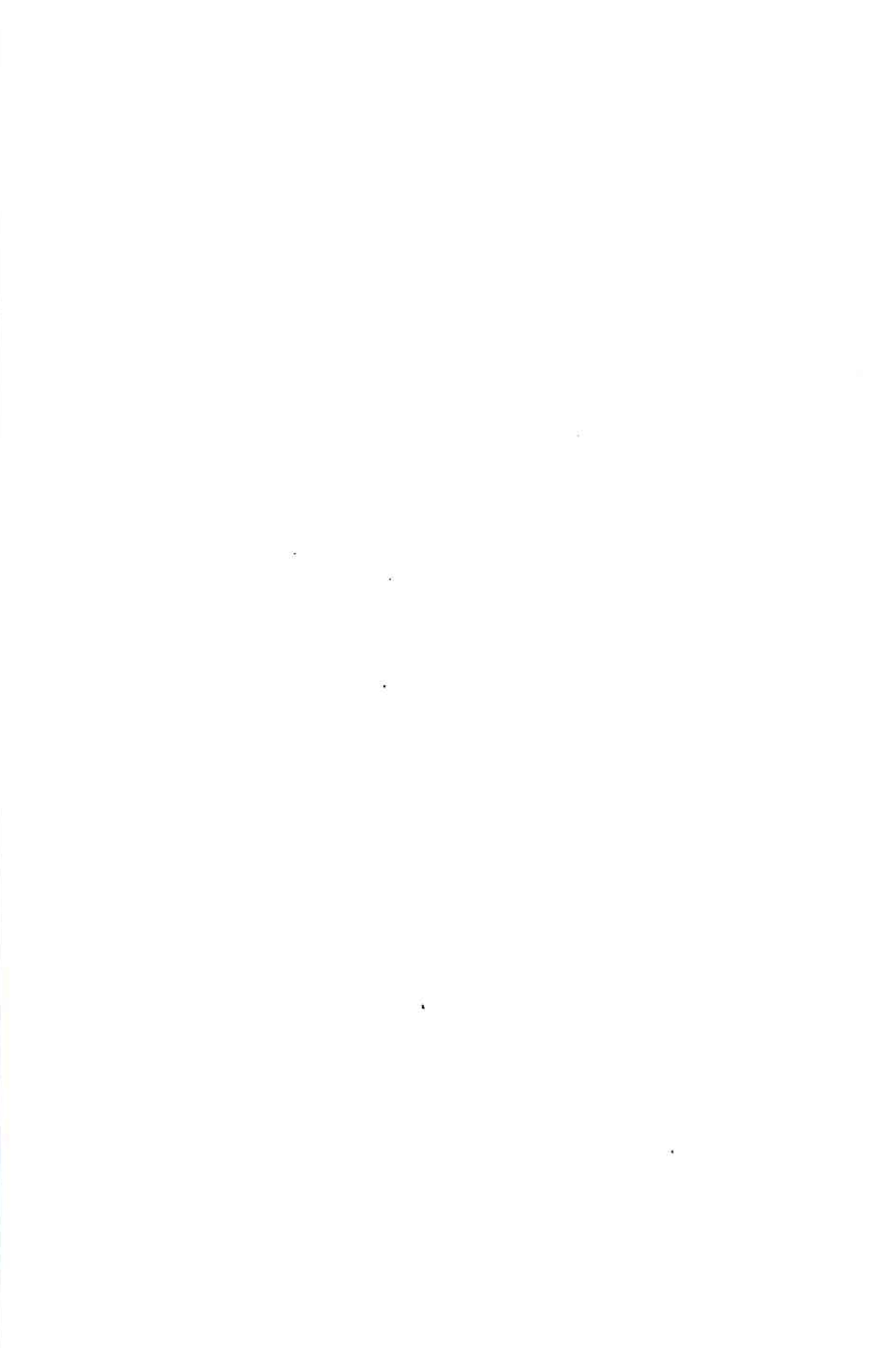
= ٨٩ من مذكراته فرسان العروبة أن بكر صدقي أراد الزواج من أخت عبدالإله.

الفصل الثالث

الخلاف بين عبدالإله ونوري السعيد
١٩٣٩ - ١٩٥٨



الوصي عبدالإله الذي تولى الحكم في العراق
من عام ١٩٣٩ إلى عام ١٩٥٨
في حديث مع نوري السعيد رئيس وزراء العراق السابق



الفصل الثالث

الخلاف بين عبدالإله ونوري السعيد
١٩٣٩ - ١٩٥٨

بدأ عبدالإله يمارس سلطاته الدستورية كوصي على الملك فيصل الثاني في ٦/ نيسان ١٩٣٩ مدعوماً بالتحالف الذي كان قائماً بين قادة الجيش ومعهم نوري السعيد وطه الهاشمي، والذي بلغ أوجه بعد فشل محاولة الانقلاب التي نسبت إلى رئيس أركان الجيش حسين فوزي وقائد الفرقة الأولى أمين العمري التي استهدفت إبعاد نوري السعيد وطه الهاشمي من الدخول إلى الوزارة بعد أن كلف رشيد عالي الكيلاني بتشكيلها إثر استقالة نوري السعيد في ١٨/ ٢/ ١٩٤٠ بسبب تضعضع مركز وزارته بعد اغتيال رستم حيدر وتسرب الخلاف إلى صفوف الوزارة.

وقد تحدث صلاح الدين الصباغ عن الاجتماعات التي كانت تعقد في قصر الزهور وقصر الرحاب بدعوة من عبدالإله ويحضرها الضباط الأربعة من وقت إلى آخر ويتبادل خلالها الطرفان أحاديث مختلفة عن الأوضاع السائدة في تلك الفترة، يعبر خلالها الضباط عن مطامحهم القومية وتطلعاتهم السياسية وما يواجهونه من مشاكل تثيرها أمامهم البعثة الاستشارية البريطانية[١].

---

(١) فرسان العروبة - صلاح الدين الصباغ الفصل الرابع ص٩٨.

ولكن هذا التحالف أخذ يميل إلى الفتور بعد أن تطورت أحداث الحرب العالمية الثانية، وبات من الضروري أن يقرر العراق موقفه منها، وكان من الصعب أن تتجاهل وزارة نوري السعيد موقف الجيش في هذه الفترة بعد أن أصبح نفوذه يطغى على نفوذ المؤسسات السياسية في الدولة، بحيث باتت كلمته هي التي تقرر مصير الوزارة فإذا سحب ثقته منها استقالت أو أقيلت وإذا منحها ثقته بقيت في مقاعد الحكم.

وقد بدى نوري السعيد بعد أن أزيحت بعض العناصر التي كان بقاؤها في الجيش يثير قلقه ويشغل باله وأصبح القادة الأربعة مسيطرين تمام السيطرة على الجيش، أكثر تفاؤلاً وميلاً إلى الاعتقاد بأن الجو أصبح ممهَّداً لتقرير موقف العراق من الحرب العالمية على الوجه الذي يؤمن به ويخدم مصالح بريطانيا، اعتقاداً منه أن الرابطة القوية التي تربطه بالضباط الأربعة تسهل عليه إقناعهم برأيه في الميل إلى إسناد بريطانيا في الحرب العالمية وتقديم كافة التسهيلات اللازمة من وسائل المواصلات وغيرها من الأمور التي تقتضيها ضرورات الحرب، بل حتى المشاركة في تلك الحرب بقطعات من الجيش العراقي.

ولكن الأمور سارت بشكل يخالف تقدير نوري السعيد والوصي عبدالإله فبرزت في الأفق عوامل أخرى بدأت تلعب دورها وتمارس تأثيرها في إضعاف التحالف الذي كان قائماً بين الضباط الأربعة ونوري السعيد وطه الهاشمي، بحيث أدت إلى نشوب خلاف شديد حول موقف العراق من الحرب العالمية الثانية وقف فيه عبدالإله ونوري السعيد متضامنين وجهاً لوجه أمام الضباط الأربعة الذين تحول ولاؤهم السياسي من (نوري السعيد) الذي كان يميل إلى الضغط على مجلس الوزراء لإعلان العراق الحرب على ألمانيا تنفيذاً لأحكام المعاهدة، إلى (رشيد عالي الكيلاني) الذي كان يعارض هذا الاتجاه بشدة ويسعى إلى مقاومته بقوة.

وقد أدت هذه الخلافات في وجهات النظر إلى اتساع الشقة بينهم وبين نوري السعيد وفتور الصلة بينهم وبين عبدالإله، بحيث أدت في الأخير إلى خلعه من الوصاية ونصب شريف شرف بدلاً منه.

ولعل أبرز تلك العوامل التي أدت إلى ضعف الرابطة التي تربط الضباط الأربعة بنوري السعيد وعبدالإله، تزايد نفوذ الحركة القومية في العراق واتجاهها إلى ضرورة قيام العراق بدور يستهدف تحقيق بعض الأهداف القومية وتحرير سوريا وفلسطين وممارسة مزيد من الضغط على الإنكليز لإقرار تلك الأهداف والتريث في تقرير موقف العراق لحين بيان موقف الإنكليز منها وتأثر الضباط الأربعة بهذه الاتجاهات وقيامهم بتبنيها بتشجيع من بعض الساسة أمثال أمين الحسيني ويونس السبعاوي، وانتفاء الضرورات التي كانت تدفع الضباط الأربعة إلى التمسك بنوري السعيد لالتقائهم وإياه في مقاومة سياسة إسدال الستار التي رفعها جميل المدفعي واستبدالها بسياسة تصفية أنصار بكر صدقي وحكمة سليمان، بعد أن أقيل المدفعي وصفِّي أنصار بكر صدقي وخصوم نوري السعيد وأبعد القادة الكبار الذين كان وجودهم في الجيش يقلق نوري السعيد ويحول دون طموح القادة الأربعة بالسيطرة التامة على الجيش.

ولسنا بصدد بيان التفاصيل التي رافقت تلك الأحداث، فليس هذا موضوع البحث الذي نتصدى له، ولكن الذي يهمنا هو إلقاء الضوء على العلاقات التي كانت تربط بين البلاط ممثلاً بعبدالإله بوصفه الوصي على العرش وبين نوري السعيد بوصفه أبرز وجه سياسي عبر تلك الأحداث التي تعاقبت.

وما من شك أن تلك العلاقات كانت تبدو قوية كأشد ما تكون قوة عندما تتعرض المصالح البريطانية إلى خطر شديد وتصبح الحاجة ماسة إلى حمايتها، ومن هنا ظهر هذا التضامن القوي والتعاون المتين بين نوري السعيد وعبدالإله عندما تطور الموقف العالمي وأصبح لا مناص

على العراق من أن يقرر موقفه من الصراع الدولي وحاول الضباط الأربعة انتهاز هذه الفرصة للمطالبة ببعض الشروط والتعهدات التي تطمن تطلعات العراق إلى أهداف قومية ووطنية.

ولكن بعد أن اقتربت الحرب العالمية الثانية من نهايتها وابتعد الخطر على المصالح البريطانية أخذت العلاقات بين نوري السعيد وعبدالإله شكلاً آخراً، وبدأت تتأثر بعوامل مختلفة ومؤثرات متباينة تلعب دورها في تلك العلاقات فتميل بها تارة إلى التقارب وطوراً إلى التباعد وتدفعها حيناً إلى الايجاب وحيناً إلى السلب.

ولعل أول بوادر للخلاف بين الوصي عبدالإله ونوري السعيد لاحت في وزارة نوري السعيد الثامنة التي شكلت في ١٩/ ١٢/ ١٩٤٣، وقد روى لي محمود صبحي الدفتري وهو وزير في تلك الوزارة ما نقله إليه نوري السعيد عن الملابسات التي رافقت تشكيل الوزارة وما شاهده بنفسه كوزير في تلك الوزارة، فقال: (. . .أعطى الأمير عبدالإله نوري السعيد عندما كلفه بتشكيل الوزارة مجدداً قائمة تضم عشرة أسماء يختار من بينهم وزارة وكانت تلك القائمة تضم أرشد العمري وعمر نظمي ورايح العطية وأحمد مختار بابان واسمي في آخر القائمة. . . وبعد أن أخذ نوري القائمة المذكورة، بدأ يتداول مع بعض المرشحين الذين يميل إلى ضمهم لوزارته ويعرض على بعضهم القائمة المذكورة، وقد أبدى بعضهم اعتراضات على بعض الأسماء بحجة عدم إمكان التعاون معهم، فمثلاً اعتذرت أنا من التعاون مع أرشد العمري، اعترض عمر نظمي خلال المداولة على الحاج رايح العطية بحجة أنه لا يعرفه شخصيًّا وتساءل باللغة التركية كيم بو عطية؟؟ وبعد أخذ وردّ استقر رأي نوري السعيد على قائمة جديدة استبعد من القائمة الأولى التي أعطاها له عبدالإله بعض الأسماء وأضاف إليها أسماء جديدة منها توفيق السويدي نائباً لرئيس الوزراء وعلي ممتاز الدفتري وزيراً للمالية، وفوجئ الأمير بأن

قائمة الوزراء تختلف عن القائمة التي أعدها فغضب، لاسيما وقد ضمت أسماء لم يكن يرتاح إليها فتوفيق السويدي مثلاً الذي ينفر منه ويضيق به لاعتقاده أن ميوله سعودية وأن أباه يوسف السويدي كان يراسل آل سعود، ولم يكن شعور الأمير تجاه علي ممتاز الدفتري ذلك الوقت يختلف عن شعوره تجاه السويدي، فقد كان الوصي غير مرتاح لسلوك وزارة طه الهاشمي ويعتقد أن ميوعتها أمام الضباط الأربعة وترددها في اتخاذ الإجراءات الحازمة، هو الذي سبب له كل تلك المشاكل، وأن واجب الولاء له كان يقضي على أعضاء تلك الوزارة الالتحاق به عندما هرب إلى البصرة لذلك كان عبدالإله لا يكف عن نقد تلك الوزارة وأعضائها، وهذا الاعتراض يشمل بطبيعة الحال عمر نظمي وعلي ممتاز لأنهما من أعضاء تلك الوزارة، وبدأت اعتراضات الأمير تظهر منذ الساعات الأولى لتكليف نوري السعيد وقيامه بالمداولة، فقيل إنه كيف يسوغ أن يدخل إلى وزارة واحدة وزيران من عائلة واحدة تربطهما صلة قربى، وكانت هذه الإشارة تعني شخصي - محمود صبحي الدفتري - وتعني علي ممتاز الدفتري، وقد أعربت إلى نوري السعيد عن استعدادي للانسحاب من الوزارة وقلت له - يا باشا ليس في وسعك أن تجد رجلاً كفواً خبيراً في شؤون المالية مثل علي ممتاز تستفيد منه، ولكن في وسعك أن تجد من يتولى وزارة الخارجية غيري، لذلك لا أرى بأساً أن أبتعد عن الوزارة! وأدعمك من الخارج بصفتي عضواً في مجلس الأعيان، فنظر إليَّ نوري من وراء نظارته نظرة ذات معنى وقال لي وهو يشير بيديه إشارة خاصة هل أن محمود صبحي وعلي ممتاز بوزن واحد؟؟ وكان يشير بذلك إلى أن علي ممتاز حديث عهد بالوزارة ولم يكن له سابق تجربة إلا مرة واحدة لفترة قصيرة، وقد كاشفني نوري السعيد بأن اختياره لي ينسجم مع تفكيره في الانصراف إلى حل مشكلة الملا مصطفى البرزاني التي تفاقمت عن طريق التفاهم مع إيران وتركيا

والتعاون معهما يغلق الحدود بوجه البرزاني، وأن وجود رجل يجيد اللغة التركية والفارسية مثلي مفيد في هذه الظروف التي تتطلب تفاهماً مباشراً مع الجهتين المذكورتين وتنسيقاً في الوقت ذاته مع وزير الداخلية عمر نظمي.

وأصر نوري السعيد على قائمته وتمسك بها فلم يجد الوصي بدًّا من الموافقة مبدئيًّا عليها، ولما ذهبنا إلى مجلس الوزراء بملابس البونجور لحضور حفلة الاستيزار في الموعد المعين، جاء تحسين علي رئيس الديوان الملكي يحمل الإرادة الملكية بتكليف نوري السعيد وتلاها علينا ورد عليه نوري السعيد بكلمة مناسبة، وانصرف رئيس الديوان الملكي يحمل قائمة بأسماء الوزراء زوده بها نوري السعيد ليعود بعدها حاملاً الإرادة الملكية بالموافقة عليها حسب التقاليد المرعية ذلك الوقت.

وبقينا ننتظر عودة رئيس الديوان وتأخر عن المجيء فاشتد القلق بنوري السعيد وبدا عليه الضيق، وفيما نحن ننتظر ونتساءل عن سبب تأخره دق جرس التلفون وقيل إن الوصي عبدالإله يطلب حضور نوري السعيد إلى البلاط، فأسرع نوري إلى هناك وعاد بعد فترة ليقول لنا إن عبدالإله اعترض على إدخال توفيق السويدي نائباً لرئيس الوزراء بحجة أن الدستور لا يسمح بذلك، إلا أنه - أي نوري - أقنعه بعد مناقشة بضرورة إدخاله إلى الوزارة، فتراجع الأمير ويبدو أنه وافق على كره منه وأضمر في نفسه أن يتحين الفرص لإثارة المتاعب أمام الوزارة. ولم تمض بضعة أيام على تأليف الوزارة حتى انبرت معارضة شديدة في مجلسي الأعيان والنواب. واستهدفت تلك المعارضة بالدرجة الأولى التركيز على توفيق السويدي باعتبار أن دخوله إلى الوزارة بهذه الصفة (صفة نائب رئيس وزراء) لا يتماشى مع الدستور، وقد حاول السويدي الدفاع عن نفسه أمام الحملات التي كان الأمير عبدالإله يغذيها ويشجعها من وراء الستار،

حتى أسرني داخل الشعلان أن عبدالإله كان يستدعينا بنفسه عنده في بعض الليالي ويشجعنا على شن هجوم يستهدف السويدي بالذات).

وقد تزعم هذه المعارضة في مجلس الأعيان (مصطفى العمري)، وتولاها في مجلس النواب (سلمان الشيخ داود) و(الحاج رايح العطية) و(عبد الكريم الأزري)، فقال سلمان الشيخ داود (..وأني أؤكد للمجلس العالي حسب معلوماتي الخاصة أن (منصب نائب رئيس الوزراء) لم يكن موضوع بحث في كل المداولات التي جرت عند تأليف الوزارة الجديدة، إلا بعد أن أشرك فخامة السويدي في اليوم الأخير فيها، وقد خلق هذا الاسم احتراماً لمنزلة فخامته وإرضاء له وإعطاءه صفة استثنائية، وإن كانت هذه الصفة تتعارض مع أحكام الدستور الصريح، فإذا رجعنا إلى القاعدة السيئة الماضية وهي أن نخلق للأشخاص مناصب وكراسي ووظائف، لا أن نخلق للوظائف والمناصب - رجالاً وأشخاصاً ورجعنا إلى أن نجعل من الدستور العراقي الجامد بحكم كونه دستوراً يكسوه ثوبٌ فضفاضٌ مرقع بشتى الفتاوى ومطرزٌ بمختلف التأويلات ومصبوغٌ بألوان شتى من التفسيرات وهذا ما لا نجيزه ولا نوافق عليه وهذا ما سنحول دونه مهما كلفنا الأمر...)[١].

وقال الحاج رايح العطية (..أنا أودُّ أن أذكر نفسي والنواب بالواجب الملقى على عاتقنا وأوله التمسك والمحافظة على القانون الأساسي وهذا طبعاً في اليمين الذي أقسمناه وأن القانون الأساسي لم يجفَّ حبره بعد... وأنا أعتقد أن السويدي رجل متمسك بالقانون وهو الذي دائماً يحثنا للتمسك به وهو المرجع في النصوص القانونية. فآسف أن الدوافع الخاصة جعلته يتمسك بها ويتهاون بهذا الواجب...)[٢].

---

(١) (٢) (محضر الدورة الانتخابية العاشرة) الجلسة المنعقدة في ١٩٤٤/١/٢٢ ص٦٤ و٦٥ و٦٦ و٦٧.

وقال عبد الكريم الأزري (. . الأمر لا يتعلق بتوفيق السويدي وإنما يتعلق بالمخالفة الدستورية التي ارتكبت بتعيين فخامة السويدي نائباً لرئيس الوزراء، فاعتراض النواب هو هذا، وقد أجاب فخامة نوري السعيد - ردًا على اعتراضات النواب - بأن القصد هو أن يرأس جلسات مجلس الوزراء أثناء غياب رئيس الوزراء شخص أعدَّ لهذا الغرض بدون استصدار إرادة ملكية، فهذا هو القصد وأخيراً عندما تبين لفخامة رئيس الوزراء في هذا المجلس وفي مجلس الأعيان أن إحداث منصب نائب رئيس الوزراء هو مخالفة دستورية، أجاب بأن المقصود من كلمة نائب رئيس الوزراء هو وزير بلا وزارة وأبان أنه إذا كان الخلاف قد ظهر بين الوزراء والمجلسين فتحال القضية إلى محكمة عليا. وبعدئذ استصدرت الحكومة إرادة ملكية أخرى بتعيين فخامة السويدي وزيراً بلا وزارة ونائباً لرئيس الوزراء، وصدرت إرادة أخرى بتعيينه وكيلاً لرئيس الوزراء فعدت هذه الأعمال مخالفة للقانون الأساسي. . .)[1].

وقد أشار نوري السعيد في خطابه الذي كان قد ألقاه في مجلس النواب في ٥/ ١/ ١٩٤٤ إلى الملابسات التي رافقت تأليف الوزارة فقال: (. . . ففي العراق عندما يكلف شخص بتأليف الوزارة يتفاوض مع من يتصل بهم شخصيًا، فبالدرجة الأولى يتفاوض مع صاحب الشأن أي صاحب العرش ويود أن يلبي رغباته ولكن كيف يمكن أن يضمن تحقيق تلك الرغبة. أنا أقول إنه يجابه صعوبات جمة بل ربما لا يكون ذلك في استطاعته، فأنا كلفت واطلعت على رغبة صاحب العرش لتأليف وزارة من أشخاص ولكن ما كان بإمكاني أن أرغم هؤلاء الأشخاص على الدخول وكيف يمكن أن أرغم شخصين متنافرين لا يأتلف أحدهما مع

---

(١) (محضر الدورة الانتخابية العاشرة) الجلسة المنعقدة في ٢٢/ ١/ ١٩٤٤ ص٦٤ و٦٥ و٦٦ و٦٧.

الآخر، وفعلاً سبق أن وقعت حوادث من هذا القبيل، فقد سبق أن ألفنا وزارة حسب رغبة صاحب السمو من أشخاص لم يكونوا مؤتلفين فحصل شجار بعد ثلاثة أيام من تأليفها وذلك مما أدى إلى استقالة أحدهم وهو السيد عبد المهدي فكيف يمكن الجمع بين المتناقضات...)[1].

***

ولا ريب أن هذا الموقف الذي وقفه عبدالإله من وزارة نوري السعيد يعكس مدى الغرور الذي بدأ يستولي عليه بعد تعديل الدستور عام ١٩٤٣ على الوجه الذي عزز من سلطاته الدستورية ومنحه حق إقالة الوزارة ودفعه إلى تعزيز نفوذه ومحاولة التشبث بتحديد نفوذ نوري السعيد الذي كان مركزه يختلف عن مركز أغلب رؤساء الوزارات من حيث النفوذ والسطوة، ومضى عبدالإله بعد أن وجد أغلب الساسة يتسابقون إلى تأييد تعديل الدستور على الوجه الذي يوسع من سلطاته ويسوغ له إقالة الوزارة يسير في هذا الطريق الذي يطمن غروره ويشبع رغبته في الانفراد بالسلطة، ومع أن محاولاته قد نجحت في تحقيق بعض أغراضه وحملت توفيق السويدي تحت تأثير تلك الحملة على الاستقالة في آذار ١٩٤٤ من الوزارة، إلا أن تلك المحاولات لم تقف عند هذا الحد، بل تجددت المعارضة في المجلس النيابي مرة ثانية مما جعل العلاقة بين البلاط الملكي ونوري السعيد تتأرجح بين الجزر والمد، وقد ضاق نوري بهذا الأسلوب فبادر إلى رفع استقالته إلى الوصي في ١٩/ نيسان ١٩٤٤ متذرعاً بتردي صحته وحاجته إلى الراحة، ولكن عبدالإله لم يبتّ في تلك الاستقالة وتركها على مائدته ومضت عليها فترة من الزمن، حسب نوري خلالها أن الأمور سويت والمياه عادت إلى مجاريها ولكنه

---

(١) محضر الدورة العاشرة، الجلسة المنعقدة في ١٩٤٤/١/٥ ص٢٢.

فوجئ مرة أخرى بحملة شديدة قامت بها المعارضة في البرلمان بأسلوب أشدّ عنفاً بحيث انبرى سلمان الشيخ داود يشنُّ هجوماً شديداً.

وروى محمود صبحي الدفتري «أن خطاب سلمان أثار جوًّا متوتراً بحيث لم يتمالك بهاء الشيخ سعيد النقشبندي وهو أحد أنصار نوري السعيد من أن يهجم عليه ويصفعه، مما زاد الجو توتراً فاضطر رئيس المجلس إلى رفع الجلسة وشطب بعض العبارات النابية التي تبودلت خلال الجلسة، وغادر نوري السعيد المجلس ورفع استقالته التي كانت شديدة اللهجة اتهم فيها عبدالإله بأنه يحرض على هذه المعارضة، وذلك في ٢٣/ ٥/ ١٩٤٤.

وقد جاء في تلك الاستقالة (. . لقد حدث في الأشهر الأخيرة أن بعض النواب الذين كانت الحكومة قد رشحتهم في قائمتها وانتخبوا نواباً قد قاموا في المجلس بأساليب غريبة سموها (معارضة الوزارة) وسموا أنفسهم (معارضين للحكومة) في الأوساط العامة أن معارضتهم تستند إلى رغبة من كبار حاشية البلاط الملكي يقصدون بهذه الإشارة التضليل وخداع من يأملون انضمامه إليهم ليشد أزرهم في معارضتهم. . . إن تهجمات هؤلاء المعارضين وخروجهم عن المألوف في المعارضة المشروعة وإشاعتهم بين الناس بأن هذا الأمر مرغوب فيه من سموكم، قد خلق جوًّا لا يأتلف ومصلحة الدولة في الظروف الحاضرة غير الاعتيادية التي تتطلب أعمالاً جدية وسمعة طيبة، كما أوضحت ذلك في الكتاب الذي عرضته على سموِّكم في ١٩/ ٤/ ١٩٤٤. . . .).

وقد أشار بيترسن السفير البريطاني السابق في بغداد في تقرير رفعه إلى المستر أيدن وزير الخارجية عن لقاء تم بينه وبين عبدالإله عندما زار الأخير (لندن) في ١٠/ ١١/ ١٩٤٣، نوه به عن الفتور الذي كان بين نوري السعيد وعبدالإله، فذكر أن عبدالإله فتح له صدره وصارحه بهمومه

ومشاكله، وأعرب عن اعتقاده بضرورة إفساح المجال أمام الشباب لتولي المسؤوليات، وأنه وإن لم يكن لديه أسماء معينة، إلا أنه يسعى نحو ذلك لولا أن نوري السعيد وقد تحدث عنه بتحفظ يعرقل هذه المحاولة...)[١].

كما أشار في تقرير آخر رفعه في ١٩٤٤/١/١٢ علق فيه على وزارة نوري السعيد قائلاً: (إن نوري أزعج الوصي بإدخال توفيق السويدي نائباً لرئيس الوزراء، ويبدو أن صحة نوري تبعث على القلق وأنه يقترب من نهايته السياسية..)[٢].

وقد ضاق عبدالإله ذرعاً باللهجة الشديدة لهذه الاستقالة، ولما فشل في إقناع نوري بإعادة النظر في صيغتها قبل الاستقالة الأولى التي قدمت إليه في ١٩/ ٤/ ١٩٤٤. وتجاهل الاستقالة الأخيرة التي رفعت إليه في ٢٣/ ٥/ ١٩٤٤.

ويروي طه الهاشمي في الجزء الثاني من مذكراته عن بعض جوانب الخلافات التي قامت بين الوصي عبدالإله ونوري السعيد، فيكشف النقاب من أن نوري السعيد أعرب له في مناسبات متعددة عن تذمره من عبدالإله وتبرمه من عناده وتدخُّلاته، فقال له (أي إلى طه) عندما اجتمع به في دمشق في ٦/ شباط ١٩٤٦ في معرض عتاب وجهه إلى طه الهاشمي متسائلاً لماذا لا تأتي إلى بغداد وتتعاون معي؟ هل نترك مصير البلاد بيد هذا الشاب الطائش الحقود - يعني به عبدالإله - (صفحة ١٠٤ من الجزء الثاني من مذكرات طه الهاشمي)، كما يذكر طه الهاشمي في مكان آخر من المذكرات عما عبر له نوري السعيد عندما اجتمع به في بغداد في يوم ١/ ١٢/ ١٩٤٦ من ندم شديد لانتخابه وصيًّا حيث قال له (إننا أخطأنا

---

(١) F.O. 371/34992 LE 6990.

(٢) F.O. 371/40041.

بانتخابه وصيًا كما أراد وليتنا انتخبنا الأمير زيداً) - الصفحة ١٣٥ من مذكرات الهاشمي - الجزء الثاني -.

وربما كان طه الهاشمي كان أكثر إدراكاً لحقيقة العلاقة التي تربط نوري السعيد بالعائلة الهاشمية ومدى خضوعها للعوامل التي تتحكم بها من حيث القوة والضعف، وقد عبر عن ذلك في الحوار الذي دار بينه وبين توفيق السويدي حيث قال له إن نوري (حسبما تراءى لي من زمن الانقلاب وبعده لا يعتمد على الأشراف إلا إذا اعتقد أنهم يكرمون مثواه ويقربونه ويستشيرونه ويستخدمهم في الملمات، ولكن إذا تراءى له أنهم يكرهونه ولا يقربونه وينبذونه فينبذهم هو بل يسعى بشتى الوسائل إلى إسقاطهم) (ص١٢٩ من الجزء الثاني من مذكرات طه الهاشمي).

ولا ريب أن هذا الخلاف الذي أشرنا إليه لا يعكس صراعاً بين سياستين تختلف كل منهما عن الأخرى، وإنما هو في جوهره صراع حول السلطة يتشبث كل طرف من أطرافه بدعم نفوذه وتعزيز مركزه، ولعل نوري السعيد كان يشعر بأن المركز السياسي الذي أحرزه عبر تاريخه السياسي الطويل الذي رافق خلاله الملكين فيصل الأول والملك غازي رئيساً للوزراء ووزيراً مكنه من الدخول في مفاوضت سياسية مختلفة للتوصل إلى معاهدة تحدد العلاقات العراقية - البريطانية أتاحت له نفوذاً خاصًا يتمتع به سواء في الحكم أو خارجه، يتعرض الآن إلى محاولات من قبل الوصي تستهدف تجاهله أو التقليل من أهميته، ولعل عبدالإله بدوره كان يشعر بأن المركز الخاص الذي يتمتع به نوري السعيد لا يتيح له الفرصة لإشباع رغبته في ممارسة النفوذ الذي يتطلع إليه كوصي على العرش يميل إلى السيطرة، ومن هنا كان محور الصراع بينهما يدور في هذا الاطار، بحيث يبدو أحياناً واضحاً ويلوح في أحيان أخرى غامضاً ويختفي تماماً في ظروف أخرى، ويأخذ تارة شكل خلاف حول تشكيل

الوزارة ومن يدخل إليها ويستبعد منها، ويبرز مرة في المنافسة خلال الانتخابات لكسب الأكثرية في البرلمان التي تدين بالولاء لكل واحد منهما.

والأمثلة التي نسوقها للتدليل على ذلك كثيرة، فيكفي أن نشير إلى بعضها، وقد مر بنا الخلاف الذي نشب بين الوصي ونوري السعيد حول الوزارة التي كلف بها نوري السعيد في ١٩٤٣ وكيف عمد الوصي بعد أن تجاهل نوري السعيد اعتراضه على ضم توفيق السويدي إلى المناورة وتحريض المعارضة على شنّ حملات شديدة على توفيق السويدي حملته على الاستقالة بادئ الأمر، ثم حملت نوري السعيد بعد أن تكررت تلك الحملة على تقديم استقالة شديدة اللهجة لا تخلو من اتهام عبدالإله بأنه يختفي وراء المعارضة.

ويمكننا أن نضيف مثلاً آخر عندما اتجهت رغبة الأمير عبدالإله عند اقتراب مدة وصايته من نهايتها إلى إسناد الوزارة إلى نصرة الفارسي بوصفه شخصية مقبولة في الأوساط المعارضة تتمتع بتقديرها وقد تستطيع إذا منحت الفرصة أن تلعب دورها في تقريب الهوة التي اتسعت بين البلاط والمعارضة إثر الأحداث التي قامت في أعقاب استقالة وزارة مصطفى العمري وأسفرت عن انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ وأدت إلى تولي رئيس أركان الجيش نور الدين محمود الوزارة وإعلان الأحكام العرفية.

ولم يكد الفارسي يمضي شوطاً في المداولات ويقنع بعض العناصر بالتعاون معه كالشبيبي وعبد الرحمن الجليلي وسعيد قزاز وعلي ممتاز حتى فوجئ باعتذار (خليل كنه) و(عبد الوهاب مرجان) بعد أن كانا قد وافقا على التعاون معه والدخول إلى وزارته، وكان نوري السعيد وراء ذلك الاعتذار، فلم يجد نصرة الفارسي بدًّا وأكثرية المجلس تدين بالولاء لنوري السعيد من أن يعتذر عن تأليف الوزارة.

وقد روى لي نصرة الفارسي في ٢/ تشرين الثاني ١٩٦٦ «أن عبدالإله غضب أشدَّ الغضب عندما اكتشف الدور الذي لعبه نوري السعيد في إحباط هذه المحاولة وأمر باستدعائه إلى البلاط فقيل له بعد اتصالات هاتفية إنه يتعشى على مائدة السفير البريطاني، ولما حاول أن يطلب إعلامه بضرورة المجيء إلى البلاط وترك السفارة، تدخلت (أي نصرت الفارسي) أخفف من غضب الأمير وأقول له إن هذا العمل لا يخلو من إهانة لرجل كبير له تاريخه السياسي لا يليق أن يعامل بمثل هذه المعاملة وانصرفت إلى داري وفي صباح اليوم التالي فوجئت بوزارة جديدة تضم عدداً من أصحاب الفخامة تولى جميل المدفعي رئاستها).

ويؤكد مصطفى العمري هذه الواقعة فيروي في يوم ٨/ آب ١٩٥٣ من يومياته ما يلي:

السبت

ذهبت إلى عالية وزرت نصرة الفارسي فأخبرني أن نوري باشا عرقل تأليف الوزارة التي كلف بها وذلك بأن أوعز إلى عبد الوهاب مرجان وخليل كنه أن يعتذرا عن الوزارة بعد أن قبلاها.

ويرجح طه الهاشمي في الجزء الثاني من مذكراته أن نوري السعيد كان وراء إحباط تأليف الوزارة من قبل نصرة الفارسي، فيذكر في يوم ١٩٥١/١/٢٩ ما يلي (أخبرني نصرة الفارسي صباحاً بالتلفون أنه اعتذر بصورة باتة وشكرني على مؤازرتي له. أتاني علي ممتاز قبل الظهر فأخبرني أن جميل المدفعي ألف الوزارة... وعلمت منه أن عبد الوهاب مرجان أيضاً رفض حينما كلف بوزارة الأشغال والمواصلات. إن رفض هذا وخليل كنة لا يدل إلا على أنهما تلقيا وحياً من نوري السعيد لعرقلة تأليف الوزارة من قبل نصرة الفارسي...).

ولعل الوزارة التي ألفها فاضل الجمالي في أيلول ١٩٥٣ وما رافقها

من ملابسات تكشف هي الأخرى عن العلاقة التي كانت تربط نوري السعيد والأمير عبدالإله وما كان يسودها من فتور ويشوبها من خلاف، فقد تجاهل عبدالإله نوري السعيد ولم يقم باستشارته رغم أنه رئيس حزب الاتحاد الدستوري الذي يملك الأكثرية في المجلس النيابي، ولم يخف نوري السعيد ضيقه أو يكتم تبرمه فأعلن في مؤتمر صحفي عدم استشارته واستدعائه للمداولات التي تمت في سرسنك لتأليف وزارة فاضل الجمالي.

ولم تجد وزارة الجمالي تعاوناً من الأكثرية في البرلمان التي وقفت منها موقفاً سلبيًّا بحيث شجعت المعارضة على مواصلة حملاتها دون أن تبادر إلى مساندة الوزارة، الأمر الذي أثار غضب الوصي فاستدعى خليل كنه وعاتبه على موقف الأكثرية وعدم مبادرة أحد منها إلى الرد والدفاع عن الوزارة وطلب إليه أن تقوم الأكثرية بمنحها الثقة بالوزارة، ولما رد خليل كنه على ذلك قائلاً أن هذا الطلب ينطوي على ضربة للحزب وطعنة للنظام الديمقراطي ويؤدي إلى تركيز المسؤولية على البلاط غضب الوصي وبدت على وجهه آثار الانفعال وقال له إنه حاول عبثاً أن يحمل نفسه على محبته وطلب إليه الانصراف[١].

وبادر الوصي بعد استقالة الجمالي إلى محاولة تكليف نوري السعيد بتأليف الوزارة مع العمل على وضع العقبات في طريقه ليضمن فشله ويتجه إلى غيره ممن يثق به ويميل إليه.

ويصف خليل كنه هذه المحاولة قائلاً (..رن جرس الهاتف في دار نوري السعيد وصادف وجودي هناك فأجبت على النداء فقيل لي إن قصر الرحاب يطلب نوري السعيد، وأخبرت نوري بذلك فقال أخبرهم أني مريض وإذا لم يكن لدى القصر مانع اذهب أنت لتقف على ما يريد، ووافق القصر وحضرت وعند دخولي غرفة الأمير وجدت الملك والأمير

---

(١) العراق أمسه وغده - خليل كنه. صفحة ١٦١ و١٦٢.

وعبدالله بكر، فخاطبني الأمير قائلاً: إننا نريد تكليف نوري برئاسة الوزارة وأحببنا إخباره الآن ليتسنى له الفراغ منها في الصباح، وعدت إلى نوري وأخبرته بما تم فقال أرجو أن تقرر موقفك أنت، إذ إنني أرغب في التعاون مع أحمد مختار بابان والدكتور الجمالي، قلت له بوسعك المباشرة بخطتك دون الاهتمام بي، فقال: اتصل بأحمد مختار بابان واطلب إليه الحضور. واتصلت به وتركت له رسالة بذلك.

وبعد فترة اتصل أحمد مختار بنوري السعيد وأخبره أنه قادم في صباح الغد، وفي الصباح اتصل أحمد مختار بصديقه عبد الوهاب مرجان ورجاه إخبار نوري السعيد بمرضه وتعذر تعاونه معه بسبب المرض، غير أن عبد الوهاب مرجان لم يخبر نوري بما طلبه منه أحمد مختار بابان ولذلك ذهب إلى البلاط لمباشرة اتصالاته. وفي البلاط اعتذر أحمد مختار عن التعاون بسبب المرض ولما رأى الدهشة على وجه نوري أدرك أن عبد الوهاب لم يخبره بما أراده منه ثم اعتذر علي ممتاز الدفتري عن التعاون بسبب مرضه أيضاً، ثم جاء الدكتور الجمالي وكان أصرحهم مما كشف الستار عن التمثيلية إذ بادر الدكتور الجمالي نوري السعيد بقوله إن أكثريته لم تتعاون معه وأنه أي نوري لم يقنع بالتعاون مع صالح جبر وغضب نوري لهذه الجراءة من الدكتور وترك الاجتماع ليخبر الملك باعتذاره عن تأليف الوزارة وسارع الأمير وأحمد مختار بابان يحاولان تهدئة نوري إلا أن نوري كان قد اكتشف التمثيلية وقرر الاعتذار)[1].

ولا شك أن هذه الشواهد تكشف الستار عن الصراع الخفي الذي كان يقوم من وراء الستار بين عبدالإله ونوري السعيد عند تأليف الوزارات وإسنادها إلى هذا المرشح أو ذاك وما كان يتخلل ذلك من مناورات ومقالب يهدف كل منهما إلى دعم نفوذه وتثبيت مركزه، وقد دفعت هذه

(١) العراق أمسه وغده - خليل كنه، ص١٦٧ و١٦٨.

الأحداث الوصي إلى التفكير بحلّ البرلمان الذي كانت أكثريته تدين بالولاء إلى نوري السعيد والسعي إلى تأليف مجلس يضم أكثرية مستقلة ترتبط بالبلاط وتتيح له فرصة اختيار رئيس وزراء يستطيع أن يواجه المجلس ويتمتع بثقته بعيداً عن مناورات نوري السعيد فاتجه إلى أرشد العمري ليقوم بتأليف وزارة تتولى حل المجلس النيابي وإجراء الانتخابات تحقيقاً للغرض المذكور، وقامت تلك الوزارة بالانتخابات في ١٩٥٤/٦/٨ وشاركت مختلف القوى السياسية في معركة الانتخابات فتجمعت القوى المعارضة في جبهة وطنية معتمدة على التأييد الشعبي لمختلف الأحزاب المعارضة السرية والعلنية، وساهمت القوى المؤيدة لنوري السعيد والممثلة في حزب الاتحاد الدستوري والعناصر المؤيدة لجماعة صالح جبر الممثلة في حزب الأمة الاشتراكي، والقوى المؤيدة للبلاط والممثلة بعدد من العناصر التي تزعم أنها مستقلة في الظاهر وترتبط في الخفاء بتوجيهات البلاط، وكشفت المعركة الانتخابية عن صراع بين مختلف مراكز القوى أسفر عن هبوط أكثرية نوري السعيد وبروز أكثرية نسبية من العناصر المستقلة المتصلة بالبلاط تتفوق على أكثرية نوري بأعداد قليلة.

ويبدو أن نوري السعيد استطاع إقناع الدوائر السياسية في (لندن) بأن المشاريع السياسية التي كان من المقرر إمرارها سوف تواجه صعوبات في مثل هذا المجلس لاسيما بعد أن تكتلت مختلف القوى المعارضة في جبهة واحدة واشتدت معارضة القاهرة ضدها وأخذت تسيطر على الرأي العام وتدفعه إلى مقاومة حلف ميثاق بغداد بسبب حملاتها الإذاعية والصحفية، مما اضطر عبدالإله إلى التراجع ولم يجد مناصاً من الرضوخ لنوري السعيد واللحاق به في باريس مع أحمد مختار بابان في محاولة تستهدف إرضاءه وقبول الشروط التي تمسك بها.

وقد وضعت نتائج الانتخابات وما أسفرت عنه من مجلس قلق،

البلاط في موقف حرج بسبب عدم توفر أكثرية كافية تمكنه من الاستناد إليها في القيام بدور الموازنة بين القوى السياسية المختلفة وتأليف الوزارات التي يروق له تأليفها بعيداً عن مناورات نوري السعيد التي سبق له أن قام بها في المجلس السابق لإحراج وزارة الجمالي، فلم يجد الوصي عبدالإله وقد توزعت المقاعد النيابية بشكل يجعل من الصعب على أية حكومة تؤلف أن تواجه هذا المجلس ما لم تتعاون مع كتلة نوري السعيد التي تلي كتلة البلاط من حيث العدد في المجلس، بدءًا من التفاهم مع نوري السعيد لاسيما بعد أن كشفت الانتخابات عن قوة الجبهة الوطنية المعارضة وتسرب العناصر القوية منها إلى البرلمان.

فسافر عبدالإله إلى باريس واجتمع مع نوري السعيد في محاولة لاسترضائه والتفاهم معه على مواجهة المشكلة الجديدة.

وكشفت الرسائل التي كان نوري السعيد يبعثها إلى خليل كنه من لندن وهو يترقب نتائج الانتخابات، عن القلق الشديد الذي استولى عليه، بسبب محاولة الوصي عبدالإله من توجيه الانتخابات بشكل يقلص من نفوذه ويجرده من الأكثرية التي كانت تدين له بالولاء في المجلس السابق، وقد عبر في تلك الرسائل عن ضعف ثقة البلاط به وتوسع الشقة بينه وبين عبدالإله، **فقال في رسالته المؤرخة في ١٩/ مايس ١٩٥٤** «. . .وقد لفت نظري إضعاف الأكثرية بهذا الشكل مما قد يؤدي إلى مشاكل لا تحصى في المستقبل، وإنني أعتقد إذا لم تنتهِ الانتخابات بشكل يجعل من الأكثرية التي لا تقل عن ٧٢ إلى ٨٠، قد يضعف مركز الحكومة ويجعل من التعاون مع أي حزب آخر ضعفاً وسبباً للانشقاق على أي أمر تافه فتتعثر الحكومة ولا تتمكن من إنتاج أعمال مفيدة.

وأعرب في حاشية رسالته المؤرخة ٧/ حزيران ١٩٥٤ عن سخطه لحل المجلس قائلاً (. .إن فكرة حل المجلس القديم وإجراء انتخابات جديدة كانت تستهدف لأغراض متنوعة منها إرضاء البعض ومنها وهو

المهم إمكان تأليف عدة وزارات مستندة على كثرة المستقلين الذين يتلقون تعليماتهم من السلطات العليا لتأييد من يرون تأييده ومعارضة ما يرون معارضته، وبما أن هذه التجربة قد تفشل كما فشلت تجارب أخرى، فليس من المعقول أن أجربها بنفسي وأنا لم أؤيد من أكثرية يعتمد عليها كل الاعتماد فليجربها غيري ولتكن أحد الوزارات المتعود تأليفها من هذا المجلس وأولها من أشخاص وذوات يعتقدون بصحة هذه النظرية، وإذا فازوا سيكون ذلك للبلد وإذا فشلوا كما أتوقع - وقد أكون مخطئاً بتفكيري - فعندئذ يجب أن يعالج الموقف على أساس أكثر صراحة وأقوى حساباً وأقرب إلى الواقع وبعيداً من التجارب الخيالية. . . .».

وتحدث في رسالته المؤرخة بـ١١/ حزيران ١٩٥٤ عن المتاعب التي كان يلاقيها من البلاط قائلاً (. . . يتراءى لي أن من يتولى مسؤولية الدولة في هذه الظروف الحرجة في الداخل والخارج والتي تحتاج إلى أعمال جبارة متعبة سيما في المجلس الجديد، عليه أن يضمن ثقة العرش ضماناً لا شائبة فيه ويشعر بذلك بنفسه قبل أي أحد كان، ولا يتكل على الكلام والمواعيد ويضمن أكثرية المجلس أيضاً ضماناً لا شائبة ولا شك فيه، حتى يستطيع القيام بالأعمال المنتظرة منه للإصلاح في الداخل وتركيز أمور الدولة وعلاقتها الخارجية التي تحتاج قبل كل شيء إلى الاستقرار، وإننا عندما كنا نضمن أكثرية المجلس ضماناً لا شائبة فيه علاوة على ما كنا نضيف إلينا من المستقلين الصالحين لتدوير أمور الوزارات وكفاءتها بالسير للعمل لم نتمكن في السنتين الأخيرتين من الحصول على تأييد العرش، بل بقينا بعيداً عن هذا التأييد الأمر الذي لفت الأنظار بصورة مكشوفة فكيف يمكن الآن أن نحصل على هذه الثقة؟).

ووصف في حاشية رسالته المؤرخة ١١/ تموز ١٩٥٤، اللقاء الذي

تمَّ بينه وبين عبدالإله في باريس وما جرى خلاله من مداولات حول إقناعه بتأليف الوزارة الجديدة لمواجهة المجلس الجديد، فقال: (فهمت من سموه. . . أن الحال الحاضرة تتطلب تعاوناً تامًّا بين العرش ورجال البلد والمجلس، وكان ملخص جوابي بأن هذا الأمر يتوقف على تعاون تام بين الحكومة والعرش من جهة ومجلس الأمة من جهة أخرى، ونظراً لنتائج الانتخابات الأخيرة أصبح جمع أكثرية المجلس بجانب الحكومة في صعوبة نظراً لكثرة المستقلين وأن حزب الأكثرية لا يملك أكثر من ٥٤ صوتاً وقد ينضم إليهم نحو ١٢ أو ١٤ صوتاً من المستقلين أمثال محمد حسن سلمان وعبد الرحمن جودة وغيرهم ممن يوثق بهم فمجموع الأصوات بجانب الحكومة قد لا يزيد عن ٦٨ صوتاً ويبقى نحو ١٥ من المستقلين بجانب المعارضة، فيصبح عدد نواب المعارضة نحو ٢٨ صوتاً وإذا انضم إليهم جماعة صالح جبر فيصبحوا نحو (٥٠) معارضاً، وإذا أضفنا لهم من توزر من الأعضاء كأحمد الراوي وعبد الرسول الخالصي وأمثالهم وعددهم نحو (١٢) ثم عدد آخر من المستقلين عز الدين النقيب ورمزي العمري وحازم وعددهم (٨) من المذبذبين قد لا تتمكن الحكومة من إصدار أي تشريع كان في المجلس. . .».

وبعد أن يستعرض نوري السعيد المداولات المذكورة بحضور أحمد مختار بابان ويعرب عن اعتقاده بأن حل المجلس القديم مخالف للدستور، يتطرق إلى فكرة تأجيل اجتماع المجلس ومحاولة دراسة إمكانية ضمان تأييد المستقلين له فيقول حول ذلك (ثم اتفقنا على أن تقوم الحكومة الحاضرة بفتح المجلس لتأليف ديوان الرئاسة فقط، ثم يؤجل إلى كانون الأول وفي هذا الانتخاب سيظهر عدد المؤازرين لنا بنسبة الأصواب التي ستظهر إلى رئيس المجلس بصورة واضحة، فإذا نال الرئيس من الأصوات ما لا يقل عن الثمانين فعندئذ يمكن أن يحكم بوجود أكثرية لحد ما مع الحكومة الجديدة، وإلا إذا ظهرت الأصوات

أقل من هذا العدد وإن نجح الانتخاب للرئيس الجديد فينظر بأمر المجلس ومعالجة الموقف على هذه النتائج.. إنني أرجو أن لا يمتنع عبد الوهاب عن قبول هذه الفكرة فيكون هو الرئيس وعز الدين الملا الرئيس الثاني...).

ومع أن النتائج التي جرت لانتخابات رئاسة ديوان المجلس، قد أسفرت عن فوز مرشح نوري السعيد عبد الوهاب مرجان بـ(٨٠) صوتاً، إلا أن نوري السعيد أصر خلافاً للاتفاق الذي تم بينه وبين عبدالإله على حل البرلمان، وربما يرجع السبب في ذلك إلى عدم شعوره بالثقة إلى الأكثرية المستقلة والمرتبطة بالبلاط والتي عرضت عليه استعدادها للتعاون وإياه والوقوف معه ضد الجبهة الوطنية، وعبثاً حاول الوصي أن يقنعه بالتريث في حل البرلمان الذي لم يجتمع سوى مرة واحدة، فقد أصر نوري السعيد على حله وبادر بعد ذلك إلى القيام بانتخابات جديدة أسفرت عن تأليف مجلس جديد يضم أكثرية ساحقة تدين له بالولاء وبذلك أعاد الصاع صاعين لعبدالإله، حتى أن أحد مراسلي الصحف شبه عودة نوري السعيد إلى الحكم في هذه الفترة بحادثة ٤ فبراير في مصر التي عاد بموجبها النحاس إلى الوزارة خلافاً لرغبة الملك فاروق وذلك اعتقاداً منه أن (لندن) كانت وراء مجيء نوري السعيد إلى الحكم».

وقد وصف الصحفي ناصر النشاشيبي اللقاء الذي تمّ بين السفير البريطاني وعبدالإله بطريقة مسرحية ولكنها لا تخلو من الدلالة، فقال: وفوجئ الأمير عبدالإله بالسفير البريطاني في بغداد يطلب موعداً لمقابلته وتمت المقابلة وطلب السفير البريطاني من عبدالإله أن يزيل الخلاف القائم بينه وبين نوري السعيد وقال عبدالإله: ليس بيننا خلاف.

وقال السفير: بل الخلاف موجود ولو لم يكن كذلك لما كان اليوم في كرسي رئاسة الوزراء سوى نوري السعيد.

واعترض عبدالإله قائلاً: ولكن الشعب العراقي يكره نوري

السعيد، لقد تولى الحكم حتى الآن ثلاث عشرة مرة.. ومن حق غيره أن يتحمل المسؤوليات كما تحملها نوري السعيد.

واستطرد عبدالإله يقول: وقد أصبحت صحة نوري السعيد باشا سيئة للغاية، إنه لم يعد يسمع جيداً وأعصابه تلتهب باستمرار وأصبح كالأطفال يغضب بسرعة ويرضى بسرعة.

وابتسم السفير البريطاني وقال للأمير عبدالإله:

- كل هذا لا يبرر استمرار الخلاف بين سموك وبينه.

وأجاب عبدالإله: وماذا تريدني أن أفعل؟

وقال السفير: تستدعيه إلى بغداد وتطلب منه أن يشكل الوزارة!

وصاح عبدالإله: أنا لا أستدعيه... فإذا جاء من نفسه كان بها وإلا فلن أرضخ له ولا لغيره!

وقال السفير - ولكن مصلحة العراق تطلب منك أن تضحي يا سمو الأمير.

وقال عبدالإله - وكيف؟

وأجاب السفير في هدوء - تركب غداً أول طائرة مسافرة إلى أوروبا وتقابل نوري السعيد وتسترضيه وتعود معه إلى بغداد.. و..

وقاطعه عبدالإله قائلاً: وأكلفه بتشكيل الوزارة.. أليس كذلك؟

وأجاب السفير البريطاني بما يشبه الحزم: نعم يا سيدي هذا بالضبط هو المطلوب.

وقال عبدالإله: ولكن الوزارة الجديدة.. والبرلمان الجديد لم يمض على وجوده سوى شهر واحد ولم يجتمع سوى مرة واحدة!

وقال السفير - هذا شيء لا أهمية له!

وقال عبدالإله - إن بقية الأحزاب ستعترض وتثور!

وقال السفير - إن نوري باشا سيعود.. ويحل جميع الأحزاب بما فيها حزب الاتحاد الدستوري... حزب نوري السعيد.

وقال عبدالإله - ولماذا تصرون على عودة نوري السعيد.

وقال السفير - لأن بلادكم مقبلة على أحداث خارجية خطيرة يا سمو الأمير!

وقال عبدالإله - هل أستطيع أن أعرف بعض هذه الأحداث؟

قال السفير - أجل المعاهدة... ومستقبلها! والدفاع عن العراق ومن يتولاه... الخ.

وقال عبدالإله للسفير - ومتى تريدوني أن أسافر؟

قال السفير - في أقرب فرصة. غداً إذا كان ذلك ممكناً يا سمو الأمير!!

وخرج السفير البريطاني وشعر عبدالإله لأول مرة أن نوري السعيد قد صرعه في صميم سلطاته واختصاصاته.. وأنه خسر المعركة... وشعر عبدالإله بأن مجيء نوري إلى الحكم أصبح أمراً مفروغاً منه.. وأنه إذا قاوم هذا المجيء فقد يأت نوري.. ويخرج هو... يخرج عبدالإله من دنيا بغداد إلى الأبد!.. ورغماً عنه ركب عبدالإله الطائرة وسافر إلى باريس وقابل نوري السعيد[1].

وقد تعرض خليل كنه إلى الاجتماع الذي تم في باريس بين نوري السعيد وعبدالإله في كتابه العراق أمسه وغده قائلاً (سافر الأمير إلى باريس كما أبرقت إلى نوري السعيد بما تم من تطورات... وتم الاجتماع بين الرجلين وطلب نوري السعيد أن يحضر أحمد مختار بابان هذا الاجتماع لأنه يعتبره مسؤولاً عن كل هذه الأحداث، وحضر مختار

---

(١) ماذا جرى في الشرق الأوسط - ناصر النشاشيبي ص٢٥٢.

بابان إلى باريس وانضم إليهما فحمل عليه نوري السعيد وطالبه بالخروج إلى النور وتولي المسؤولية بدلاً من المناورة من وراء الستار . . . ثم أصر نوري على اعتبار حل المجلس غير دستوري وطالب بدعوته واعتبار جميع الإجراءات التي تلت الحل غير شرعية، وبعد إلحاح من الأمير قبل نوري تشكيل الوزارة على أساس حل المجلس الجديد وإجراء انتخابات نيابية جديدة دون أن يتدخل الأمير أو أحد غيره فيها، كما اشترط ترك سوريا وشأنها وعدم إثارة أي موضوع يتعلق بالوحدة، وليتحقق من صدق نية الأمير طلب نوري اشتراك أحمد مختار بابان معه في الوزارة فقبل أحمد دون أن يحول مرضه أو تعبه دون ذلك)[١].

وعبثاً حاول الوصي إقناع نوري السعيد بعد أن أكره على إسناد الوزارة إليه إقناعه بالتريث في حل البرلمان ملمحاً إليه بأن حل المجلس الذي يضم أكثرية تؤيد البلاط بهذه السرعة وهو لم يعقد سوى اجتماع واحد لا يخلو من معنى الإهانة، واقترح أحمد مختار بابان من باب المحافظة على كرامة البلاط أن يؤجل اجتماع المجلس لمدة شهر واحد يحل بعده، إلا أن نوري السعيد رفض هذا العرض وأصر على حل المجلس[٢].

وحاول نوري السعيد في هذه الفترة أبعاد عبدالإله عن البلاط ومكاشفة الأمير بضرورة ترك الملك فيصل الثاني ليمارس سلطاته الدستورية بعيداً عن التأثير عليه، وكان بعض كبار الساسة مثل السويدي والمدفعي والصدر يشعرون بضرورة وضع حد لتدخل الأمير بعد أن فقد صفته الدستورية كوصي وتولي الملك فيصل الثاني سلطاته، إلا أنهم يتحرجون من مواجهته بهذه الحقيقة خشية غضبه ومخافة ثورته.

---

(١) العراق أمسه وغده - خليل كنه، صفحة ١٧٢.

(٢) من حديث مع أحمد مختار بابان في مصيف شتورة، بتاريخ ١٥/ آب ١٩٧٣.

وروى لي عبدالله بكر رئيس الديوان الملكي في ٦/ ١٢/ ١٩٧٧ «أن نوري السعيد دخل عليه في مكتبه بالبلاط طلب منه أن ينقل رأيه كرئيس وزراء إلى الأمير عبدالإله بضرورة الابتعاد عن الملك وعدم التأثير عليه لاسيما بعد أن كثرت الشائعات وراجت الأقوال حول محاولاته التأثير عليه، ودخلت على الأمير عبدالإله في غرفته ونقلت له ما طلبه مني نوري السعيد فانفعل وبدا عليه الألم وتساءل هل صحيح قال نوري هذا الكلام؟ فلما رويت له الواقعة بحذافيرها وأكدت عليه ذلك سأل أين نوري الآن، قلت إنه في غرفة الملك فذهبنا إليه سوية ودخلنا غرفة الملك، وهنالك وجه عبدالإله السؤال إلى نوري قائلاً هل صحيح يا باشا طلبت هذا الأمر الذي نقله إليَّ رئيس الديوان الملكي؟؟ فأجابه نوري نعم أنا الذي طلبت منه أن ينقل إليك ذلك، وأخذ نوري يسرد الضرورات التي تقضي بالابتعاد عن الملك وتركه يمارس سلطاته بعيداً عنه وذلك تكذيباً للشائعات التي تقول إن الملك فيصل لا يخطو أية خطوة ولا يقدم على أي عمل إلا بإشارة منك أو توجيه يصدر عنك، وتساءل عبدالإله قائلاً إذن ما أعمل بعد أن أبتعد عن الملك؟ فاقترح نوري السعيد أن يذهب سفيراً في لندن أو سفيراً في واشنطن؟ وقال عبدالإله لماذا لا أبقى في بغداد وأكون مفتشاً عامًّا في الجيش؟ فاعترض نوري السعيد قائلاً إن ذلك لا يمكن أن يكون. وانتهى الاجتماع على أساس أن يفكر عبدالإله في مركز آخر وانقطع عبدالإله عن المجيء إلى البلاط عشرة أيام تقريباً ثم عاد فجأة وأخذ يداوم في مكتبه، وفهمت أن بعض الساسة بلغهم ما وقع بينه وبين نوري السعيد فأسرعوا إلى الاجتماع به وأخذوا يزينون إليه العودة إلى ممارسة أعماله السابقة، ويقولون له إن اعتزاله عن العمل أو ابتعاده عن بغداد يؤدي إلى استفحال نفوذ نوري السعيد والسيطرة على الملك فيصل والقضاء على ما كان يتطلع إليه من أهداف سياسية في سوريا قد تتيح له فرصة ترضي طموحه في عرش يتربع إليه بعد أن انتهت وصايته عن عرش العراق وطار منه عرش الحجاز».

ولا بد من القول بأن الصراع بين عبدالإله ونوري السعيد قد اشتد في بعض الفترات إلى درجة لم يتورع كل منهما من أن يوجه للآخر كلاماً لا يخلو من الشتائم ولا يسلم من العنف **وقد روى ناصر النشاشيبي عن عبدالإله أنه** (... قال لي ذات يوم في معرض هجومه على نوري السعيد:

- هذا الرجل (خدام) للإنجليز!!

قلت - كيف يا سمو الأمير؟

قال: أنا أعلم أن عمي المرحوم الملك فيصل كان يقول لوالدي، وكنت أسمعه يقول لمستشاريه إنه قد قطع على نفسه عهداً بألا يعادي الإنكليز ولا يتنكر لهم لأنه يخشى على مملكته من أطماع تركيا في منطقة الموصل وكركوك، ومن أطماع إيران في منطقة البصرة والجنوب وأنه بحاجة إلى حليف قوي يسنده ويحميه.

واستطرد عبدالإله يقول لي: - ولكن عمي الملك فيصل كان يقول كذلك إنه سيعمل على تحريك المعارضة العراقية سرًّا لكي يحقق مطالبه من بريطانيا! أما نوري السعيد والحديث ما زال للأمير عبدالإله - فقد أخلص للشطر الأول من قول الملك فيصل الأول ونسي الباقي، نسي مصلحة البلاد نسي حقوق العراق نسي المعارضة الشعبية.. لقد استمر نوري السعيد يخلص للإنكليز في السر وفي العلانية ولا أدري ماذا ستكون النتيجة؟)[١].

ونقل السفير الأمريكي في بغداد ولدمار غلمن كلاماً لنوري السعيد بحق عبدالإله قاله في حفلة عشاء بعد سفر الملك سعود من بغداد، قارن فيه (أي في ذلك الكلام) نوري السعيد بين العائلتين الحاكمتين في الرياض وبغداد، قائلاً (في السعودية تجد الملك جيداً وكذلك ولي العهد

---

(١) ماذا جرى في الشرق الأوسط - ناصر النشاشيبي ص٢١ و٢٢.

وهو رئيس الوزراء أيضاً رديء، ولحسن الحظ أن ولي العهد العراقي ليس رئيساً للوزارة، فالعراق فيه رئيس وزراء جيد وهذا هو الفرق!!)[1] والتعريض واضح في هذه العبارة لأن عبدالإله كان في ذلك الوقت وليًّا للعهد.

على أن هذا الصراع لم يخل في بعض الفترات من شكل صراع سياسي يعكس اتجاهات سياسية مختلقة، وقد ظهر ذلك في موضوعين: الأول موضوع سوريا والثاني في موضوع الصراع بين النفوذ البريطاني والأمريكي في العراق.

وبالنسبة إلى سوريا لم يكن نوري السعيد على اتفاق مع عبدالإله في السياسة التي يجب أن ينتهجها العراق إزاء سوريا، فقد كان عبدالإله يميل إلى سياسة التدخل في شؤون سوريا الداخلية وزج كل إمكانيات العراق السياسية والعسكرية في سبيل الوصول إلى حكومة موالية للعراق تقبل الانضمام إليه في وحدة أو ترتبط معه في اتحاد يتيح له فرصة التربع على عرش جديد.

ولم يكن نوري السعيد يجاري عبدالإله في اندفاعه ذلك الوقت إلى هذا الحد، وكان يميل إلى أن التدخل يجب أن يكون محدوداً بحيث يقف عند حد إقامة حكومة موالية للعراق، وأغلب الظن أن نوري السعيد كان يراعي في ذلك موقف الإنكليز في عدم الإخلال بالتوازن التام بين الهاشميين والسعوديين في تلك المنطقة ذلك الوقت وما يثيره الإخلال بهذا التوازن من ردود فعل لدى مصر والسعودية.

وكانت حماسة عبدالإله للتدخل في شؤون سوريا ترتفع كلما اقتربت وصايته من نهايتها، وتدفعه إلى مواقف سياسية متضاربة لا تخرج في جوهرها عن إطار رغبته في التدخل في شؤون سوريا، فتارة يقرب

---

(١) عراق نوري السعيد - ولدمار غلمن سفير الولايات المتحدة في العراق طبعة ١٩٦٥.

بعض الساسة الذين يميلون إلى مجاراته للتدخل في سوريا مثل فاضل الجمالي وصالح جبر وبعض الأحزاب التي أعربت عن استعدادها للعمل في هذا المجال مثل حزب الاستقلال أو بعض الشخصيات التي تميل إليها الأوساط السورية، وطوراً يبعد بعض الساسة عن مقاعد الحكم عندما يلمس ترددهم في الاندفاع إلى الحد الذي يريد، كما فعل في وزارة علي جودة التي تألفت بعد استقالة وزارة نوري السعيد العاشرة في ١٠/١٢/١٩٤٩ ورشحه حزب الشعب في سوريا باعتباره وجهاً سياسيًّا مقبولاً في سوريا قد يسهل وجوده في الحكم مهمة حزب الشعب في الدعوة إلى الاتحاد مع العراق ولكن تطور الأحوال في سوريا وانقلاب الشيشكلي في ١٩/١٢/١٩٤٩ الذي قلب الأوضاع لغير صالح العراق في سوريا أضعف مركز وزارة علي جودة الأيوبي فانتفى السبب الذي من أجله جاء إلى الحكم فبادر الأمير إلى إزاحة الوزارة في أول فرصة أتاحها له مزاحم الباچه چي نائب رئيس الوزراء بالاتفاقية التي عاد بها من القاهرة والتي تضمنت تعهد كل من مصر والعراق بعدم التدخل في شؤون سوريا لمدة خمس سنوات، ولما نوقشت تلك الاتفاقية في اجتماع قصر الرحاب وسأل الوصي عن مدة الخمس سنوات ومن المقصود بها؟ أجابه مزاحم الباچه چي بأن المقصود بها انتهاء مدة وصايتكم لتتفرغوا بعدها إلى مهام أخرى فثار الوصي ونشبت مشادة، رفع بعدها علي جودة استقالته[1].

ويشير خليل كنه إلى أن نوري السعيد كان يعارض اندفاع عبدالإله في التدخل بشؤون سوريا ويردد دائماً أن الكيان الذي يشيد بالمال يهدم بالمال أيضاً، وقد صارح الأمير بأن طريقة إنفاقه الأموال غير سليمة وقد يتنصل الذين قبضوا الأموال من تسلمها فتتوجه إليه تهمة التصرف بها وقد

(١) ذكريات علي جودة من ص(٢٧٥ - ٢٨٥) وص٢٩٢ من مذكرات محمد مهدي كبه.

أدى ذلك إلى فتور العلاقات بينه وبين الأمير، وقد استمر نوري على هذا الموقف إلى عام ١٩٥٦ عندما أيقن أن سوريا متجهة اتجاهاً عنيفاً إلى اليسار فأخذ يميل إلى التدخل لمنع هذا الاتجاه[١].

وأما بالنسبة للصراع بين النفوذ البريطاني والنفوذ الأمريكي الذي كان يظهر بصورة خفية في مظاهر شتى تارة في المنافسة بين الخبراء الإنكليز والأمريكان المنتشرين في مجلس الإعمار بصفة خاصة وفي السكك والميناء بصفة عامة وما يتخلل تلك المنافسة من ملابسات قد تؤدي إلى تضارب بين مصالح الشركات الأمريكية والإنكليزية وتزاحم على المقاولات والتعهدات، وقد تجر إلى تدخل السفارة البريطانية في إنهاء عقود بعض المستشارين، كما روى السفير الأمريكي بالنسبة إلى أحد الخبراء الأمريكان، وتنعكس طوراً في تذمر الأمريكان من محاولة تصرف السفير البريطاني السير (مايكل رايت) تصرفاً يحيطه بامتيازات خاصة يتميز بها عن بقية السفراء، وصفها السفير الأمريكي (غولدمن) بأنها أشبه بتصرف مندوبٍ سامٍ في محمية وأكثر من تصرف سفير في دولة مستقلة، وتبدو في منافسة الطّرفين على الدعايات التي حاول كل منهما التشبث بها عند تقديم بعض الأسلحة إلى العراق[٢].

ومع أن هذا الصراع لم يكن حاداً، إلا أن عبدالإله حاول في بعض الفترات مغازلة الأمريكان والسعي إلى التقرب إليهم، ولعل هذه المحاولات جاءت بتأثير بعض الساسة المعروفين بثقافتهم الأمريكية.

ويروي ناجي شوكت في مذكراته ما يؤيد تأثر البلاط بهذا الاتجاه فيقول (قصدت البلاط الملكي وطلبت مقابلة الأمير عبدالإله، وعندما تمت المقابلة شرحت له الوضع على النحو الذي اتفقت عليه مع كامل

---

(١) العراق أمسه وغده - خليل كنه ص٢٣٠.

(٢) عراق نوري السعيد - ولدمار غلمن سفير الولايات المتحدة في العراق ص٢٩١.

الچادرچي، وأضفت إلى شرحي أني موفد من قبل الأحزاب ولكن في استطاعتي إقناع رؤسائها قبول الأسس التي ذكرتها فيما لو وعدتم بقبولها مسبقاً وإذا به يقول: إنه سيعرض الأمر على الملك عند عودته لأنه هو المسؤول الأول عن أمور الدولة، كما أنه سيستشير بعض رجال السياسة وزعماء الأحزاب فيما عرضته عليه ومن ثم سيجيبني على معروضاتي وأضاف إلى ذلك: أنه شخصيًّا يعتقد بأن دور بريطانيا في البلاد العربية قد انتهى بعد أن قضى عليه اشتراكها في العدوان الثلاثي وأن انسحاب بريطانيا سيترك فراغاً في المنطقة لا بد من إملائه، وأنه يرى أن أمريكا وحدها دون غيرها تستطيع أن تملي هذا الفراغ»[١].

وفي غمرة هذا الجو سافر عبدالإله إلى أمريكا في ١٦/١/١٩٥٧ يصحبه زمرة من الساسة بينهم صالح جبر وأحمد مختار بابان والتحق بهم فاضل الجمالي، وهناك قابل الوصي الرئيس الأمريكي آيزنهاور في محاولة لاستطلاع معالم السياسة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط ومعرفة إمكانيات الاستفادة منها، ويلاحظ أن نوري السعيد وكان يومها رئيساً للوزراء لم يرافق الوفد المذكور، ولعله فضل أن يتريث ليرقب نتائجها وصداها في الأوساط البريطانية.

ولعل بواعث أخرى كانت تحفز عبدالإله إلى محاولة التقرب من الأمريكان، منها تمسك الإنكليز بنوري السعيد رغم تقدمه في السن وعدم استعدادهم للتخلي عنه واستبداله بشخص يحل محله، مما كان يبعث في نفس عبدالإله رد فعل يسوقه من باب اليأس إلى التقرب من الأمريكان بخطوات متعثرة يحاول أن يتحاشى فيها غضب الإنكليز مخافة أن يفقد ثقتهم به، خصوصاً وقد سبق له في عام ١٩٤٨ أن تلقى منهم توبيخاً بسبب تراجعه أمام الموجة الشعبية التي غمرت شوارع بغداد

(١) سيرة وذكريات - ناجي شوكت طبعة ١٩٧٤ صفحة ٦٢٧.

احتجاجاً على معاهدة بورتسموت فحملته على التخلي عن إسناد صالح جبر في عقد تلك المعاهدة.

وقد بقي نوري السعيد يثق بالإنكليز ويعمل في خط سياسي واحد يبدأ (ببغداد) وينتهي في (لندن)، ولعله لم يحاول في أواخر حياته السياسية ما حاوله غيره من تبديل هذا الخط السياسي الذي انتهجه عبر تاريخه السياسي وبنى عليه شهرته، ولعله تساءل مع نفسه أنه عرف الإنكليز بعد تاريخ طويل من العمل معهم، فاطمأنوا إليه واطمأن لهم ووثقوا به ووثق بهم فمن يضمن له ثقة الأمريكان إذا ما استبدل ذلك الخط بخط سياسي يبدأ في (بغداد) وينتهي في (واشنطن!).

* * *

قد يكون من المفيد استكمالاً للبحث أن نشير إلى آخر صورة من الصراع الذي قام به عبدالإله ونوري السعيد، وحاول خلاله عبدالإله أن يستغل الجو السياسي المتوتر الذي ساد العراق في أعقاب العدوان الثلاثي الذي تعرضت إليه الجمهورية العربية المتحدة بعد تأميم قناة السويس في ٢٩/ تشرين أول/ ١٩٥٦، فقد اشتدت الحملة في هذه الفترة على نوري السعيد وارتفعت الأصوات تطالب بإقالته من الوزارة فرفعت الأحزاب المعارضة بياناتها إلى البلاط، وانبرى أساتذة الجامعة لتقديم مذكراتهم إلى الملك، وتعاقبت الوفود تراجع البلاط وتعرب عن سخطها وتعبر عن تبرمها، وتلبد الجو السياسي بالغيوم، وتحرك البلاط تحت تأثير هذا الجو في محاولة تستهدف استغلال تلك الظروف لإزاحة نوري السعيد عن مقاعد الحكم فدعي إلى عقد اجتماع برئاسة الملك فيصل وعبدالإله في قصر الرحاب حضره عدد من رؤساء الوزارات.

ويتهم خليل كنه أحمد مختار بابان بأنه كان وراء تلك الحملة التي تعرض لها نوري السعيد كجزء من مخطط قام به عبدالإله لحمله على الاستقالة، ويقول في وصف ذلك الاجتماع (كان الاجتماع... إيذاناً

ببدء الحملة على نوري السعيد لإحراجه وحمله على الاستقالة، فقد هاجم رؤساء الوزارات رئيس الوزراء لأنه لم يمنع رئيس وزراء بريطانيا من العدوان، ولأنه أخفق في الإجراءات التي كان عليه اتخاذها لمعالجة الموقف. وقد هالني هذا الوضع الغريب... واستأذنت في الكلام مبدياً دهشتي لما سمعته من تعليقات وقلت كيف تنتظرون من أيدن أن يقبل رأي نوري السعيد وهو الذي أهمل رأي حزب العمال البريطاني ولم يحفل بأمريكا... وقد قوبلت كلماتي بامتعاض شديد من الأمير ورؤساء الوزارات وانفض الاجتماع دون نتيجة تذكر. وتوقعت أن يكون رد الفعل عند رئيس الوزراء الاستقالة احتجاجاً على هذا التصرف الشاذ معه، غير أنه جمع مجلس الوزراء وأعلن إلى وزرائه أن الموقف الداخلي خطير للغاية وينطوي على تهديد مباشر لنظام الحكم، لذلك قرر الصمود وهو يترك الخيار للوزراء الانسحاب إذا شعروا بالخوف أو أنهم لا يشاركونه الرأي وسارع الوزراء إلى إعلان تأييدهم لرئيسهم...)[١].

وتكشف يوميات مصطفى العمري في هذه الفترة النقاب عن أن محاولات البلاط في إزاحة نوري السعيد لم تلبث بعد أن قطعت شوطاً بعيداً أن توقفت وأصابها الفتور عندما تبين له أن الإنكليز متمسكون به (أي بنوري السعيد) في هذه الفترة العصيبة.

فقال مصطفى العمري في يوم ١٩/ آذار ١٩٥٦ من مذكراته يصف اجتماعاً عقد في مجلس الوزراء وضم عدداً من رؤساء الوزارات وتكلم فيه علي جودة الأيوبي وجميل المدفعي وراشد العمري وهو (أي مصطفى العمري) بما يتضمن نقداً خفيفاً لسياسة نوري السعيد، وقال العمري في نهاية يوميته (...وقبل أن ينتهي الاجتماع أسرع أحمد مختار بابان وهمس في أذني قائلاً قولوا له أي لنوري السعيد بصريح العبارة أن

---

(١) العراق أمسه وغده - خليل كفه صفحة ٢٢٤.

ينسحب لأن بياناتكم صريحة في أنه لا يتمكن من التفاهم مع البلدان العربية . .) .

وقال مصطفى العمري في يوم ٢٨/ تشرين الثاني/ ١٩٥٦ (. . زرت جميل المدفعي فأعلمني أنه اجتمع مع نوري السعيد بصحبة علي جودت وسأله (أي سأل نوري) عن بياناته السابقة التي صرح بها أمام الملك قبل سفره إلى طهران حول انسحابه من الوزارة، فأجابه نوري أنه لن يستقيل الآن إلا إذا استتب الأمن وعاد الوضع إلى حالته الاعتيادية، لأن استقالته تعني هزيمته. وقال المدفعي إنه نقل ذلك الكلام إلى الأمير والملك فأبدى الأول استغرابه وتساءل المدفعي لماذا لم تجاوبوه بضرورة الاستقالة؟ فاعتذر بأن ذلك ليس من صلاحيتهما!!!).

وفي يوم ٢٦/ كانون أول/ ١٩٥٦ كتب مصطفى العمري أيضاً ما يزيد الموقف إيضاحاً فقال (. . . أعلمني جميل المدفعي أنه سبق أن تباحث مع الأمير حول الوزارة الجديدة وأنه ذكر له أسماء بعض الوزراء منهم علي ممتاز وحسين جميل ومهدي كبه، وهذا يؤيد كلام أرشد العمري من أن ذكر أسماء بعض رجال الأحزاب أدى إلى تأخير تشكيلها لأن البلاط لا يرغب بهم. وقال المدفعي إنه بحث مع الوصي منهج الوزارة ولخصه بتجميد ميثاق بغداد وسحب العملة العراقية من الاسترليني وإلغاء الأحكام العرفية ومواجهة المجلس إلا إذا وجد ما يلزم حله. ويظهر من هذا أن المذاكرة جرت بينه وبين الوصي ولم يخبرنا بها المدفعي إلا بعد أن كشفها أرشد. . .).

* * *

لا شك أن هذه المقتطفات وغيرها تكشف النقاب عن الجو السياسي الذي كان يحيط بالبلاط ونوري السعيد وما يتخلله من مناورات تدبر في الأندية ومن مؤامرات تحاك في الصالونات، ولعل تعاقب الحوادث السياسية وسرعة تطورها وتأثيرها على الرأي العام وما أسفرت عنه من

قيام وحدة بين سوريا ومصر عام ١٩٥٨، رفعت من زعامة الرئيس جمال عبد الناصر وأدخلت الرعب في قلب الفئة الحاكمة بما فيها البلاط وأعوانه ونوري السعيد وجماعته، دفعت بهما إلى تناسي خلافاتهما والوقوف أمام الخطر الجديد، وذلك بالسعي في القيام بتجربة كمحاولة تستهدف الحفاظ على النظام الملكي، ولكن هذه المحاولة لم تلبث أن تحطمت وانهارت في صبيحة يوم ١٤/ تموز/ ١٩٥٨.

الفصل الرابع

وثائق ونصوص





نوري السعيد كان متفائل دائماً وهنا يتوسط لفيف من النواب والساسة

الفصل الرابع

وثائق ونصوص

وجدت من المفيد أن أختم هذا الكتاب، بنشر نصوص رسائل نوري السعيد التي اعتمدت عليها في هذا البحث وذلك لأهميتها التأريخية ولأنها تكشف النقاب عن خفايا مهمة من تاريخ العراق الحديث.

ويمكنني أن أصنف هذه الرسائل إلى صنفين:

الأولى: كتبها نوري السعيد خلال عامي ٣٦ و٣٧ في أعقاب انقلاب بكر صدقي من القاهرة حيث التجأ إليها بعد إبعاده عن بغداد، ووجه أغلبها إلى السيدة (معزز توفيق پرتو) وهي سيدة كانت وثيقة الصلة به بحيث كان يكاشفها بأسراره ويصارحها بمطامحه، وكانت هذه السيدة وهي زوجة الدكتور حسن روضة تسكن في بيروت حيث يعمل زوجها كطبيب، وتفتح صالونها للساسة والأدباء والفنانين وقد وجد عدد من الساسة المتذمرين والناقمين على انقلاب بكر صدقي مكاناً رحباً في ذلك الصالون يجتمعون به ويتبادلون الأخبار ويتذاكرون فيما يجب القيام به من حملات صحفية وتوزيع نشرات سياسية تستهدف إضعاف مركز وزارة حكمة سليمان والقضاء على بكر صدقي الذي طوح بحكومة ياسين الهاشمي وأسفر انقلابه عن مصرع جعفر العسكري الذي يمت بصلة وثيقة مع معزز برتو بالإضافة إلى أن أخاه قد تزوج من إحدى شقيقاتها.

وكان نوري السعيد يتنقل بين (القاهرة) و(بيروت) ويترقب بيقظة تطور الموقف في بغداد ويواصل إرسال رسائله إلى معزز برتو أو إلى زوجها يكتبها تارة بالتركية التي تتقن الحديث بها وطوراً بالعربية التي ترطن بها، وكانت تلك الرسائل تقارير سياسية يحلل فيها الأوضاع السياسية في العراق وتطوراتها وما يتكهن به، وما يجب انتهاجه من وسائل تؤمن القضاء على النظام القائم فيها.

وأهمية تلك الرسائل تكمن في أنها تلقي الأضواء على نشاط نوري السعيد وتشبثاته في تدبير المؤامرات للإطاحة ببكر صدقي وإزاحة الملك غازي عن العرش، وهذه الرسائل تنشر لأول مرة وقد أغفلها كل المؤرخين الذين تناولوا انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦ وما رافقه من ملابسات، ولا ريب أن نشرها من شأنه أن يسد فراغاً في جانب من جوانب ما أعقب ذلك الانقلاب من محاولات قام بها نوري السعيد تستهدف القضاء على (رجاله) و(أبطاله)، وهو جانب لم يستوف ما يستحقه من الدراسة والتحليل، وما زالت بعض جوانبه خفية، وهذه محاولة للكشف عنها وإلقاء الأضواء عليها.

وكنت أريد من باب التوسع أن أفيض في بيان علاقة نوري السعيد بالسيدة معزز برتو والدور الذي قامت به تلك السيدة سواء في عهد وزارة حكمة سليمان أو في عهد وزارة جميل المدفعي إسناداً لسياسة نوري السعيد وترويجاً للأغراض السياسية التي كان يستهدفها في تلك الفترة، لولا أني وجدت أن ذلك قد يخرج عن الموضوع الذي أنا بصدده وهو الخلاف بين البلاط ونوري السعيد، لذلك اكتفيت بهذا القدر على أن أتناول هذا الموضوع في فصل خاص يمسه بإسهاب وتوسع ويكشف النقاب عن بعض الخفايا التي كانت تدبر في الصالونات السياسية وتساهم فيها معزز برتو بدور مهم.

الثانية: هي مجموعة الرسائل التي كتبها نوري السعيد في عام

١٩٥٤ من لندن إلى خليل كنه، باعتباره أحد أركان حزبه حزب (الاتحاد الدستوري) وممن يعول عليهم في تنفيذ خططه السياسية، وقد دار موضوع تلك الرسائل حول الانتخابات النيابية وما تخللها من صراع بينه وبين عبدالإله الوصي على العرش، حول الفوز بأكثرية المجلس النيابي.

وقد عثرت السلطات على هذه الرسائل بعد ثورة ١٩٥٨ وجمعت في ملف في وزارة الدفاع وهي الملفة التي عنونت بـ(المستمسكات الخاصة بخليل كنه) وكانت من الأدلة التي قدمت مع الدعوى التي أحيل بها خليل كنه إلى المحكمة العسكرية العليا الخاصة المعروفة باسم محكمة المهداوي، وقد استعان بها أحد طلبة التاريخ الحديث عند تقديم أطروحته باسم (التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق من ٥٣ - ١٩٥٨)، لنيل شهادة الدكتوراه وهو (جعفر عباس حميدي). ولا شك أن هذه الرسائل تعكس إلى حد بعيد الصراع الذي كان يدور بين عبدالإله ونوري السعيد كما عكست الرسائل الأولى الصراع بين الملك غازي ونوري السعيد لذلك رأيت من الضروري إدراجها إتماماً للفائدة.

* * *

القاهرة ٢٤ نوفمبر ١٩٣٦

ترجمة الرسالة الأولى

معزز خانم العزيزة المحترمة،

المظروف الذي سيذهب إلى بغداد صباح اليوم أرسلته باسم دردانه[١]، كما أنني أبرقت إلى الدكتور[٢] خوفاً أن تسافر دردانه إلى دمشق قبل أن تتسلم رسالتي. وقد وصلت رسالتكم المفضلة قبل ساعة

(١) دردانه هي شقيقة معزز برتو زوجة مظفر أحمد وهن بنات توفيق برتو.

(٢) الدكتور يقصد به حسن روضة زوج معزز برتو.

واحدة. إلى جانب الأخبار التي نعرفها علمنا بوضع ياسين ورشيد، وكذلك موفق. أن تصرف ياسين في القنصلية ليس أمراً جيداً وعلى أي حال فهو مصدر إزعاج لموفق[١]، وعلى ياسين أن يفهم من تلقاء نفسه، ولكن ليس لدى ذلك الرجل إحساس كهذا. إنه هو السبب الأصلي في جميع هذه المشاكل، وقد ذهب جعفر أيضاً ضحية له[٢]. ولم يعد له وضع لرفع رأسه، إلا إذا مضت السنون، ووجد أشخاصاً جدداً يقنعهم. وليس هنالك غير الضرر والتخريب. إن ذكاءه منحصر في جمع المال، وقد ظهرت للعيان آثار تخريباته جميعاً. وكنت قد حاولت إفهام الناس بهذه الأمور قبل مدة طويلة، ولكنهم لم يكونوا ليصدقوا. إن الذين ظلوا في الميدان هم عبارة عن ثلاثة أقسام مختلفة. وسيفضح أمرهم قبل مضي وقت طويل، ومن المحقق سيتحطمون. حكمة ربما سيقع في أحضان الإنكليز. مشكلته هي صداقته لبكر. وهذه الصداقة إما أن تدوم مدة من الزمن، وإذا كان عاقلاً (لا أعلم) فعليه الافتراق عن بكر، أو على الأصح إزاحته جانباً، أما أبو التمن[٣] فهو كبير المنافقين أيضاً. وأنه - هو الآخر - إما أن يصطدم بالإنكليز شأن الآخرين، أو يستمر مدة من الزمن ثم يسقط. جميل المدفعي ربما سيبقى معارضاً وسيحاول تأليف جماعة مع السويديين[٤]، وسيمد يده إلى الجيش. ولا أدري هل سيتمكن من القيام

---

(١) موفق يقصد به موفق الألوسي قنصل العراق في بيروت، ويلاحظ أن نوري ينتقد ياسين الهاشمي لنزوله ضيفاً على موفق الألوسي في الدار العائدة للقنصلية مما أدى إلى غضب وزارة حكمة سليمان وفصله من الوظيفة.

(٢) لعل نوري يشير بذلك إلى أن ياسين طلب من جعفر العسكري بوصفه وزيراً للدفاع عند قيام الانقلاب أن يبادر لمواجهة قائد الانقلاب بكر صدقي والتفاهم معه فأدى ذلك إلى مصرعه.

(٣) أبو التمن وزير المالية في وزارة حكمة سليمان.

(٤) السويديان هما ناجي وتوفيق.



نوري ثابت



نوري ثابت ومصطفى طبرة

بذلك وهل يستطيع أن يدبرها؟ وأما الملك فأغلب الاحتمال أنه سينتهي أمره. فأما أن يؤتى بابنه مع مجلس وصاية، أو أن الاتجاه يكون نحو الجمهورية، ولكن الاحتمال الأول أقرب وقوعاً. مشاكلنا قليلة واحتمال سكوت الإنكليز محقق.

ولا يعرف أي من هذه الأمور سيقع أولاً، وهو يتوقف على تصميم الإنكليز أكثر من الحوادث الداخلية. وأهم شيء بالنسبة للإنكليز هو إزالة بكر، ولا أعرف كيف سيفعلون ذلك، وهناك طرق متنوعة. ثم هنالك مسألة جلب الجنود الإنكليز لحماية طائراتهم وذلك أيضاً سيؤدي إلى عاصفة.. إن أحداث الأسابيع القادمة ستكون مهمة وإننا بالانتظار.

شكراً كثيراً على المقالات. لا لزوم لإرسالها لي مرة أخرى. وسأكتب بعض الأشياء، كلما سنحت الفرصة ليكتب شيء بذلك المآل، وخاصة ليذهب إلى الأشخاص المدعوين (الجمعية الاصلاحية)(١) وأعضاء مجلس الوزراء، وخاصة إلى أبي التمن وكامل الچادرچي(٢). أرجو أن ترسلوا لي نسخة من كل منها. إن خطتي هي بعد معالجة أسناني العودة إلى بغداد بعد العيد إن شاء الله. وحتى ذلك الوقت قد تخمد نارهم ويتم تطهير الأوضاع. ربما ستكون هذه المهمة الجديدة لناجي شوكت(٣) وإبراهيم كمال(٤). وإنني كبير الأمل بأن ناجي شوكت سيدفعها نحو الجمهورية. لا أتوقع بأنه سيعمل مع أبي التمن ولا مع

---

(١) الجمعية الإصلاحية هي الجمعية التي تألفت بعد تأليف وزارة حكمة سليمان بفترة وضمت العناصر اليسارية التقدمية أمثال كامل الچادرچي ومحمد حديد وعبد القادر إسماعيل وغيرهم.

(٢) كامل الچادرچي وزير الاقتصاد والمواصلات.

(٣) ناجي شوكت كان وزير مفوض للعراق في تركيا.

(٤) إبراهيم كمال كان رئيس الديوان الملكي في هذه الفترة، وهو عديل الدكتور حسن روضة.

كامل. وإذا عمل فإن ذلك سيكون لمجرد تنفيذ هذه المسألة التي دبرها في ذهنه. أرجو إبقاء هذا سريًّا.

احتراماتي إلى الدكتور، أقبل عيني شرمين[١]، سيدتي.

نوري السعيد

* * *

ترجمة الرسالة الثانية[*]

«. . . فسيحسن صنعاً. إنني لا أستطيع بأي شكل من الأشكال فهم هذه الأمور المضطربة. وإذا كانت الأمور قد بلغت هذه المرحلة، فإن الأشخاص القادرين على العمل يجب أن يعملوا بدون تردد. والأعمال العائدة لكم أيضاً ستعقبها بدون تردد، بل إنها ستحدث شئنا ذلك أم أبينا. ليس هنالك احتمال في مجيء أنصار بكر إلى السلطة، وفي رأيي أن حكمة أيضاً سينتهي به الأمر إلى الهرب إلى الخارج، وإنني أرى الوضع اليوم يستند إلى نقطتين مهمتين: بكر والملك. إذا نقص أحد هذين فإن من المحقق أن جميع الأمور ستأخذ مجرى آخر. إذا ذهب الملك فإن عبدالإله الذي سيقوم بالوصاية على طفله ليس من المحتمل أبداً أن يسير مع بكر. ومن المحقق أنه سينتهي أمر هذا العاصي (جته) في وقت قريب. وإذا ذهب بكر فليس هنالك من يحل محله، وأن احتمال تخلي حكمت عن العمل قوي جدًّا. وحتى في حالة بقائه فإن الجيش سيخرج

---

(١) شرمين هي بنت حسن روضة.

هذه الرسالة موجهة إلى معزز برتو من القاهرة، حيث كان يقيم نوري السعيد تاريخها ٢٤/ نوفمبر ١٩٣٦ وقد كتبت بالتركية وقد استعنت بالأستاذ نجدة فتحي صفوة في ترجمتها ويحتفظ المؤلف بأصلها.

(*) هذه الرسالة ليست رسالة كاملة لأن صفحتها الأولى مفقودة، وكتبت باللغة التركية إلى معزز برتو مذيلة بتوقيع نوري السعيد.

من يده، وحتى لو لم يخرج فإن الجيش سيفقد أهميته الحالية، لأن الرجال الذين سيحلون محل بكر أخلاقهم وطبائعهم مختلفة تماماً.

سأنهي رسالتي هنا لكيلا يتأخر إرسالها، وسأكتب رسالة خاصة أخرى إلى الدكتور بعد الظهر.

أقدم احتراماتي إلى والدكم وإلى الدكتور وموفق».

نوري السعيد

* * *

ترجمة الرسالة الثالثة

«شكراً لكتابك ولبطاقة العيد ولأعمالك، لقد تأذيت وتأذى غيري من الحادث الغير المبرر في العراق ولا أشك في سوء العاقبة ويا للأسف. لقد كان الأمل أن يسير حكمة في الأمور إلى اتجاه قليل الخطر وإعادة الأمور إلى مجاريها الاعتيادية، ولكن يظهر مما حدث أن الأمور سائرة من سيئ إلى أسوأ والقوم أضاعوا ميزان العقل والحكمة وأصبحوا لا يطيقون أي كلام فأخرجوا بضعة أشخاص من العراق قبل فتح المجلس بدعوى التحريض وطاردوا مولود مخلص الذي وصل أمس إلى سوريا بعد أن دبروا له اغتيالين لم يفلحوا بهما وأنا متحير يوم فتح المجلس وحلف الوزراء والنواب المحافظة على الدستور ومهزلة التبعيد والاغتيال آخذة مجراها العلني ولا أستطيع تقدير الأجانب ونظرهم لهذه المهازل وحكمهم علينا جميعاً. وبين هذه العواطف السيئة والمؤدية للفناء لا يوجد شيء يسلي بقدر ظهور البعض من أصحاب الشهامة والوطنية الحقة كمثلكم، وقد تكون هذه المصائب لغربلة الرجال وتصنيفهم إلى أصناف بدون اصطناع مما يجعل السير بالبلاد - إذا سلم منها شيء وبقي - أمراً يسيراً وصحيحاً إذ إن العواصف والمحن وحدها هي التي تصفي وتظهر خلق الرجال وتعرضهم ببعضهم، تصور سيرنا منذ المبدأ وتصور تقارب

الناس الاصطناعي والمستند على الطمع والجشع. أعظم عبرة لنا أن نرى محيط المرحوم ياسين وخلافه وحدهم أساء للمرحوم وللبلاد لا لشيء سوى الأنانية وشهوة الحكم. وتصور مصير أبو التمن بعد تلك السمعة القديمة كلها عبر ودروس كما قلت إذا سلمت البلاد من هذه المحنة ستحصد البلاد ثمن هذه الكارثة بإيجاد حكم جديد واتجاه غير اتجاهه وقد آتتنا بعض الأخبار من العراق لا أتمكن من تحقيق صحتها وخلاصتها النفرة العامة من الحكم والميل إلى ابن السعود أو إلى أحد أنجاله وهذه الدعوة يقال إنها رائجة بين قبائل الفرات ويحرك فيها ابن معمر ويستغلها والاتصال مستمر بينه وبين البعض سرًّا، وقد ظهر هذا الشعور أثناء حفلة فتح شارع الملك غازي الجديد وظهرت أصوات البعض بحياة ابن السعود وتدخل الشرطة وتوقيف البعض، وقد لا أستطيع فهم الاتصال لهذه الحركة مع نجد وميل ابن السعود لاستغلال هذا الشعور الذي تؤيد آراء أصحاب الوحدة وازدياد النفور من الأشراف جميعاً. وقد يكون في استطاعتك فهم هذا الميل وإذا يحتاج لتفاهم مع لندن بتذليل العقبات له ولأني أدرك ميزات فكرة نجد وابتعادها عن القيام بأي عمل لا ترتضيه لندن. وقد حاول بعض الأتباع من الاتصال بي فلم أشأ إظهار آرائي في الأمر ولست راغباً أن يكون وسيطاً بيني وبين نجد من السوريين فأكتب إليك كل هذه التفاصيل لنتصرف بها كما ترين وبكتمان.

وقد يفيد أن تستغل نجد منع عائلة المرحوم جعفر من دخولها للعراق ومنعها لحد الآن من التصرف بأي شيء من إيرادها الأمر الذي أدى لتأخير الأقساط المدرسية لأولادها إلى الآن، وقد تلطف ابن السعود بإظهار - العطف لهذه العائلة ومعاونتها لدراسة الأولاد مدة ابتعادها عن العراق ومنعها من التصرف بإيرادها وأنت أدرى بما سيكون لهذا العمل من حسن التأثير لآل السعود وسوء وقعه على الأشراف في الأقطار العربية وحتى في عواصم أوروبا.

إنني لا أوافقك بالذهاب إلى بغداد[1] ونحن بحاجة لك ولبقائك سالماً وحوادث الاغتيال تأتينا كل يوم، فبعد اغتيال ضياء يونس اغتالوا اثنين من الموصل ومن كبارها وحادثة مولود معروفة ولا بأس من أن تأخذ إجازة وتمر من بغداد إلى سوريا لقضاء موسم الصيف على شرط ألا تتجادل وتتناقش مع أحد. إذ لا تفيد هذه المناقشات بعد الفعل هذا فالعمل وحده كفيل بالإصلاح.

نوري السعيد

* * *

ترجمة الرسالة الرابعة[*]

تسلمت كتابكم المرسل من رودس، ثم أتاني كتاب ثانٍ من باريس وفيه عنوانكم، وتسلمت ثلاث بطاقات من معزز خانم كلها من إيطاليا، فأشكركم جميعاً عليها وها أنا ألخص ما سمعت عن الحالة في بغداد وما يتعلق منها بفلسطين لم يأتني رد من الرياض ولا إشارة من ابن معمر وأعتقد أنهم انشغلوا بأمر فلسطين.

اجتمع في لبنان أكثر شخصيات العراق المعروفة جميل المدفعي ورشيد الخوجة والقصاب والسويدي وفخري الجميل، وعلى ما يقال اجتمع في بحمدون وعاليه وسوق الغرب وعدد من الخارجين من العراق لسورية وتركية وأوروبا نحو ٥٠٠ شخص وهو سجل دائرة جوازات

---

(١) هذه الرسالة يبدو أنها لم تكن موجهة إلى معزز برتو، بل إلى شخص آخر له علاقة بها بواسطة معزز، ويظهر أن ذلك الشخص له صلة بالدوائر البريطانية، مما دفع نوري إلى الاستعانة به في إقناع الدوائر البريطانية بالموافقة على محاولته للقيام بعمل ما بمساعدة السعودية.

(*) الرسالة باللّغة العربية مذيلة بتوقيع نوري السعيد يحتفظ المؤلف بأصلها.

السفر، وقد بلغني أن سالم الألوسي أتى بدون إجازة من الهند وهو في القاهرة ولا أحد يعلم وجهة سفره ولا قصده.

وقد انتشرت منشورات في الجبل ووزعت على العراقيين والاعتقاد السائد بينهم أنها من تدبير جماعة الشيوعيين من أمثال عبد القادر إسماعيل[١] وصادق كمونة[٢]، والتجسس آخذ مجراه والمشاحنات لم تنقطع بين بيت الشيخ أحمد الداود وجميل مما اضطرت أم سلمان[٣] أن تترك الجبل وتأتي إلى الإسكندرية مع بناتها، ووصل معهم تحسين وأحمد قدري ويقال إنهم جاؤوا للتجسس وقد اتخذنا الحيطة نحوهم، وقد وصل آخرون لا نعرفهم من العراقيين، ومنهم من عاد ومنهم على وشك العودة.

تأكدت من أخبار سفر بكر إلى تركيا لحضور المناورات إما بكارلسباد وإما لبادن بادن لمدة ثلاثة أسابيع، والشائع أن جماعتنا في الجبل يفكرون بعمل ما وأرسلنا أحمد[٤] ليتصل بهم فإذا وجد فرصة ملائمة ليقوم بعمل معهم إما في أثناء الطريق وإما بالذهاب جميعاً إلى بغداد وأخذ الأمور باليد لإصلاحها ولا نعلم درجة استعداد الإخوان لهذه الأمور التي ستنكشف خلال الأسبوعين القادمين. أما الظواهر فهي مشجعة والحقائق لا يستطيع أحد تقديرها.

---

(١) (٢) عبد القادر إسماعيل وصادق كمونة من جماعة جمعية الإصلاح الشعبي ويظهر أن الرسالة كتبت بعد استقالة جعفر أبي التمن وكامل الجادرجي وهروب أكثر العناصر اليسارية خارج العراق خوفاً من بطش بكر صدقي.

(٣) أم سلمان هي زوجة الشيخ أحمد الداود وأم سلمان وتوفيق وبناتها نورية وحسيبة وفخرية وصبيحة، وكانت على صلة بالأندية السياسية، وقد كان الشيخ أحمد من مؤيدي بكر صدقي.

(٤) أحمد هو أحمد المناصفي من أصحاب نوري السعيد.

أرسلت برقيات متعددة من دمشق وفلسطين للملك بضرورة تعاوني مع أهل فلسطين وقد أخبرتهم بأني لا أستطيع القيام بأي عمل رسمي مع جماعة بغداد وقد أتعاون مع أهل فلسطين بصفتي الشخصية لا باسم الحكومة. أما تأثير هذه البرقيات في بغداد فيقال إنها كانت غير حسنة والاشمئزاز منها فوق ما يتصور، وقد بلغني أن وراء هذه البرقيات من يؤيدها من جانب الأطراف الثلاثة وأقصد بها المفتي وأهل فلسطين والإنكليز واليهود لأن الثلاثة يرغبون في التحري عن حل مرضٍ.

أما تأثير بيانات حكمة سليمان فقد كان وقعها سيّئاً أكثر مما يتصور لأن الرجل لم يفكر حقيقة بمعاونة أحد سوى التطبيل لنفسه، وطريقة المعاونة تختلف عن الطريق الذي أتبعه، وكان في إمكانه الكتابة أكثر مما تكلم وكان في إمكانه التجنب من التعرض لشخص عبدالله[1] وطريق مفاتحة الإنكليز أو أية حكومة كانت له شكل معلوم غير الصحف، وأنا أعتقد كل الاعتقاد بأنه (أي حكمة) أخر قضية العراق وفلسطين أكثر مما نتصور ولسنا بعيدين عن أواخر سبتمبر وسنرى عاقبة الركض وراء الشهرة الكاذبة.

أتاني رسول قبل يومين وأخبرني بأمور قد تحدث في مدة شهر، وأتاني أمس أحد الأشخاص من العراق وأخبرني بنفس الشيء، ثم سألني عن الشخص الذي أحتاجه للمعاونة بأمر فلسطين فلم أجبه عدا تمنعي من أي عمل له علاقة بحكومة بغداد، وأشعر بتضيق خارجي من بغداد عن أمر فلسطين وقد ينكشف أمره قريباً، وقد تراجع حكمة عن بياناته وأعرب عن ندمه للإنكليز ووعدهم وعداً قاطعاً بأنه سوف لا يتطرق بعد الآن إلى أمر فلسطين، ولكنه على ما يظهر أوعز لصحافة بغداد من جهة ولبكر صدقي من جهة أخرى للهجوم على عبدالله مما لا يخفى على الإنكليز،

---

(١) عبدالله يقصد الملك عبدالله ملك الأردن وكانت في ذلك الوقت إمارة.

ومما سمعته عدم سير الأمور بشكل متعاون بين الوزراء الجدد وبعد ذهاب مصطفى العمري[1] ووعده للعشائر بوعود تنفذ بعد عشرة أيام من التزامهم السكينة وقد مر ما يقارب العشرون يوماً لم يستطيع تنفيذ أي شيء ومن تلك الشروط إخلاء سبيل الموقوفين من رؤساء العشائر بأجمعهم وقد حال بكر صدقي دون تنفيذ هذه الوعود.

هل معزز خانم معكم أرجو تقديم تحياتي لها ولو أعلم بعنوانها لكتبت لها بالمشاجرة التي وقعت بين أم سلمان وجميل نقلاً عن لسان أم[2] سلمان.

ننتظر خلال هذين اليومين مولوداً لصباح[3].

المخلص

نوري السعيد

* * *

ترجمة الرسالة الخامسة

لقد قرأت بأمان الكتاب الوارد من ناصر الدين[4] وأنا متفق معه في الرأي معه كل الاتفاق. كنت يوم أمس قد كتبت إليه كتاباً مختصراً فإذا

---

(١) مصطفى العمري وكان قد دخل إلى وزارة حكمة سليمان وزيراً للداخلية بعد أن اضطربت أحوال العشائر.

(٢) من المفيد الإشارة إلى أن المدفعي هاجم في مجلس الأعيان الشيخ أحمد الداود واعتبر تعيينه عضواً في المجلس المذكور دليلاً على تدخل الجيش في السياسة وهو يشير إلى صلة الشيخ أحمد الداود الوثيقة ببكر صدقي، ولعل مشادة أم سلمان في الجبل مع المدفعي هي امتداد لتلك المعركة التي قامت في مجلس الأعيان.

(٣) صباح يقصد به ابن نوري السعيد.

(٤) ناصر الكيلاني كان موظفاً في الخارجية وهو من المعجبين بمعزز برتو ومن شلتها.

قرأه مرة ثانية فأنا على يقين من أنه سيهضم الآراء الواردة فيه ولكنني لا أعلم ما الذي تستطيعون من العمل؟

توجد طريقتان لإنقاذ المملكة، الأولى إزالة بكر من الوجود ولكن في ذلك صعوبات في الوقت الحاضر على ما أظن، وإذا كان لا بد من عمل سريع فهو أن يضرب المحامون والحكام عن العمل لأنهم بحكم وظائفهم أصحاب علاقة مباشرة بتمشية أحكام القوانين. والوضع الحاضر ليس له مثيل فلا هو بالديكتاتوري ولا هو بالدستوري ولا هو بالحكم العرفي، وما هو إلا إدارة كيفية وشخصية وليس بوسع أحد أن يعرف إلى متى سيدوم ذلك، فالذين على رأس الحكم يريدون البقاء يوماً أكثر كأن ليس من مصلحتهم تحسن الأحوال فرئيس العصابة قد وضع كل شخص معارض تحت المراقبة كما أخذ ينفي خارج العراق كل من يشتبه به.

إن هذا العدد الكبير من أعضاء المجلس الذين أقسموا اليمين على المحافظة على الدستور يقفون متفرجين أمام هذه الأوضاع وبعضهم يبث آراء مشتتة من حين إلى آخر، فإذا لم يبادر العراقيون إلى إنهاء هذه الأوضاع فستكون نهايتها على يد الأجنبي رضينا أم أبينا، ولقد كتبت إلى ناصر الدين الكيلاني.... إنه سيكون للزمن ولكن يصعب بطبيعة الحال تحديد هذا الزمن فالذين في بغداد... عليهم تقدير ذلك فإذا كان هنالك استياء عام فلتبذل المساعي لإظهاره وإلا فالناس يستحقون هذا الوضع وليصرف النظر عن إقامة إدارة أحسن من هذه.

إن أضراب الحكام والمحامين مهم للغاية ويجب على رشيد[١] وعلي ممتاز[٢] والبصام[٣] أن يقنعوا بالأمور أكثر من الغير ولترسل

---

(١) رشيد عالي الكيلاني.

(٢) علي ممتاز الدفتري صهر ياسين الهاشمي.

(٣) يراد به صادق البصام.

توصيات إلى بغداد بكل الوسائط الممكنة ولتبذل المساعي لتوحيد الجهود بين السويديين[1] والبابانيين[2] وغيرهم جميعاً.

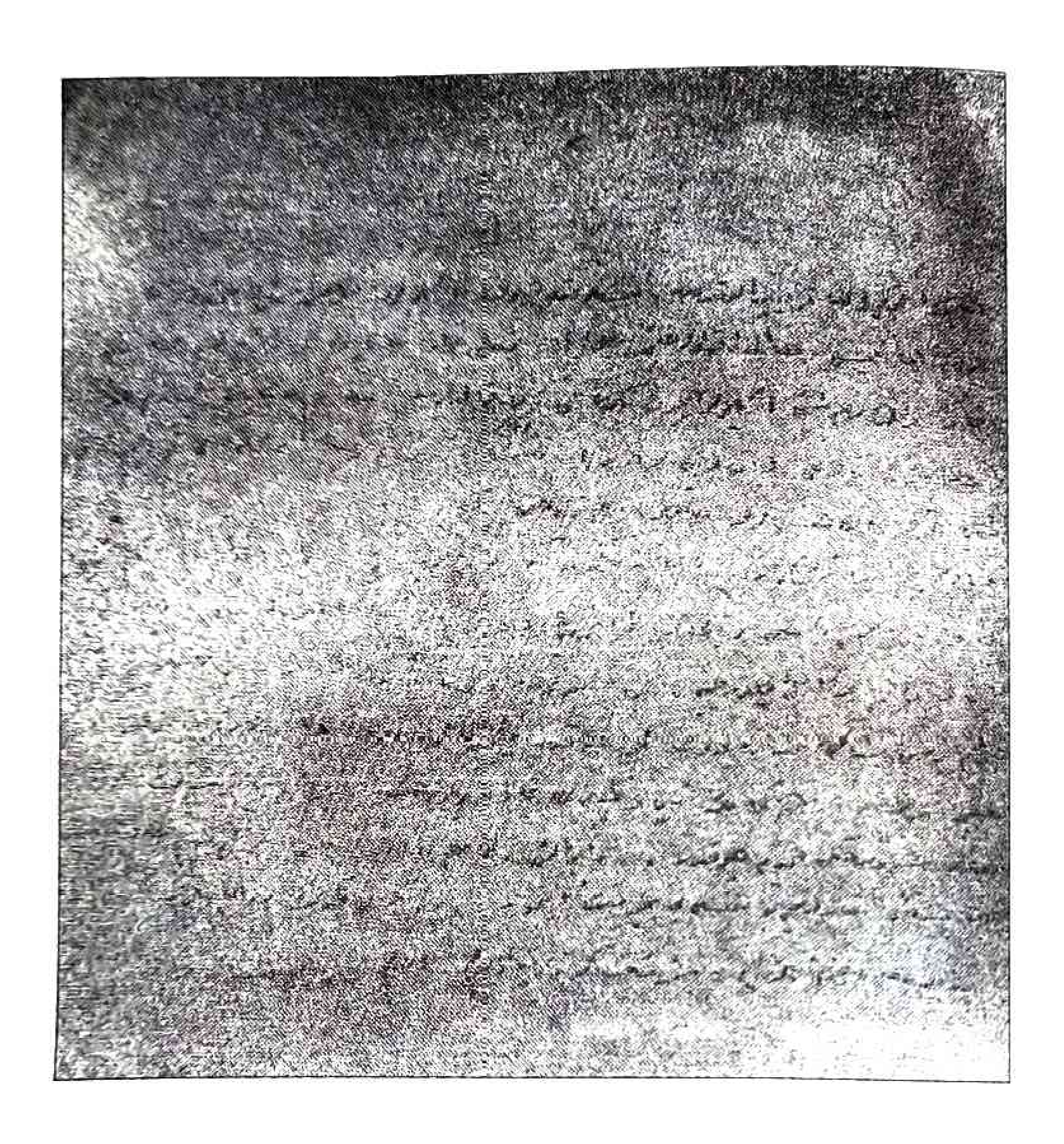
احترامي إلى الدكتور. اقبل نواظر شرمين. لقد كتبت جواباً إلى ناصر الدين الكيلاني فأعطوه إياه رجاء إذا رأيتم ذلك مناسباً أو أهملوه.

نوري السعيد

---

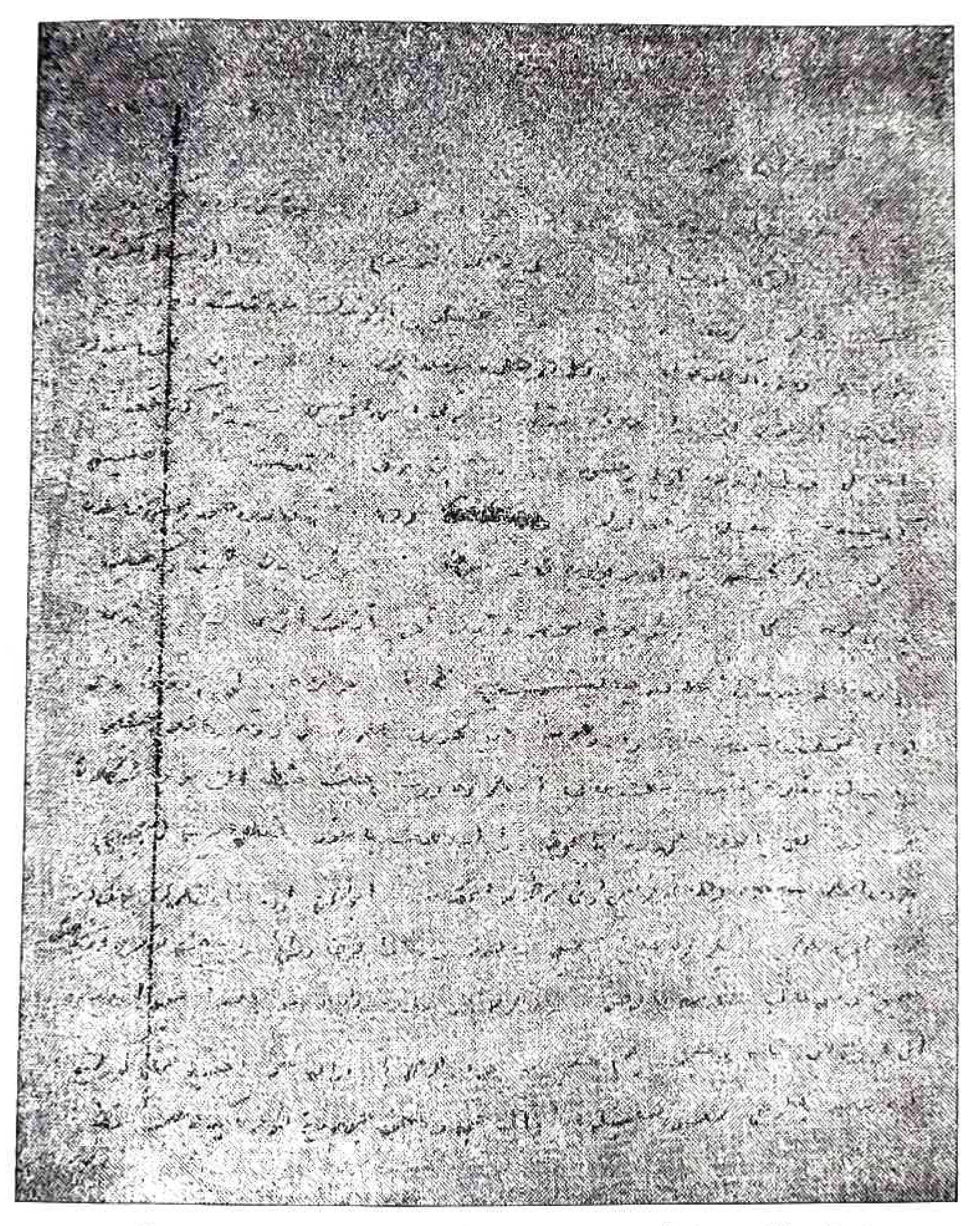
(١) السويديان ناجي وتوفيق.

(٢) البابانيان جمال وجلال.



أصل الرسالة الأولى

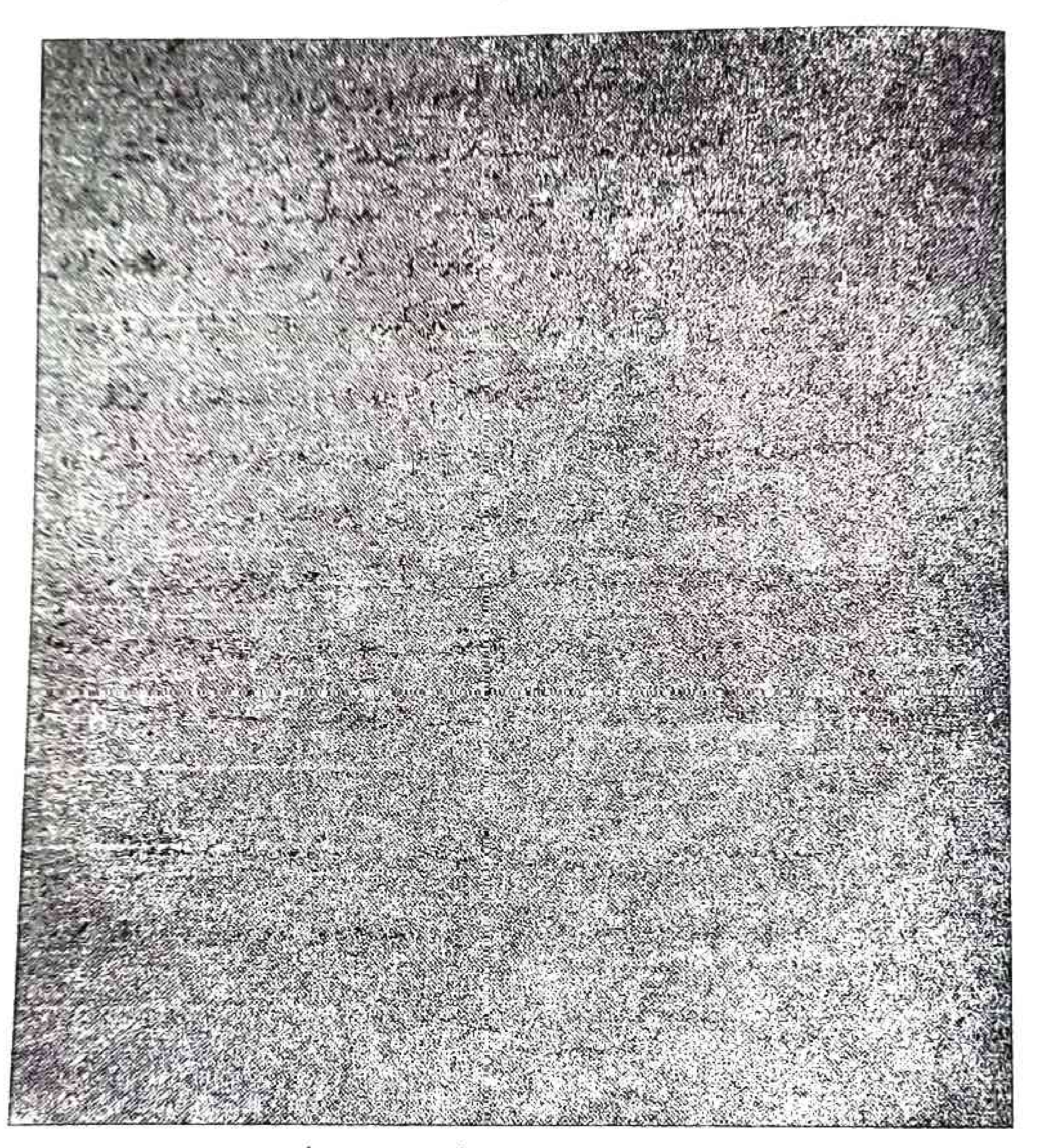
(١)



هذه الرسالة موجهة إلى معزز برتو من القاهرة حيث كان يقيم نوري السعيد وتاريخها ٢٤/ نوفمبر ١٩٣٦، وقد كتبت باللغة التركية وقد استعنت بالأستاذ نجدة صفوة في ترجمتها فله الشكر

أصل الرسالة الثانية

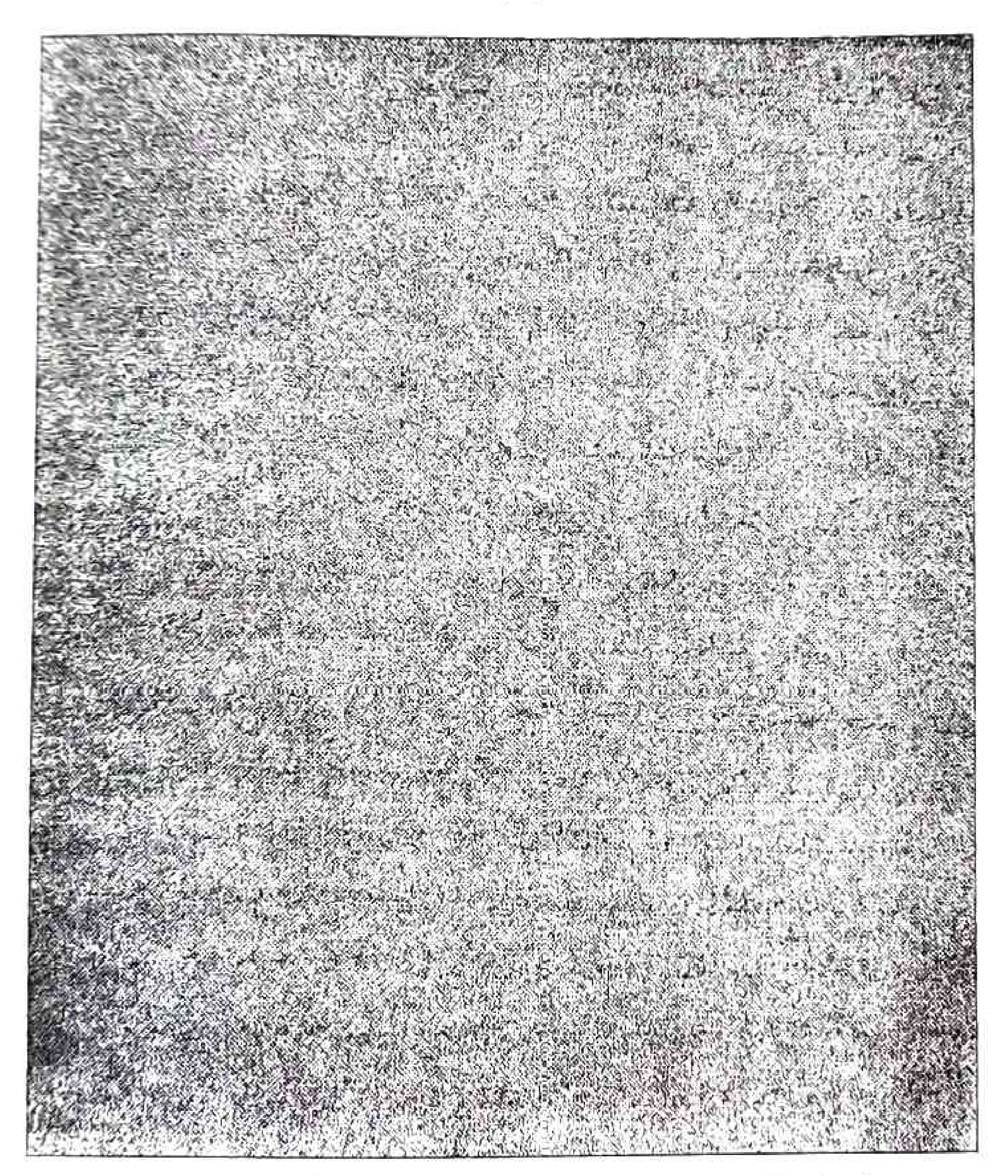
(١)



هذه الرسالة ليست رسالة كاملة لأن صفحتها الأولى مفقودة،
كتبت باللغة التركية إلى معزز برتو ومذيلة بتوقيع نوري السعيد

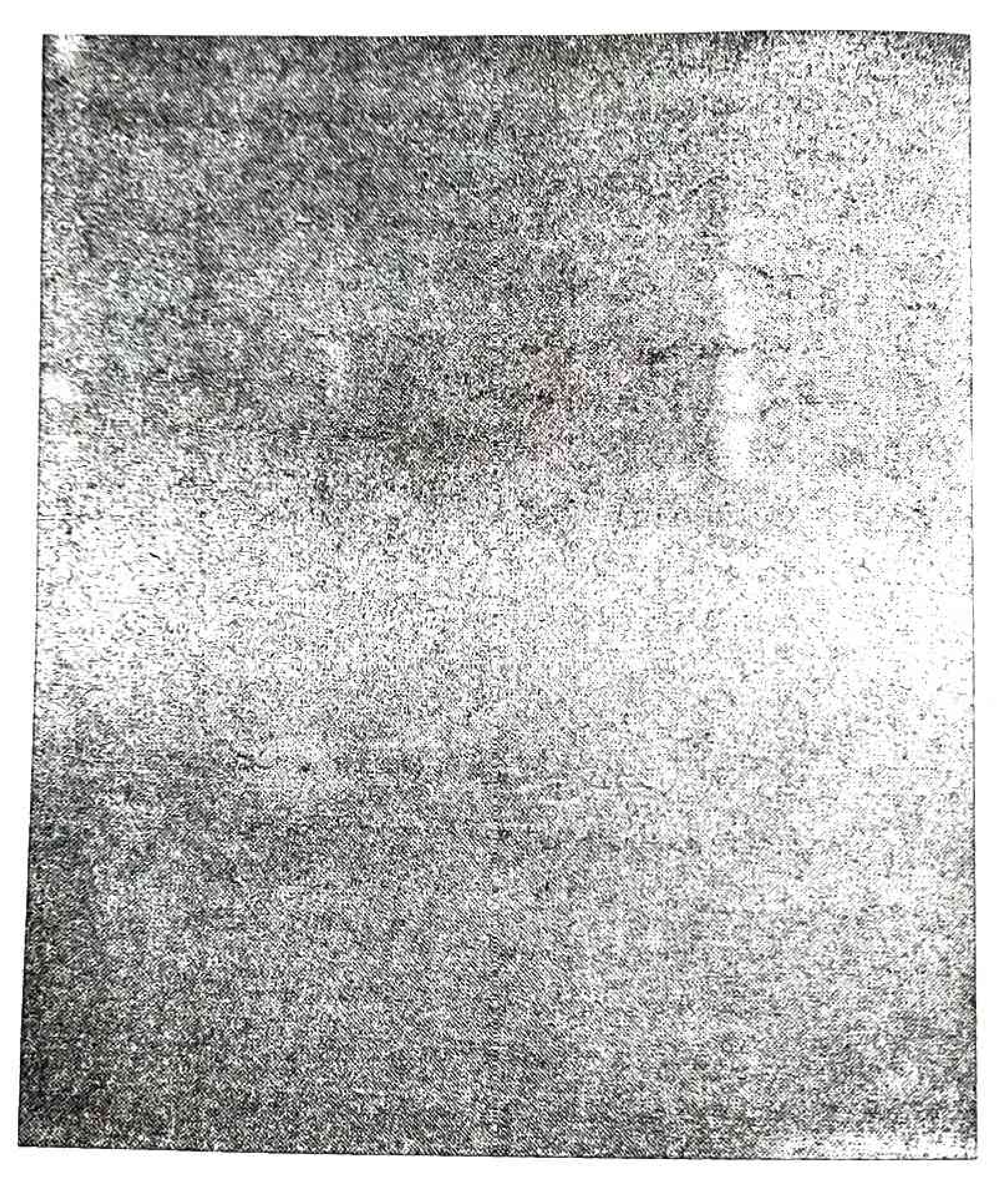
أصل الرسالة الثالثة

(١)



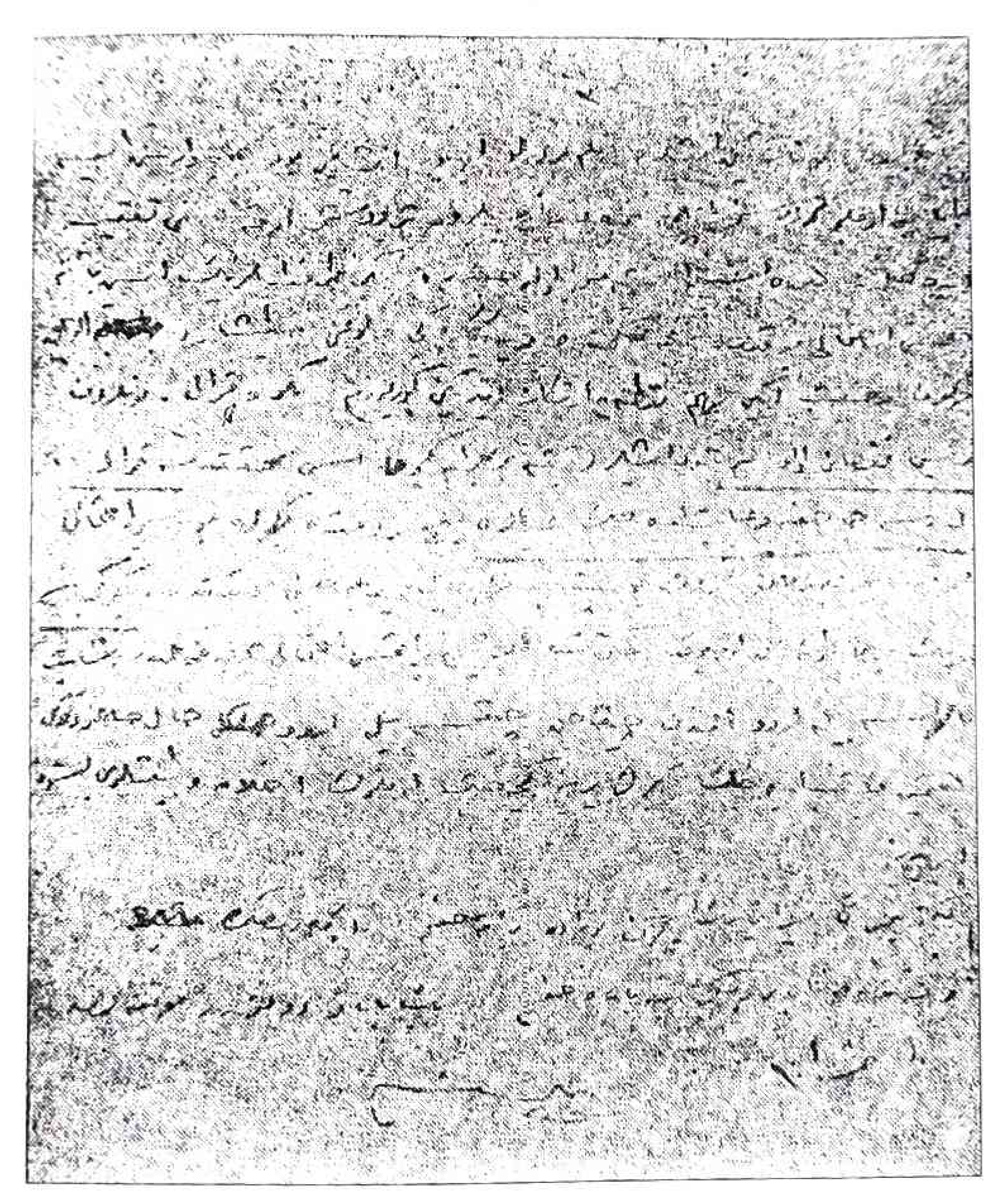
هذه الرسالة كتبت باللغة العربية، وقد فضلت نشر الأصل ومعه الرسالة نفسها بعد إعادة كتبتها بالنظر لنعومة خطها وقدمه مما يجعل قراءتها لا تخلو من الصعوبة وذلك من باب السهولة للقارئ.

أصل الرسالة الثالثة
(٢)



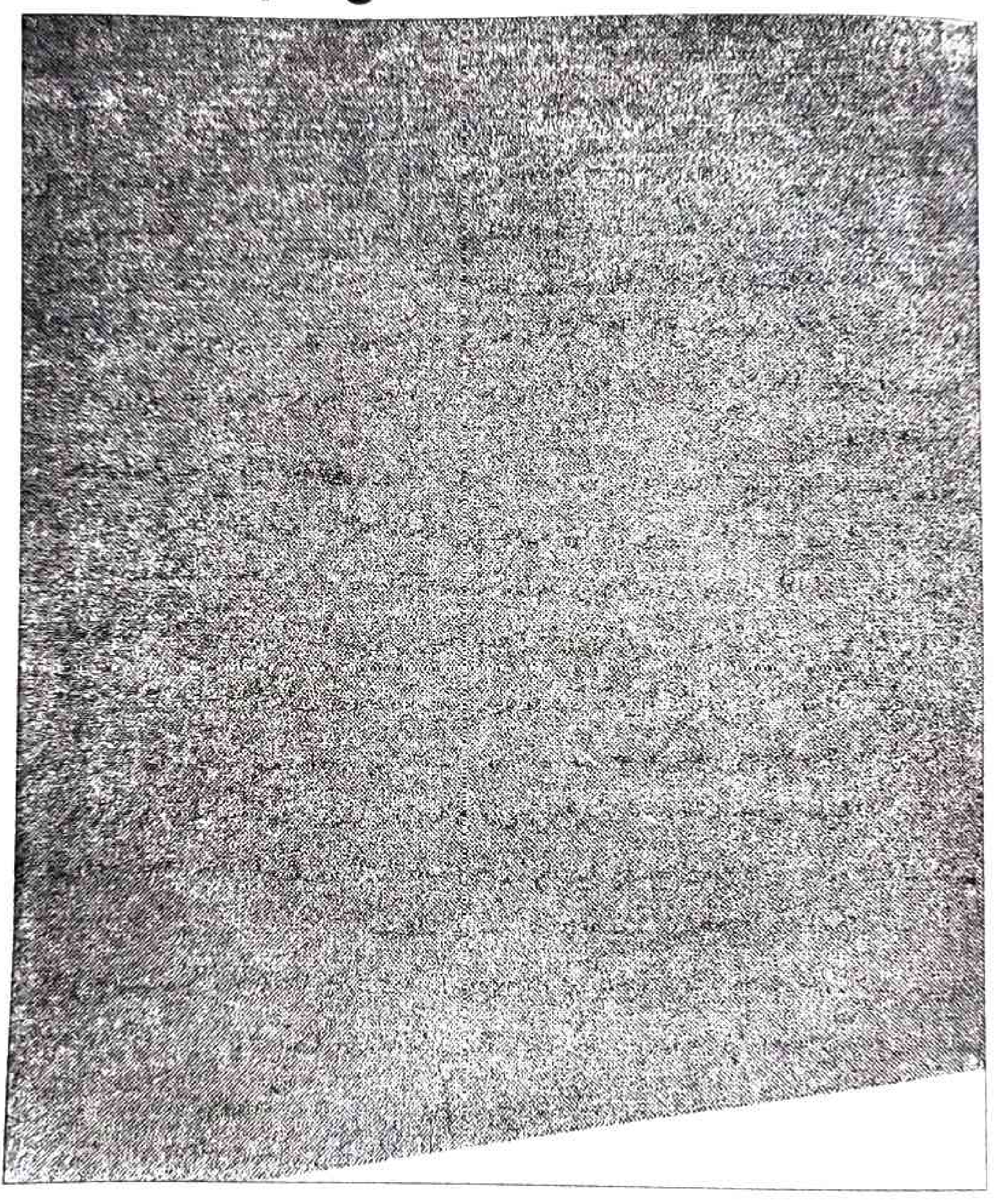
أصل الرسالة الرابعة

(١)



(٢)

الرسالة باللغة العربية مذيلة بتوقيع نوري السعيد



الرسائل المتبادلة
بين نوري السعيد وخليل كنه

الرسالة الاولى

١١ مايس ١٩٥٤

عزيزي خليل

حدثني الفارسي الموظف في السفارة العراقية وأخبرني بأنكم كتبت له عن قرار الأحزاب بدخول الانتخابات ونشر بيانات عن أهدافهم لابد وستنشرون بيان حزب الاتحاد الدستوري أيضاً مع بعض التعديل الضروري.

إنني أترقب عودة الأمير وقراره عن الترشيحات سيما عن الطبقة المثقفة التي رغب سموه بترشيحها عن حزب الاتحاد الدستوري أو بصورة مستقلة وأرجو أن لا تتركوا بنفس مختار ما يجعله شاعراً بشيء من البرودة منا ولا تقطعوا صلتكم به ولا تتظاهروا بانتخابات لواء ديالى، وكل عملكم يجب أن يكون مرتباً ومنسقاً تنسيقاً لا يترك لنا في هذه الأيام تكاثر الخصوم ويتوقف هذا على حسن تصرفكم فرداً فرداً أرجو أن توضحوا ذلك لجميع الإخوان سيما ضياء وعبد الوهاب وغيرهم ممن يتصرف بأمر الانتخاب إنني لم أزل تحت الفحص عدا معالجة أذني وقد تنتهي في الأسبوع القادم فإذا طلبت ضرورة لعودتي فأنا مستعد للعودة

والأفضل أن تمشي الأمور مشياً مرضياً دون عودتي لأتمكن من البقاء مع أم صباح مدة أسبوعين أو ثلاثة على ضوء نتائج الانتخاب أقور منهجي وعملي المقبل إن شاء الله تحياتي للجميع. أرجو إخبار ضياء من أنني سأشحن آلة شوي الدجاج خلال هذا الأسبوع وإذا وجدت صعوبة شحن في طيارة شركة النفط سأشحنها مع اندووير في البحر وقد تأخذ خمسة أسابيع حتى تصل إلى البصرة.

المخلص

* * *

الرسالة الثانية

١٩ مايس ١٩٥٤

عزيزي خليل **نوري**

أشكرك لكتابك المرسل إليّ مع أم صباح وقد لفت نظري أمر إضعاف الأكثرية بهذا الشكل مما قد يؤدي إلى مشاكل لا تحصى في المستقبل وأني إذا لم تنتهِ الانتخابات بشكل يجعل من الأكثرية التي لا تقل عن ٧٢ إلى ٨٠ قد يضعف مركز الحكومة ويجعل من التعاون مع أي حزب آخر ضعفاً وسبباً للانشقاق على أي أمر تافه فتتعثر الحكومة ولا تتمكن انتاج أعمال مفيدة وإذا كانت الأكثرية نحواً من ٨٠ وبقية الأحزاب والمستقلين نحو ٥٠ فيمكن التعاون مع قسم من هذه الأقليات بدون ضعف فأرجو إيضاح ذلك إلى مختار[١] وإلى صاحب السمو الأمير بصورة مستعجلة قبل فوات الأوان وإيضاح الأمر إلى قزاز[٢] وإلى أرشد[٣] عن طريق مختار أو ضياء جعفر. تحياتي للجميع.

---

(١) يقصد به أحمد مختار بابان رئيس الديوان الملكي.

(٢) القزاز يقصد به سعيد قزاز وزير الداخلية في وزارة أرشد العمري.

(٣) أرشد يقصد به أرشد العمري رئيس الوزارة التي أجرت الانتخابات.

غدا ستجري العملية وقد أبقى في المستشفى نحو أسبوعين وقد أحتاج إلى راحة أسبوع.

***

الرسالة الثالثة

٧ حزيران ١٩٥٤

عزيز خليل **نوري**

تحية وسلام

كان المأمول أن أترك المستشفى يوم ٣ الخميس الماضي ولكن فحص الدم الأخير أظهر وجود فقر الدم مما يستوجب إبقائي ليوم ٩ الجاري ومعالجتي بمركبات الحديد و مركبات أخرى علاوة على حقن بخلاصة الكبد مرة واحدة يوميًّا وسأفحص بعد الغد وهو يوم خروجي من المستشفى لوضع وصايا الأطباء بخصوص الاستمرار على أخذ هذه المركبات والحقن أو لأخذ بعضها لمدة من الزمن، وكذلك سيقرر إمكان تنقلي وسفري خارج لندن. وقد وردتني برقية من أرشد أمس يسألني فيها عن إمكان عودتي في آخر هذا الأسبوع فأجبته بأني سأترك المستشفى يوم ٩ الجاري. أما إمكان عودتي إلى بغداد فستتوقف على رأي الأطباء يوم خروجي من المستشفى وبعد الفحص الأخير.

إنني أجهل الوضع في بغداد وأتوقع أن أستلم منكم كتاباً في بريد اليوم أو غداً ومع ذلك فإذا بنينا الأمور على ما في كتابكم قبل أسبوع يظهر أن نتائج الانتخابات قد لا تبشر أكثر من عدد معين للحزب لا تعتبر أكثرية في المجلس إذ المجلس يتكون من نحو ١٣٥ عضواً والأكثرية فيه تعتبر أكثر من نصف هذا العدد أي بنحو ٧٠ وأني أنا لم أقرر نهائيًّا قبل أن أتلقى منكم ومن باقي الإخوان آرائهم عن نتيجة الانتخابات وما يترتب

عليها. أرى من المصيب أن تجتمع الهيئة التأسيسية للحزب وتقرر حل الحزب ولو بصورة وقتية لترك الأمور إلى أصحاب الشأن وليتصرفوا كما يشاؤون. هذا من جهة ومن جهة أخرى حتى لا نتحمل ما تحملناه في الماضي عن تصرفات بعض الأشخاص المنتمين للحزب وألقيت مسؤولية الحكومة على عاتقهم فهؤلاء لم يتمكنوا الآن من الاشتراك في أية حكومة شاؤوا بدون أن يتحمل الحزب مسؤولية أعمالهم. وكذلك نتخلص أيضاً من عتاب بعض الأشخاص المندفعين وراء الاستيزار منذ زمن غير قليل فيما لو تقرر تأليف حكومة ائتلافية بأي شكل من الأشكال. إني أكرر من أن هذه الأفكار ليست نهائية ولأني بحاجة لأخذ آرائكم ودرس الموقف في داخل البلاد وخارجه ولا أريد أن أندفع وراء العاطفة وأؤخر سير البلاد وتقدمها مهما كلفني الأمر وقد يتراءى لي أن المجلس الجديد لا بد وسيناقش في ميزانية الدولة قبل كل شيء والميزانية كما تعلم لي فيها رأي وأرى من المصلحة أن تجابه المجلس الجديد الحكومة التي كانت مسؤولة عن هذه الميزانية وبعد انتهائها تؤجل جلسات المجلس إلى الاجتماع الاعتيادي وهو يوم ١ كانون الأول. على أن تأتي الحكومة المفروض تمثل فيها أكثرية أعضاء المجلس وتتقدم بمشاريعها وميزانيتها للسنة القادمة. هذا ما يتراءى إلى أفضل الحلول ولكن هل ذلك ممكناً وهل يقبل فاضل الجمالي أن يتولى المسؤولية ويجابه المجلس الجديد ويمرر الميزانية التي هيأها هو ووزارته. ونظراً لوجود المستقلين وكثرتهم في المجلس الجديد فيمكن إجراء هذه التجربة لنرى لأي حد يتمكن فاضل من معالجة أمور الدولة بمعاونة هؤلاء المستقلين وكذلك معاونة حزب صالح جبر.

أرجو أن تبحثوا هذه الأمور مع عبد الوهاب مرجان وضياء جعفر وباقي الإخوان وأن تخبروني بآرائكم ولأن حين وصول كتابي هذا لا بد ستنتهي عملية الانتخابات وتظهر النتائج النهائية، وفيما لو رأيتم فائدة من

عودتي إلى بغداد أبرقوا إليّ حتى أهيئ إمكان عودتي ولا أتصور هذا الإمكان قبل حوالي ٢٢ أو ٢٥ الجاري لأني لا أستطيع ترك أم صباح لوحدها قبل مجيء عصمت إلى لندن في حوالي ٢٠ الجاري.

وصل مساء أمس عبود السائق حاملاً معه كتاباً من ضياء ولم يصلني فهمت حتى هذه الساعة شيئاً ما وقد فهمت من فحوى كتاب ضياء بأن الأمور غير مستقرة ولا أحد يستطيع التكهن بنتائج الانتخاب إلا في يوم الخميس ١٠ الجاري أو يوم الجمعة ١١ وعلى ما أرى إن فكرة حل المجلس القديم وإجراء انتخاب جديد كانت تستهدف لأغراض متنوعة منها إرضاء البعض ومنها وهو المهم إمكان تأليف عدة وزارات مستندة على المستقلين الذين يتلقون تعليماتهم من السلطات العليا لتأييد من يرون تأييده ومعارضة من يرون معارضته. وبما أن هذه التجربة قد تفشل كما فشلت تجارب أخرى فليس من المعقول أن أجريها بنفسي وأنا لم أؤيد من أكثرية يعتمد عليها كل الاعتماد فليجربها غيري ولتكن إحدى الوزارات المتعدد تأليفها من هذا المجلس وأولها من أشخاص وذوات يعتقدون بصحة هذه النظرية وإذا فازوا سيكون ذلك فوزاً للبلاد وإذا فشلوا كما أتوقع (وقد أكون مخطئاً بتفكيري) فعندئذ يجب أن يعالج الموقف على أساس أكثر صراحة وأقوى حساباً وأقرب إلى الواقع وبعيداً عن التجارب الخيالية الضارة وعليه، إني بانتظار نتائج الانتخاب أولاً وانتظار رأيكم بعد المداولة مع الإخوان. . . . . عودتي حتى ولو كلفني بعض المشاكل وقد أعود إليكم بالسرعة الممكنة وإلا فإني أفضل البقاء خارج الوطن إلى ما بعد شهر تشرين الأول لأتجنب موسم الحر وأتجنب الأتعاب غير المثمرة وليتولى الأمر من يعتقد بصحة تأليف عدة وزارات من المستقلين ولو كلف البلاد زعزعة في الأعمال وتأخير المشاريع المثمرة وترصين الاستقرار الذي كلنا نشعر بضرورته للعراق ولمستقبل العراق والبلاد العربية.

هذا ما أراه وأنا بعيد عن الواقع ونتائج الانتخاب مجهولة لدي كما أني أجهل ما يدور في خلد ذوي الرأي في البلاد.

وإني أريد أن تتذكر ما سمعناه من سمو الأمير قبيل حل المجلس من ضرورة تأييد مرشحين من ذوي الثقافة العالية الأمر الذي لم يمكن تحقيقه لا لنقص منا بل لفقدان تأييد هذه المقترحات السامية. تحياتي لجميع الإخوان.

المخلص

نوري

* * *

الرسالة الرابعة

١١ حزيران ١٩٥٤

عزيزي خليل

لا يطلع أحد على هذه الورقة إلا بمن تثقوا بهم ولا تكون موضع مناقشة والتقرير الطبي كافٍ ليكون سبباً لامتناعي عن تأليف الوزارة في هذه الظروف الحاضرة.

يتراءى لي أن من يتولى مسؤولية الدولة في هذه الظروف الحرجة في الداخل والخارج والتي تحتاج إلى أعمال جبارة متعبة سيما في المجلس الجديد عليه أن يضمن ثقة العرش ضماناً لا شائبة فيه ويشعر بذلك بنفسه قبل أي أحد كان ولا يتكل على الكلام والمواعيد ويضمن أكثرية المجلس أيضاً ضماناً لا شائبة ولا شك فيه حتى يستطيع القيام بالأعمال المنتظرة منه للإصلاح في الداخل وتركيز أمور الدولة وعلاقاتها الخارجية التي تحتاج قبل كل شيء إلى الاستقرار وإننا عندما كنا نضمن أكثرية المجلس ضماناً لا شائبة فيه علاوة على ما كنا نضيف إلينا من المستقلين الصالحين لتدوير أمور الوزارات كفاءتها بالسير المعمول لم

نتمكن في السنتين الأخيرتين من الحصول على تأييد العرش بل بقينا بعيداً عن هذا التأييد، الأمر الذي لفت الأنظار بصورة مكشوفة فكيف يمكن الآن أن نحصل على هذه الثقة بعد كل ما جرى من الأمور وأصبحنا الآن من الأقلية في المجلس نحتاج إلى من يساعدنا الأمر الذي ليس فيه الضمان الكافي لإيجاد الاستقرار وتمشية هذه الأمور سيما والمجلس الجديد سيظهر بمظهر يختلف عن المجالس السابقة وكل هذه الأمور تجعلني متردداً من القيام بعمل ما ولأن العراقيين تعودوا دائماً أن ينتظروا مني أعمالاً تتناسب وأعمالي السابقة وهذه الأسباب لوحدها كافية أن لا تشجعني بالقدوم في هذه الظروف وأنا بحالتي الصحية المنحطة وكنت أضحي بها لو كنت أشعر بثقة صحيحة من العرش، وهذا لا تعالجه العبارات التي لم تظهر إلا بعكس مدلولها سيما في السنتين الأخيرتين. وفي الحقيقة يجب أن يتولى من هو أكثر اعتماداً لدى العرش وهم الأشخاص المعلومون الذين لأسباب ما توفقوا في الحصول على هذه الثقة. إني أذكركم هذه الآراء لتتدبروا الأمر ولا تقدموا على قرار قبل أن تأخذ بنظر الاعتبار ما جرى في السنتين الأخيرتين. وهذه الآراء لا يجوز أن تتسرب إلى أحد إلا لمن هو من إخواننا المقربين ويكفي أن يكون التقرير الطبي سبباً لامتناعي من تولي المسؤولية في الظروف الحاضرة.

نوري

بعد نصف ساعة سيتوجه صباح إليكم

وأخبار الانتخابات في هذا الصباح غير مرضية ولقد كانت النتائج على ما نشرت صحف الصباح ٤٧ مقعداً للحزب و١٧ لصالح و١٠ للجبهة والباقي للمستقلين ويعاد انتخاب ١١ من جديد لا أعلم نصيبنا منها وعلى الأغلب هم من المسيحيين على ما أظن أرجو اخباري.

١ تموز ١٩٥٤، لندن

* * *

الرسالة الخامسة

عزيزي خليل

أودعت كتابي في صندوق البريد في هذا الصباح وقبل أن أستلم منك جواب برقيتي لا بد وقد وصلك كتابي الثاني الآن وفيه بعض الأسئلة لأستنير بها على ضوء أجوبتها بقراري النهائي وأرجو لا تتسرع بالقرار قبل أن تتروى وتزن الأمور بميازين صحيحة.

استلمت الآن كتاباً من عمر نظمي وهو الثاني من استانبول يذكر فيه بأنه سمع بالإذاعة من أن توفيق السويدي صمم على تأليف حزب جديد لمكافحة الشيوعية وإسقاط جنسيتهم على غرار إسقاط الجنسية اليهودية وقد يتعاون مع صالح جبر ويساعدوه بعض المستقلين وبعض من أنقاض حزب الاتحاد الدستوري وجماعة مختار ويفكر بأنه بإمكان توفيق أن يصبح رئيساً للوزارة فيما لو استطاع جمع أكثرية، وإذا صحت هذه الأخبار ستسير الأمور بآراء صالح ومختار ورئاسة توفيق تبقى صورية كما جربها قبلاً مع صالح وعبد الهادي. هذه هي أخبار نظمي كما استقاها من الاذاعة ولا يذكر مصدر الإذاعة أني قد أستبعد هذه الفكرة من توفيق ولكن الصعوبة بالتشكيل ثم بمجابهة المجلس، وتوفيق على ما نعلم لا يستطيع تحقيق هدفه اللهم إلا لمدة قصيرة جدًّا ثم تنهار حكومته بسرعة، وقد لا يستطيع التكهن ماذا سيجري في البلاد من حوادث بعد هذا الانهيار وقد يكون الغرض هو رغبة أرشد العمري للتخلص من موقفه هذا وحرجه بالذهاب إلى استانبول ساعة أقدم وأصحابه وخلانه بانتظار مجيئه. فيتقدم توفيق بدون تروٍّ وتفكير ويتكل على معاهدة صالح جبر وبعض المستقلين المنافقين وأنقاض من جماعتنا وقد يفتح المجلس في أواخر أغسطس ليوم واحد ثم يؤجله إلى كانون الأول ويصدر المراسيم خلال هذه المدة منها إسقاط الجنسية الشيوعية ولا بأس من هذا العمل إذا لم يؤدِّ إلى كوارث للبلد وأمور لم تكن في الحسبان. إنني آمل بأنكم

وقفتم على آرائي وأسباب ترددي من كتبي السابقة وبإمكانكم التصرف في الأمور كما تراءى لكم في محيط بغداد فإذا استطعتم بإخباري عنها لأتنور بما هو جارٍ عندكم لأتجنب من اتخاذ قرار ما قد يؤدي إلى كارثة والعياذ بالله لأنني أخشى من الحوادث وقد يستغلها الأجنبي استغلالاً يقضي على كيان البلد. تحياتي لجميع الإخوان ولا سيما الحاجة منى والمناصفي وضياء وعبد الوهاب وشاكر ورشدي وأهل بيتكم وبقية الأقارب والأصحاب.

سيدي زيد يقدم تحياته

١١ تموز ١٩٥٤

المخلص نوري

باريس

* * *

الرسالة السادسة

عزيزي خليل

تشرفت بمواجهة سيدنا ودار الحديث بيننا عن الموقف الحاضر في البلاد وفهمت من سموه بأن رغبة جلالته وكثيرين من مواطنينا متجهون إلى إيجاد شيء من الاستقرار في البلاد وأن الحالة الحاضرة تتطلب تعاوناً تامًّا بين العرش ورجال البلد والمجلس وكان ملخص جوابي بأن هذا الأمر يتوقف على تعاون بين الحكومة والعرش من جهة ومجلس الأمة من جهة أخرى، ونظراً لنتائج الانتخابات الأخيرة أصبح جمع أكثرية المجلس بجانب الحكومة في صعوبة نظراً لكثرة المستقلين وأن حزب الأكثرية لا يملك أكثر من ٥٤ صوتاً وقد ينضم إليهم نحو ١٢ أو ١٤ صوتاً من المستقلين أمثال محمد حسن سلمان وعبد الرحمن جودة وغيرهم ممن يوثق بهم فمجموع الأصوات بجانب الحكومة قد يزيد عن

٦٨ ويبقى نحو ١٥ من المستقلين بجانب المعارضة فيصبح عدد نواب المعارضة نحو ٢٨ صوتاً وإذا انضم إليهم جماعة صالح فيصبحوا نحو ٥٠ معارضاً وإذا أضفنا لهم من توزر من الأعضاء كأحمد الراوي وعبد الرسول الخالصي وأمثالهم وعددهم نحو ١٢ ثم عدداً آخر من المستقلين عز الدين النقيب ورمزي العمري وحازم وعددهم ٨ من المذبذبين، قد لا تتمكن الحكومة من إصدار أي تشريع كان في هذا المجلس وبعد المداولة أبرق إلى مختار ليحضر وتبادلنا الآراء وعلى ما يظهر أن مختار يرتئي بأن عدد المؤآزرين للحكومة قد يبلغ ٩١ وفي رأي سموه أيضاً لا يقل هذا العدد عن ٨٥ ثم تداولنا عن دستورية حل المجلس القديم ولأني أشعر بأن الحل كان مخالفاً للدستور فيما لو استعنا بآراء المحكمة العليا وقرأنا مادة حل المجلس ودققنا نصوصها وارتئي أيضاً بأخذ الطعون التي وجهوها جميع الأحزاب بيانات صدرت بجرائدهم من تدخل الحكومة بأمر الانتخابات وعدم رضاهم جميعاً عن نتائجها مما قد يستوجب إجراء انتخاب جديد أو قد يحل المجلس حلًّا اعتياداً كما حل المجلس السابق وهذه الأمور متروكة للحكومة المسؤولة التي تتولى إدارة البلاد وقد أظهرت عدم ميلي إلى إجراء حل غير دستوري تجنباً من تلبس الحكومة بصفة تشابه الدكتاتورية والتمسك بنصوص الدستور أولى من عملية انتخاب جديد قد لا يستند على روح الدستور فتجعل من مجلس الأمة مجلساً لا قيمة له بنظر الرأي العام.

فتقدمت بفكرة تقضي أن أعود إليكم لدرس الموقف ودرس الحالة الفكرية السائدة في البلاد ودرس عدد النواب المستقلين وضمان تأييد بعضهم للحكومة وإمكان تنظيم الحزب تنظيماً يدخل هؤلاء في داخل الحزب أو تنظيم آخر يضمن هذا الغرض، وفيما لو اقتنعنا بوجود أكثرية معقولة تؤازرنا مؤازرة لا شائبة فيها يمكن عندئذ تأليف الوزارة على أسس ما جاء في منهاج الحزب المعلن قبل سنتين ثم اتفقنا على أن تقوم

الحكومة الحاضرة بفتح المجلس لتأليف ديوان الرئاسة فقط ثم يؤجل إلى كانون الأول وفي هذا الانتخاب سيظهر عدد المؤازرين لنا بنسبة الأصوات التي ستظهر إلى رئيس المجلس بصورة واضحة فإذا نال الرئيس من الأصوات ما لا يقل عن الثمانين فعندئذ يمكن أن يحكم بوجود أكثرية لحد ما مع الحكومة الجديدة وإلا إذا ظهرت الأصوات أقل من هذا العدد وإن نجح الانتخاب للرئيس الجديد فينظر بأمر المجلس ومعالجة الموقف على هذه النتائج.

إنني أرجو أن لا يمتنع عبد الوهاب عن قبول هذه الفكرة فيكون هو الرئيس عز الدين الملا الرئيس الثاني وأحمد العامر أو طارق الرئيس الثالث وهذا ليس معناه إرغام عبد الوهاب بأمر لا يرتاح إليه وفي إمكاننا التغيير والتبديل بعد عودتي والمداولة معكم جميعاً في الموقف. أرجو إطلاع الاخوان وأولهم عبد الوهاب على ما جاء في هذا الكتاب وترك الأمور لتأخذ مجراها الاعتيادي لنرى عدد المؤازرين قبل أخذ المسؤولية وتأليف الحكومة الجديدة إنني لا أرغب أن يشاع عن تاريخ مجيئي وهو يصادف بين ٢٥ و٢٨ من هذا الشهر ولا أرغب أن يحضر أحد في المطار سوى صباح وأنت وضياء وبعض الإخوان لأني أكره المراسم وإتعاب بقية الإخوان وقد يندسّ بينهم بعض الحضور.

تحية للجميع

المخلص نوري

طيّه كتاب يرجى تسليمه إلى عيد الوهاب مرجان.



فهرس المحتويات

الخلاف بين

البلاط الملكي ونوري السعيد

